الأحاديث الواردة في شرح صحيح البخاري لابن بطال من أول "باب ما جاء في غسل البول" إلى كتاب الغسل "باب الوضوء قبل الغسل" جمع ودراسة

محمد بركات

ماجستير في علوم الحديث

كلية العلوم الإسلامية

١٤٤٠هـ / ٢٠١٨م

الأحاديث الواردة في شرح صحيح البخاري لابن بطال من أول "باب ما جاء في غسل البول" إلى كتاب الغسل "باب الوضوء قبل الغسل" جمع ودراسة

محمد بركات

MUH161BN985

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في علوم الحديث

كلية العلوم الإسلامية

المشرف:

الأستاذ المشارك الدكتور/ محمد إبراهيم الحلواني

صفر ١٤٤٠هـ / أكتوبر ٢٠١٨م

الاعتماد

تم اعتماد بحث الطّالب: محمد بركات

من الآتية أسماؤهم:

The thesis of **MOHAMAD BARAKAT** has been approved
By the following:

المشرف

الاسم : الأستاذ المشارك الدكتور/ محمد إبراهيم الحلواني

التوقيع: 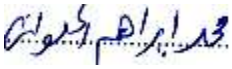

المشرف المساعد (إن وجد)

الاسم : الأستاذ المشارك الدكتور/ أشرف زاهر محمد سويفي

التوقيع:

المشرف على التعديلات

الاسم : الأستاذ المشارك الدكتور/ محمد محمود عبدالمهدي

التوقيع: 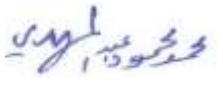

رئيس القسم

الاسم : الأستاذ المشارك الدكتور/ محمد إبراهيم الحلواني

التوقيع:

عميد الكلية

الاسم : الأستاذ المشارك الدكتور/ السيد سيد أحمد محمد نجم

التوقيع:

عمادة الدراسات العليا

الاسم : الأستاذ المشارك الدكتور/ أحمد علي عبدالعاطي

التوقيع:

التحكيم

عضو لجنة المناقشة	الاسم	التوقيع
رئيس الجلسة	الأستاذ المشارك الدكتور/ منصور محمد أحمد يوسف	
المناقش الخارجي	الأستاذ الدكتور/ ياسر محمد شحاته دياب	
المناقش الداخلي	الأستاذ المشارك الدكتور/ محمد محمود عبدالمهدي	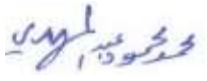
ممثل الكلية	الأستاذ المشارك الدكتور/ خالد نبوي سليمان حجاج	

إقرار

أقر بأن هذا البحث من عملي وجهدي إلا ما كان من المراجع التي أشرت إليها، وأقر بأن هذا البحث بكامله ما قدم من قبل، ولم يقدم للحصول على أي درجة علمية أي جامعة، أو مؤسسة تربوية أو تعليمية أخرى.

اسم الباحث: محمد بركات

التوقيع :

التاريخ :

DECLARATION

I acknowledge that this research is my own work except the resources mentioned in the references and I acknowledge that this research was not presented as a whole before to obtain any degree from any university، educational or other institutions

Name of student**: MOHAMAD BARAKAT**
Signature:
Date:

حقوق الطبع

جامعة المدينة العالمية

إقرارٌ بحقوق الطّبع وإثباتٌ لمشروعية الأبحاث العلميّة غير المنشورة

حقوق الطبع ٢٠١٨ © محفوظة

محمد بركات

الأحاديث الواردة في شرح صحيح البخاري لابن بطال من أول "باب ما جاء في غسل البول" إلى كتاب الغسل "باب الوضوء قبل الغسل" - جمع ودراسة

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أيّ شكل أو صورة من دون إذن مكتوب موقع من الباحث إلا في الحالات الآتية:

١- الاقتباس من هذا البحث بشرط العزو إليه.

٢- استفادة جامعة المدينة العالمية بماليزيا من هذا البحث بمختلف الطرق، وذلك لأغراض تعليميّة، لا لأغراض تجارية أو ربحية.

٣- استخراج مكتبة جامعة المدينة العالمية بماليزيا نسخًا من هذا البحث غير المنشور، لأغراض غير تجاريّة أو ربحية.

أكدّ هذا الإقرار:

الاسـم: محمد بركات

التوقيع:

التاريخ:

الشكر

الشكر لله الكريم الذي جعلنا من طلبة العلم ووهبنا شرف خدمة الحديث الشريف

والشكر من بعده للأساتذة المعلمين والمرشدين

ولمن كان له الفضل في بناء هذا البحث العلمي من أساتذة جامعة المدينة العالمية

وأخص بالشكر منهم الأستاذ المشارك محمد إبراهيم الحلواني المشرف على بحثي هذا،فلقد صبر وأرشد وأفاد جزاه الله خيراً.

الإهداء

إلى والدي الذي حبب إلي العلم وعلمني الصبر من أجله

والدتي التي غرست في الإيمان وحببت إلي العمل

رحمهما الله فقد فارقتهما من غير وداع

وإلى دمشق الشام حبي الأول التي كان فراقها مرضاً وألماً

الملخص

وبعد: هذا مخلص رسالة الماجستير التي قدمها الباحث: محمد بركات، إلى جامعة المدينة العالمية، كلية العلوم الإسلامية، قسم الحديث النبوي، بعنوان: الأحاديث الواردة في شرح صحيح البخاري لابن بطال، من أول باب (ما جاء في غسل البول) إلى أول كتاب الغسل (باب الوضوء قبل الغسل) جمع ودراسة، عام (٢٠١٦).وهذه الرسالة قامت على جمع الأحاديث الواردة في هذه الشرح كما هو محدد، وتخريجها من المصادر النبوية، ودراسة أسانيدها، وبيان الحكم عليها. والمنهج الذي نهجته هذه الرسالة هو منهج استقرائي وصفي، استنتاجي: . جمعت الأحاديث الواردة في هذا الشرح ضمن المشار إليه.. وخرجت الأحاديث من خلال البحث في المصادر الحديثية واستقرائها، وبينت مَخْرجها (إسنادها) ومُخرّجيها (أصحاب المصنفات). . ووصفت حال تلك الأسانيد، بالوقوف على الرواة، وذكر ما قاله علماء الجرح والتعديل من وصف فيهم.. ثم بينت الحكم عليها بما استنتجته من حكم وفق قواعد علماء الحديث، من الصحيح والضعيف.. وقد قدمت لهذا البحث بدراسة ترجمت فيها للإمام البخاري وعرفت بكتابه الصحيح، وكذلك للشارح ابن بطال وكتابه.وختمت الرسالة بخاتمة بينت فيها أهم النتائج والتوصيات، وبالفهارس المتنوعة.وبعد الانتهاء من هذا البحث توصلت إلى النتائج التالية:- أن ابن بطال حاله كحال الشراح للحديث يعرضون الأدلة من الأحاديث والآثار محذوفة الأسانيد، معزولة عن بيان حكمها. - وأن غالب الأحاديث الذي أوردها صحيحة النسبة إلى قائليها.- وأن مصادر ابن بطال مختلفة ليست كلها مصادر حديثية، بل بعضها فقهية.

ABSTRACT

Abstract Al-ahadeeth al wahrida fi sharih sahih bukhari for ibn battal. from the first bab “ma ja’a fi ghusl al baul” to the book of ghusl “bab al wudo’ kabl al ghusel**”** all these chapters are collected and researched by the researcher “Muhammad barakat”. this is a research that submitted for a master’s degree in al hadith science، faculty of Islamic science.He has collected the hadiths mentioned in this book which have not been attributed to its sources and have not been clarified their status، takhreej them from prophetic sources، searching in their asaneed، and clarifying judgment on them.The approach adopted by the book is an inductive، descriptive، deductive system.I have collected Hadiths mentioned in this thesis as it is indicated.I made Takhreej to prophet’s hadiths through the search in the sources and induction them as well as showed their Esnad and the produceres.I described the case of this Asanid، by researching the status of the narrators، and mentioned what was said by the scholars of jarh and taadeel.hen I clarified، according to the rules of Hadith scholars، the judgment on them based on what I deduced if they are true or weak.In this research I translated the book of Imam Albukhari and introduced his book “Al-Sahih، as well as to who explain them Ibn Battal and his book In the end of the book I made various indexes and wrote a conclusion in which I mentioned the most important results as follows Ibn battal، as same as the other explainer of Hadith، he presented the evidences from Hadith without Asanid، also isolated from clarifying their judgment.The most of Hadiths that he mentioned are true، according to the people who say them.The sources of Ibn Battal are different. Not all of them depended only on Hadith، but also some of them depend on jurisprudence

قائمة المحتويات

صفحة العنوان ..... أ

صفحة البسملة .....ب

صفحة الاعتماد / Approval page..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

صفحة التحكيم / Viva committee ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

إقرار / Declaration ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

حقوق الطبع..... خ

الإهداء .....ذ

الشكر .....د

الملخص.....ر

Abstract.....ز

المقدمة: ١

خلفية البحث ١

مشكلة البحث. ٣

أسئلة البحث ٥

أهداف البحث. ٥

أهمية البحث. ٥

مصطلحات البحث. ٦

الدراسات السابقة. ١١

منهجية البحث **١٣**

تصميم البحث. ١٤

إجراءات البحث ١٧

- مجتمع البحث (موضوع البحث): ١٧

- حدود البحث. ١٨

أدوات البحث ١٨

الفصل الأول: التعريف بالإمام البخاري، وبكتابه الصحيح. ٢١

المبحث الأول: التعريف بالإمام البخاري. ٢٠

المبحث الثاني: التعريف بصحيح البخاري. ٣١

الفصل الثاني: التعريف بالشارح ابن بطال ، والتعريف بكتابه "شرح صحيح البخاري "٥٤

المبحث الأول : التعريف بالشارح ابن بطال . ٥٤

المبحث الثاني: التعريف بشرح صحيح البخاري. ٥٨

المبحث الثالث: منهج ابن بطال في كتابه "شرح صحيح البخاري". ٥٨

الفصل الثالث: تخريج الأحاديث: ٦٨

- **المبحث الأول**: تخريج الأحاديث من كتاب الطهارة، من باب (ما جاء في غسل البول) إلى (باب صب الماء على البول). ٦٨
- المبحث الثاني: تخريج الأحاديث من (باب بول الصبيان) إلى (باب البول عند سباطة القوم). ٧٩
- المبحث الثالث: تخريج الأحاديث من (باب غسل الدم) إلى (باب غسل المني وفركه وغسل ما يصيب من المرأة). ١٢١

- المبحث الرابع: تخريج الأحاديث من (باب إذا غسل الجنابة أو غيرها فلم يذهب أثره) إلى (باب لا يبول في الماء الدائم). ١٤٠
- المبحث الخامس: تخريج الأحاديث من (باب إذا ألقى على ظهر المصلي قذر أو جيفة لم تفسد صلاته) إلى (باب غسل المرأة أباها الدم عن وجهه) ١٥١
- المبحث السادس: تخريج الأحاديث من (باب السواك) إلى (باب كتاب الغسل، باب الوضوء قبل الغسل). ١٦٥
- **الخاتمة** ١٨٥

الفهارس:

- فهرس الآيات. ١٨٦
- فهرس الأحاديث. ١٨٨
- فهرس الرواة ١٩٣
- فهرس المصادر والمراجع.

المقدمة

1 _ خلفية البحث:

الحمد لله نحمده، ونستعينه ونستهديه ونسترشده، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك، مُخرجُ أوليائه من الظلمات إلى النور، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، الذي أنزل الله عليه الوحي ليخرج الناس من الظلمات إلى النور، وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد: إن أصدق الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد صلى الله عليه وسلم، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة ضلالة، وكل ضلالة في النار، قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ١٠٢﴾ [آل عمران: ١٠٢]

وقال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠﴾ [الأحزاب: ٧٠]وقال الله تعالى: ﴿وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ١٠٥﴾ [التوبة: ١٠٥]

وإن من أعظم ما منَّ الله علينا _ نحن أمة الإسلام _ أن حفظ لنا شريعته في كتابه العزيز، قال الله تعالى﴿ إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ٩﴾ [الحجر: ٩]وقال الله تعالى: ﴿الٓرۚ كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ١﴾ [هود: ١]فلم يَجُزْ على كتابه التبديل ولا التغيير، إذ قَيَّض الله له رجالاً حَفَظةً، وأئمةً قُرّاءً، نقلوه لنا بحروفه وألفاظه، وكما يسَّر له علماء يعتنون به فهماً وتفسيراً وبياناً لمدلولاته، وإدراكاً لخطاباته، فكان نبراساً للبشرية إلى يوم الدين، يَنْهلُ منه الفقيه، والعابد، والحاكم، وسائر الخلق، ما يصلح به حالهم في الدنيا والآخرة.

وكذلك حفظ الله لنا سُنَّة نبيّه صلى الله عليه وسلم، وهي الوحي الشارح والمبَيّنُ لكتابه، فسخَّر الله رجالاً يبحثون عن الصحيح من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ينقلونه عن

أهل الثقة والعدالة، حتى ميَّزوا بين الصحيح والسقيم وتعرفوا التواريخ في الأخذ لفلان عن فلان، حتى استقرَّ الثابت منه والمعمول به من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وكذلك جعل الله لبيان السنة عن البدعة أناساً من عباده، بحثوا عن الشريعة كتاباً وسنة وعما كان عليه السلف الصالحون، وداوم عليه الصحابة والتابعون، فردُّوا على أهل البدع والهوى ضلالتهم، حتى تبين الحق من الباطل.

ثم قيّض الله ناساً من عباده، فهموا عن الله وعن رسوله معاني القرآن والسنة، فاستنبطوا الأحكام، وبينوا للناس دينهم، فكان هذا عين الحفظ الذي وعد الله به في كتابه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ۝٩﴾ [الحِجر: ٩]

وطمعاً مني أن أكون في جملة من استعملهم الله في حفظ شريعته، وخدمة سنته المطهرة، ورجاء أن تشملني دعوة نبيه صلى الله عليه وسلم: "نضَّر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها، فأداها كما وعاها ... " [1]وقع اختياري الدخول في سلك العاملين في خدمة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأن أكون من جملة المشتغلين في مضمار الكشف عن صحيح السنة وضعيفها، سالكاً بذلك طريق العلماء المحدثين الذين بذلوا جهودهم في العناية به، ونصحوا للأمة في الحفاظ على سنة نبيه صلى الله عليه وسلم.

---

(١) أخرجه الترمذي في **سننه**، في كتاب العلم، باب ما جاء في الحث على تبليغ العلم، ج ٤ص٣٣١، رقم (٢٦٥٧) و(٢٦٥٨) ، وابن ماجه في **سننه** ،في كتاب العلم ،باب من بلغ علما ، ج١،ص١٥٧، رقم (٢٣٢)من حديث ابن مسعود. وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

وأخرجه أبوداود في سننه ،كتاب العلم ،باب فضل نشر العلم،ج٥ ص٥٠١ ،رقم (٣٦٦٠)،و الترمذي في **سننه**، في كتاب العلم، باب ما جاء في الحث على تبليغ العلم، ج ٤ص٣٣١ ،رقم (٢٦٥٦)، وابن ماجه في **سننه** ،في كتاب العلم ،باب من بلغ علما ، ج١،ص١٥٦، رقم (٢٣٠)من حديث زيد بن ثابت، وقال الترمذي: حديث حسن.

وأخرجه ابن ماجه في **سننه** ،في كتاب العلم ،باب من بلغ علما ، ج١،ص١٥٧، رقم (٢٣١)من حديث جبير بن مطعم، وج١ ص١٥٩ ،رقم (٢٣٦) من حديث أنس بن مالك.

إذ كان من هؤلاء المحدثين من صَنَّف وجمع الأحاديث، فكانت المصنفات الحديثية، وآخرون شرحوا تلك الأحاديث وبينوا معانيها، فكانت تلك الشروح الكثيرة لأمهات كتب السنة النبوية المطهرة.

وكان من أجل المصنفات الحديثية كتاب "الجامع الصحيح" للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، المتوفى سنة (٢٥٦هـ)، وذلك لأن الأمة تلقته بالقبول، فكان أصح كتاب بعد كتاب وكثرت حوله الشروح قديماً وحديثاً، وكان من أوائل تلك الشروح شرح الفقيه المحدث أبي الحسن بن خلف بن عبد الملك ابن بطال البكري القرطبي، المالكي، المتوفى سنة (٤٤٩ هـ).

وهو شرح متوسط من شروح البخاري نال اهتماماً من العلماء بعده، حيث استفاد منه المشتغلون بالشريعة وأحكامها، وكذلك شرَّاح "صحيح البخاري" من بعده، كابن حجر العسقلاني في "فتح الباري" حيث نقل عنه نقولات كثيرة.

2 – مشكلة البحث:

ولما كان اعتماد شراح الحديث في الاستشهاد لما ذهبوا إليه من استنباط المعاني واستخراج الأحكام، من الأدلة النصية من الآيات والأحاديث النبوية، وكان من دأب الشراح أن يأتوا بالأحاديث في مصنفاتهم محذوفة الأسانيد، وربما جردوا الحديث أو الأثر عن اسم راويه، صحابياً كان أو تابعياً، لذا لجأ المشتغلون في علم الحديث إلى تخريج الأحاديث والآثار الواردة في تلك المصنفات المشهورة، ونَشَأ ما يعرف بـ "كتب تخريج الحديث"، وقد أتت كتب التخريج على مصنفات كثيرة في العلوم الشرعية، باختلاف أنواعها.

وكان من هذه الكتب التي تحتاج إلى تخريج الأحاديث والآثار الواردة فيها، شرح صحيح البخاري لابن بطال المالكي.

وإن المساهمة في القيام بتخريج الأحاديث والآثار الواردة في هذا الكتاب يجعل الباحث الذي يقوم على دراسة جملة من الأحاديث النبوية والتدقيق في أسانيدها والحكم عليها وبيان درجتها من الصحة أو الضعف، لا شك تجعله يواجه بعض الصعوبات:

- إن ابن بطال وهو يشرح الأحاديث يستشهد بأحاديث من خارج صحيح البخاري، وغالباً لا يذكر مصدرها ولا مَنْ خرَّجَها.
- وإن هذه الأحاديث والآثار الواردة في الاستشهاد، غالباً ما تكون محذوفة الإسناد، وربما لم يذكر اسم من أضيف القول إليه.
- وإن ابن بطال يُحيل بعض الأحاديث إلى كتب حديثية قديمة ليست هي بين أيدينا الآن، أو يُحيل إلى كتاب نادر قليل الاشتغال به بين أهل الحديث، مع طول الزمان فُقد ولم نقف عليه، أو غيبته المكتبات بين مخطوطاتها، ومع طول البحث والتفتيش لم نقف عليه، فكان في حكم المفقود، ويكون التخريج وقتئذٍ صعب أو متعذر.
- ثم إنَّ دراسة الحديث و الحكم عليه سنداً و متناً ، يحتاج إلى وقتٍ لا بأس به ، أولاً لمعرفة إسناد الحديث الذي غالباً ما يورده ابن بطال دون إسناد ، و هذا يطلب من الباحث بذل الجهد للوصول إلى الأسانيد من خلال تخريج الحديث و الوقوف على إسناده ، ثم بعد ذلك القيام بدراسة هذا الإسناد و ذلك بالبحث فيه و تعيين الرواة بتحديد أسمائهم و تمييزهم عن غيرهم ، و ذكر نسبتهم ، إذ إنَّ تشابه الأسماء بين رجال الحديث معروف ، و هذا يؤكد على الباحث الدقة في تمييز الراوي عن الآخر ، و ذلك بتحديد نسبه و نسبته ، ثم بعد ذلك يأتي معرفة سماع كل راوٍ من الآخر في سلسلة السند ، لمعرفة اتصال الإسناد من انقطاعه ، وهذا يتطلب معرفة تواريخ وفيات الرجال وطبقاتهم ، وإمكانية السماع من عدمه ، وهنا يتعين على الباحث التفتيش في كتب الرجال المختصة بذلك.
- وبعد الوقوف على الإسناد وتعيين الرجال وتمييزهم، لا بد من الوقوف على أقوال علماء الجرح والتعديل في ذات الرجل الواحد، وبيان المعتمد من أقوالهم وفق أصول هذا الفن، وذلك بالرجوع إلى كتب الجرح والتعديل المعروفة.
- ثم يأتي بعد ذلك البحث عن أقوال الأئمة في الحكم على هذا الحديث بعينه، لمعرفة إن كانوا تكلموا فيه بعلةٍ خفية، أو حكموا عليه بأنه شاذ أو منكر، وذلك لمعرفة سلامته من شذوذ أو علة خفية قادحة.

- ثم يأتي بعد ذلك التفتيش في كتب العلماء الذين حكموا على الأحاديث صحةً أو ضعفاً، لمعرفة حكم من سبق على هذا الحديث بعينه.

3 – أسئلة البحث (فروض البحث):

ويجيب هذا البحث على التساؤلات الآتية:

- ما هي المصادر التي نقل منها الشارح ابن بطّال هذه الأحاديث وهذه الآثار؟
- وما هي درجة تلك الأحاديث حتى تكون دليلاً يعتمد عليه الشارح ويعتمده؟
- وهل ألفاظ متون الأحاديث والآثار موافقة لما في مصادر الحديث الأساسية؟
- وما مدى صحة نسبة الآثار الواردة _ عند الشارح _ إلى قائليها؟

4 – أهداف البحث:

ويهدف هذا البحث إلى أمور عدة منها:

- المشاركة في الجهود المبذولة في خدمة السنة بشكل عام، وتمييز الصحيح منها من الضعيف بشكل خاص.
- وإبراز أهمية استدلالات ابن بطّال في شرحه على صحيح البخاري، من خلال معرفة درجة شواهده من حيث الصحة والضعف...
- ومعرفة جانب من تراث وثقافة بلاد الأندلس، في مجال شرح الأحاديث، وخاصة شرح صحيح البخاري. وابن بطال هو من أبرز علماء الأندلس.
- وإكمال مسيرة من سبقني من الباحثين الذين بذلوا جهوداً في خدمة هذا السفر العظيم رجاء أن يعمَّ النفع به.

5 – أهمية البحث:

يمكن القول بأن أهمية هذا البحث العلمي تكمن فيما يحققه من فوائد علمية، أولاً على الصعيد الذاتي والعلمي، حيث يقدم لي فرصة هامة كي أخوض تجربة البحث العلمي في مجال الحديث النبوي، وذلك أن ما تعلمناه سابقاً في علم مصطلح الحديث من أنواع الحديث

ومصطلحاته، كان في الإطار النظري، وأما مع تجربة البحث العلمي سوف يحقق لي معرفة عملية تصقل لي معرفتي إن شاء الله.

- وكذلك الأمر بالنسبة لتخريج الحديث، حيث تعلمنا طرق التخريج دون تجربة واسعة فيه، وبعد خوض هذه التجربة يتحقق لي دربة جيدة في هذا المجال.
- كما أن دراسة الأسانيد أمر هام لطالب علم أن يتعرف عليه ويكتشف طرق الحكم على الحديث، ويكون له فرصة الاطلاع على جهود العلماء في هذا الميدان.
- وللمحدثين في مصنفاتهم مناهج قرأناها نظرياً، ومع التعامل مع تلك المصنفات عن قرب تتحقق المعرفة القريبة لمناهجهم.
- وصحيح البخاري من أهم الكتب الحديثية التي يوليها الباحث اهتماماً للاطلاع عليه ويعرف عظيم صنعة البخاري فيه، فتكون للباحث فرصة هامة لبذل الجهد في معرفته والإفادة منه.

كل هذا دوافع ومبررات تدعو الباحث للقيام بالبحث العلمي.

وثانياً: إن من أهم المصنفات الحديثية التي عرفت في المكتبة الحديثية، هي كتب "تخريج الحديث" التي تؤلف لتخريج أحاديث كتاب معين، حيث تكشف عن الأحاديث المتناثرة في تلك الكتب وتبين مكانهم في كتب الحديث الأصلية ويبين درجتها من الصحة والضعف. مثل كتاب تخريج الكشاف، وتخريج إحياء علوم الدين ...

ومن هذه الكتب "شرح صحيح البخاري" لابن بطال، الذي لم يسبق أن قام أحد من الباحثين بتخريج الأحاديث والآثار التي استدل بها ابن بطال في كتابه.

فيمكن أن يكون هذا البحث العلمي إضافة هامة إلى المكتبة الحديثية، يستفيد منه الباحثون وأهل الاختصاص في هذا الميدان، ويبقى نفعه وأثره للمسلمين عامة.

6 – مصطلحات البحث:

ويمكن أن نتناول في هذا البحث المصطلحات الأربعة الآتية:

التخريج – الحديث – الأثر – الصحيح – الشرح

أ. **التخريج**: معناه لغة واصطلاحاً.

التخريج لغة: تفعيل من "خَرَج" ضد دخل،قال في "المعجم الوسيط" : خَرَج يَخرُج خروجاً : بَرَز من مَقَرّهِ أو حالهِ ، و انْفَصَل[٢]

ومنه الإخراج: و هو: الإبراز و الإظهار، قال الله تعالى: ﴿وَأَغْطَشَ لَيْلَهَا وَأَخْرَجَ ضُحَىٰهَا ﴿٢٩﴾﴾ [النازعات: ٢٩] أي: أبرز و أظهر نهارها و نورها .

التخريج اصطلاحاً:

قال السخاوي: "التخريج: إخراج المحدّث الأحاديث من بطون الأجزاء والمشيخات والكتب ونحوها، وسياقها، من مَرويات نفسه أو بعض شيوخه أو أقرانه، أو نحو ذلك والكلام عليها وعزوها لمن رواها من أصحاب الكتب والدواوين ..."[٣]

وقال أيضاً: "وقد يتوسع في إطلاقه على مجرد الإخراج والعزو" [٤] .

وقال الشيخ طاهر الجزائري في "توجيه النظر": "التخريج: إخراج المحدث الأحاديث من الكتب وسوقها بروايته أو رواية بعض شيوخه أو نحو ذلك، والكلام عليها، وعزوها لمن رواها من أصحاب الكتب والدواوين، وقد يطلق على مجرد الإخراج والعزو"[٥] .

وقال الدكتور محمود الطحان من المعاصرين: "هو الدلالة على موضع الحديث في مصادره الأصلية التي أخرجته بسنده، ثم بيان درجته صحة أو ضعفاً، عند الحاجة إلى ذلك".

---

(١) - إبراهيم مصطفى وآخرين، **المعجم الوسيط** ، ط٥،ص٢٣٢

(٣) السخاوي، **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي**، ط ١، ج ٢ص٣٨٢.

(٤) المصدر السابق

(٥) الجزائري، **توجيه النظر إلى أصول الأثر**، ط١، ج ٢ ص ٧٢٤

وقال: "والمراد بالمصادر الأصلية: هي الكتب التي تروى بالأسانيد من المؤلف إلى النبي صلى الله عليه وسلم." [٦]وهذا الذي ذكره الطحان يوافق ما ذكره الحافظ العراقي في بيان الغرض من التخريج.

قال الحافظ العراقي في مقدمة كتابه" المغني عن حمل الأسفار في الأسفار بتخريج ما في الإحياء من الأحاديث والأخبار ": "اقتصرت فيه على ذكر: طرف الحديث، وصحابيه، ومخرّجه، وبيان صحته أو حسنه، أو ضعف مَخْرجه"[٧] .

والمخرّج: هو المحدث المصنف الذي يروي الحديث بإسناده إلى من أضيف إليه[٨]، كالبخاري ومسلم وغيرهما.

والمخرج: هو سلسلة الرواة من أصل السند (الصحابة، وعنه التابعي...)[٩].

ومراد العراقي بضعف مخرجه، أي: ضعف طريقه الذي وصل إلينا.

والمستفاد مما سبق: أن تعريف التخريج عند المعاصرين مثل الطحان، اعتماده على قول الحافظ العراقي والسخاوي، ومعناه: الإخراج والإبراز.

ب – **الحديث**: معناه لغة واصطلاحاً.

- الحديث لغة: الجديد، يقال: هو حديث عهدٍ بكذا، أي: قريب عهدٍ به [١٠].
- الحديث اصطلاحاً: هو ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ أو وصف [١١].

---

(٦) الطحان، **أصول التخريج ودراسة الأسانيد**، ط٣، ص ١٠

(٧) العراقي، **المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار**، ط٥، ج ١ ص ٧

(٨) الخطيب، **أملية مختصرة في أصول التخريج**، ط١، ص ٩

(٩) المصدر السابق

(١٠)إبراهيم مصطفى وآخرين، **المعجم الوسيط**، ط٥ ، ص١٦٥.

(١١) الطحان، **تيسير المصطلح**، ط٧، ص١٥

جـ – **الأثر**: معناه لغة واصطلاحاً.

- الأثر لغة: بقية الشيء، والجمع: آثار[١].
- الأثر اصطلاحاً: هو ما أضيف إلى الصحابة والتابعين من أقوال أو أفعال(٢).

وقيل: الأثر مرادف للحديث، ومعناهما واحد[٣] .

قال النووي: وعند فقهاء خرسان تسمية الموقوف بالأثر والمرفوع بالخبر، وعند المحدثين كله يسمى أثراً [٤].

د – **الصحيح**: معناه لغة واصطلاحاً.

- الصحيح لغة: الصحيح، هو فعيل بمعنى فاعل من "الصحة" ضد السَّقَم، قال السيوطي: وهي حقيقة في الأجسام، واستعمالها هنا مجاز [٥].
- الصحيح اصطلاحاً: هو الحديث الذي اتصل سنده، بنقل العدول، الضابطين، عن مثلهم إلى منتهاه، من غير شذوذ ولا علة(٦).

ومعنى الاتصال: أن كل راوٍ من رواة السند قد أخذه عمن فوقه مباشرة من أول السند إلى منتهاه [٧].

ومعنى" العدول ": أي كل راوٍ من رواة السند متصف بكونه مسلماً بالغاً عاقلاً غير فاسق ولا مخروم المروءة [٨].

---

(١) إبراهيم مصطفى وآخرين، **المعجم الوسيط**، ط٥ ، ص ٥.

(٢) الطحان، **تيسير المصطلح**، ص ١٦

(٣) الطحان، **تيسير المصطلح**، ص ١٦

(٤) السيوطي، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، د .ط ، ج ١ ص ١٨٤

(٥) السيوطي، **تدريب الراوي للسيوطي**، د .ط ، ج ١ ص٦٣.

(٦) السيوطي، **تدريب الراوي للسيوطي**، د .ط ، ج ١ ص٦٠ .

(٧) الطحان، **تيسير المصطلح**، ط٧ ، ص ٣٤.

(٨) المرجع السابق.

ومعنى "الضابطين": أي كل راوٍ من رواة السند تام الضبط والحفظ، سواء كان ضبط صدر أو ضبط كتاب [١].

ومعنى "من غير شذوذ": أي أن لا يكون الحديث شاذاً، و الشذوذ: مخالفة الثقة لمن هو أو ثق منه [٢].

ومعنى "ولا علة ": أي لا يكون الحديث معلولاً، والعلة: سبب خفي يقدح في صحة الحديث، مع أن ظاهره السلامة منه[٣] .

هـ – **الشرح**: معناه لغة واصطلاحاً.

–الشرح لغة: مصدر " شَرَح "، ويقال: شرح الكلام: أوضحه وفسره.

وشرح المسألة: بسطها ووسعها وفسرها، وكشف ما خفي منها. وشرح الشيء: بسطه ووسعه[٤].

الشرح اصطلاحاً: هو نوع من أنواع التأليفات.

قال حاجي خليفة في "كشف الظنون ": إن التأليف على سبع أقسام، لا يؤلف عالم عاقل إلا فيها، وذكر منها: "أو شيء مغلقٌ يشرحه"(٥).

ثم قال:" واعلم أن كل من وضع كتاباً إنما وضعه ليُفهم بذاته من غير شرح، وإنما احتيج إلى الشرح لأمور ثلاثة:

الأمر الأول: كمال مهارة المصنف، فإنه لجودة ذهنه وحسن عبارته يتكلم على معان دقيقة بكلام وجيز كافياً في الدلالة على المطلوب، وغيره ليس في مرتبته ...."(١)

---

(١) الطحان، **تيسير المصطلح**، ط٧،ص ٣٤.

(٢) الطحان، **تيسير المصطلح**، ط٧ ،ص٣٤.

(٣) المرجع السابق.

(٤) إبراهيم مصطفى وآخرين **المعجم الوسيط**، ط٥ ، ص٤٩٦.

(٥)حاجي خليفة، **كشف الظنون**، د.ط ،ج١ ص٥ ٣

ثم قال: "الأمر الثالث: احتمال اللفظ لمعان تأويلية أو لطافة المعنى عن أن يعبر عنه بلفظ يوضحه، أو للألفاظ المجازية ..."

وقال:" إن أساليب الشرح على ثلاثة أقسام"[٢]، فذكرها.

7 . الدراسات السابقة

إن تخريج الأحاديث الواردة في شرح البخاري لم يسبق أن عمل فيه أحد، إلا ما كان من أبحاث قامت بها جامعة النجاح الوطنية، كلية أصول الدين في نابلس في فلسطين، حيث قام باحثون عدة بتخريج الأحاديث والآثار الواردة في "فتح الباري شرح صحيح البخاري" لابن حجر العسقلاني، وقدمت تلك الأبحاث لنيل درجة الماجستير، فهناك:

– تخريج الأحاديث الواردة في كتاب فتح الباري شرح صحيح البخاري، من كتاب الأذان، باب إذا حضر الطعام وأقيمت الصلاة، إلى نهاية كتاب الجمعة، (جمع وتخريج ودراسة) أعده الباحث: ثائر راغب عبد الرحمن الشروف، سنة (٢٠٠٣).

– وتخريج الأحاديث الواردة في كتاب "فتح الباري"، من كتاب الخوف إلى كتاب تقصير الصلاة، إعداد الطالب: محمد وجيه محمد حنيني، سنة (٢٠٠٣).

– وتخريج الأحاديث الواردة في كتاب "فتح الباري" من كتاب الجنائز إلى كتاب الحج، باب الإهلال من بطحاء وغيرها للمكي والحاج (جمع ودراسة). قام به الباحثة: حنان عيد عبد الهادي، سنة ٢٠٠٣

– تخريج الأحاديث الواردة في "فتح الباري"، من بداية كتاب البيوع إلى نهاية كتاب المكاتب (جمع ودراسة)، إعداد الباحث: سامر ناجح عبد الله سمارة.

---

(١) حاجي خليفة، **كشف الظنون**، د.ط ،ج١ ص٣٦

(٢) حاجي خليفة، **كشف الظنون**، د.ط ،ج١ ص ٣٦.

– تخريج الأحاديث الواردة في كتاب "فتح الباري"، من كتاب فرض الخمس إلى نهاية كتاب الأنبياء، إعداد الباحث: محمد أحمد عبد الحليم العطار، سنة (٢٠٠٤)

– تخريج الأحاديث الواردة في "فتح الباري"، من كتاب الهبة حتى نهاية كتاب الجهاد (جمع وتخريج ودراسة)، إعداد الباحث: نعمان نايف حمدان أسعد سنة (٢٠٠٣).

وقد عمدت هذه الرسائل إلى تخريج الأحاديث من مظانها وأصولها، ثم بيان درجتها صحة وضعفاً من خلال الحكم على الحديث وفق قواعد علم الجرح والتعديل والمحدثين بشكل عام، لكن لم تشمل البحث في تخريج الآثار الواردة فيها، وهذا حلاف ما نرمي إليه في بحثنا ها هنا، خاصة وأن هذه الشروح في استدلالات واستنباطات فقهية، فإن تخريج الآثار وبيان حالها هام للناظر في تلك الشروح.

وبالنظر في جهود أخرى قام بها باحثون في مجال الدراسات السابقة نرى أن خطتهم تناولت ذلك، ومنها:

– تخريج الأحاديث والآثار الواردة في "فتح الباري" من باب الأذان للمسافرين إذا كانوا جماعة إلى نهاية باب: اثنان فما فوقها جماعة (جمع وتخريج ودراسة)، إعداد الباحثة: مريم الزهراني، وهو بحث مقدم لنيل درجة الماجستير من جامعة الملك عبد العزيز، كلية التربية للبنات بجدة.

– الأحاديث والآثار الواردة في "فتح الباري شرح صحيح البخاري"، من أول كتاب الوحي إلى آخره، للباحثة: آسية العصيل، من كلية التربية للبنات ببريدة في السعودية، وهي مقدمة لنيل درجة الماجستير.

– الأحاديث والآثار الواردة في "فتح الباري شرح صحيح البخاري" من الباب الثالث عشر من كتاب الإيمان إلى نهاية كتاب العلم، إعداد الباحث: محمد يحيى الطيب، من جامعة القرآن الكريم بأم درمان في السودان، قسم الدعوة، وهي رسالة مقدمة لنيل الدكتورة وقد نوقشت.

ـ أنِيسُ السَّاري في تخريج وَتحقيق الأحاديث التي ذكرها الحَافظ ابن حَجر العسقلاني في فَتح البَاري ،تخريج وتحقيق نبيل بن منصور بن يعقوب بن سلطان البصارة الكويتي .طبع في مؤسسة السماحة ومؤسسة الريان ،بيروت ١٤٢٦ .

وأما ما يخص تخريج أحاديث كتاب "شرح صحيح البخاري" لابن بطال، وبعد البحث عمن قام بخدمة تخريجه، فلم أظفر بشيء من ذلك، إلا ما وجدته من مشروع جامعتنا تحت عنوان "تخريج الأحاديث الواردة في شرح صحيح البخاري لابن بطال"، جمعاً ودراسة، وقدم فيه زملائي أكثر من بحثٍ.

أولهم: الباحث محمد بن عواض القريقري، تناول بالبحث من أول كتاب بدء الوحي وحتى كتاب العلم.

وثانيهم: الباحث عبد الفتاح ايت بلخير،تناول الاحاديث من أول كتاب العلم إلى باب من يرد الله يه خيراً

ثالثهم: الباحث إبراهيم عمر أحمد، وتناول الأحاديث الواردة في كتاب العلم إلى باب غسل الأعقاب.

ورابعهم: الباحث المصطفى الدادسي، وتناول الأحاديث من باب غسل الرجلين في النعلين، إلى باب: من الكبائر أن لا يتنزه من البول.

وفي جامعة محمد بن سعود الإسلامية،سنة ١٤٢٦ ، قام الباحث سيف بن منصر بن علي الحارثي بجمع ودراسة أقوال ابن بطال في التفسير من خلال كتابه شرح صحيح البخاري.

منهجية البحث

إن المنهج المستخدم في مثل هذه البحوث ، هو المنهج الاستقرائي بشكل أساس ، إضافة إلى المنهج المقارن، والمنهج التحليلي.

و المنهج البحث العلمي عند المحدثين متميز على غيره إذا ما قارناه في عصرنا بما يعرف بمناهج البحث المعاصرة .

فالمنهج الاستقرائي يستخدم في كثير من مسائل المحدثين ، كإثبات التواتر، والغرابة ، والتفرد ، والمتابعة والمشاهدة ....، وهو منهج يقوم على تتبع الجزئيات و الانتهاء بالكليات ، مع الملاحظة المباشرة.

وتخريج الحديث اعتماده الأساس على الاستقراء، و تتبع للحديث في بطون كتب المصنفات الحديثية ودواوين السنة.

كما أن المحدثين استخدموا المنهج المقارن، عندما يجمعون طرق الحديث ويقارنوها لمعرفة حال الاسناد، أوحال المتون، من اضطراب أو قلب أو إدراج...

وقد استخدموا المنهج التحليلي أيضاً، عندما بحثوا في الحدود والمصطلحات

و الكلام في هذا الفصل يكون في أربعة مباحث :

تصميم البحث

وفيه يعرض إن شاء الله الأسس المنهجية التي يعتمد عليها هذا البحث، وهي الخطة المتبعة في هذا البحث، و قد سلك فيها الخطوات الآتية :

- ترجمة الإمام البخاري ترجمة مختصرة ، غير مخلة ، وذلك لشهرته وكثرة من كتب فيه.
- ثم التعريف بالجامع الصحيح ، ومكانته بين كتب الحديث وأهميته ، وأقوال العلماء فيه.
- وترجمة شارح الصحيح ابن بطال ، وذكر أقوال العلماء فيه ، وبيان منزلته.
- والتعريف بكتاب شرح صحيح البخاري، ومكانته بين شروح البخاري، وأقوال العلماء فيه ، وذكر ملامح منهج ابن بطال في إيراده للأحاديث والآثار في كتابه.

- وأما فيما يتعلق بتخريج الحديث ودراسة الإسناد، والحكم عليه ، فكان منهجي وفق الخطوات التالية :

- جمع الأحاديث والآثار الواردة في الأبواب المشار إليها في خطة البحث.
- كتابة لفظ الأحاديث الذي استشهد بها ابن بطال، كما ورد في الشرح .
- ترقيم الأحاديث والآثار، مع عزوها إلى موضعها في شرح ابن بطال الطبعة المعتمدة.
- وضع الحديث أعلى الصفحة مثلاً، ثم يأتي بعده تخريج الحديث، ثم دراسة الإسناد، ثم الحكم على الحديث، وأفصل بينها.
- إذا ذكر ابن بطال الحديث معزواً إلى مصدر سمّاه ، أحيل إلى المصدر المذكور .
- وإذا أورد ابن بطال الحديث مسنداً من روايته هو ، اعتبر ذلك أصلاً ، وخرج من طريق المصنف .
- و إذا كان الحديث موجوداً بلفظه في أحد كتب السنة ، اعتبر إسناد ذلك الكتاب أصلاً للمتن عندنا ، وإن لم يكن موافقاً للفظه ينظر إلى أقرب المصادر متناً، واعتبر إسناده أصلاً.
- وبعد إيراد هذه الأحاديث وفق الطريقة السالفة ، يبدأ التخريج لهذه الأحاديث من المصادر الحديثية ، وجمع ما أمكن من طرق الحديث.
- ثم تكون دراسة الإسناد ، ببيان حال رجال الإسناد ، وتمييزهم والتعريف بهم ، وذكر أقوال الجرح والتعديل الواردة فيهم .
- ثم يكون الحكم على الحديث ، ببيان درجة الإسناد ، ثم المتن.
- وشرح الألفاظ الغريبة الواردة في متن تلك الأخبار، بالرجوع إلى كتب غريب الحديث ومعاجم اللغات، مع ضبط ما أشكل منها.
- و ينهي البحث بذكر خاتمة موجزة ، فيها بيان ملامح هذا البحث وخطوطه العريضة ، وذكر أهم النتائج التي توصل إليها البحث، وذكر التوصيات التي يوصي بها البحث.

- وصنع فهارس علمية متعددة : للآيات، والأحاديث والآثار ، ثم فهرس لأسماء المصادر والمراجع المستخدمة في هذا البحث ، مرتبة على حروف المعجم.

- وأما المنهج المتبع في **التخريج** ، فهو كالتالي:

- إذا كان الحديث الموجود عندنا في الصحيحين أو في أحدهما أكتفي بالعزو إليها ، دون الحاجة إلى بيان حكم الحديث ، أو ذكر سنده أصلاً.

- و إذا كانت في غير الصحيحين ، يتم العزو إلى من خرجه من أصحاب كتب السنة المشهورة ، وبما يخدم بيان درجته و الحكم عليه .

- وإذا كان الحديث يروى عن أكثر من صحابي ، فهو يخرج من حديث كل صحابي على حدة.

- مع بيان اختلاف ألفاظ المتون بين المصادر الحديثية المختلفة ، و بين لفظ ابن بطال صاحب الشرح.

- وعند العزو إلى الترمذي و الحاكم ، ينقل حكمهما على تلك الأحاديث .

- و أما ترتيب **المصادر** ، فالمنهج المتبع هو :

- إذا نص ابن بطال على كتاب معين ، فيكون البدء به أولاً ، ثم يأتي بقية المصادر مرتبة حسب الترتيب المعروف : البخاري ، مسلم ، أبو داوود ، الترمذي ، النسائي ، ابن ماجه ، ثم موطأ مالك ، فمسند أحمد ، ثم سنن الدارمي ، ثم صحيح ابن خزيمة ،ثم صحيح ابن حبان ، ثم مستدرك الحاكم ، ثم بقية المصادر حسب الترتيب الزمني لوفيات أصحابها .

- وإذا لم ينص ابن بطال على كتاب معين ، فيكون ترتيب المصادر حسب السابق مباشرة .

- وأما **صياغة التخريج** فتكون بذكر : اسم المصدر ، ثم اسم الكتاب ، ثم الباب ، ثم الجزء و الصفحة ، ثم رقم الحديث إن وجد .

- و أما المنهج المتبع في **دراسة الإسناد**، إذا لم يكن الحديث المذكور في الصحيحين ، فهو كالتالي :

- تمييز الراوي في السند ، من خلال الاطلاع على شيوخه وتلامذته، في كتاب " تهذيب الكمال " للحافظ المزي رحمه الله و غيره من كتب الرجال .
- و تمييزه بتحديد اسمه و نسبته و كنيته .
- وذكر أقوال أئمة الجرح و التعديل في كل راو، بالاعتماد على كتب الجرح و التعديل و تراجم الرجال .
- فإن كان الراوي متفقاً على توثيقه ، فتذكر أقوال الأئمة باختصار ، و كذلك إذا كان متفقاً على تضعيفه . و أما إذا كان مختلفا فيه ، فتذكر الأقوال بتفصيل للوصول إلى القول الراجح .
- و إذا تكرر الراوي في مكان آخر ، تمت الإحالة على موضعه السابق .
- تحديد سنة وفاة الراوي وذلك بالرجوع إلى كتب الرجال و الوفيات، و إلا تحدد طبقته إن كان من رجال " تقريب التهذيب "، وذلك لمعرفة الاتصال في السند.

- و أما المنهج المتبع في **الحكم على الإسناد** ، فيكون بالاعتماد على حال الرواة في الإسناد المدروس ، و ببيان درجته ، ثم الحكم على المتن .

- و إذا كان صحيحاً أو حسناً، فلا حاجة للتوسع فيه .
- و أما إذا كان الإسناد ضعيفاً، فيبحث عن المتابعات و الشواهد ، من أجل تقوية الحديث ، فإذا صح أحد طرقه فلا ينبغي البحث في جميع طرقه اكتفاء بصحة الأول منها .

إجراءات البحث

و البحث عندنا له إجراءات خاصة ، لكن يتعين علينا أن نتناوله من محورين:

١- مجتمع البحث (موضوع البحث) :

لا شك أن عماد هذا البحث يقوم على تخريج الحديث ، الذي غدا علماً من علوم الحديث، و الذي سيشمل في بحثنا هذا عدد من الأحاديث يتناولها بالبحث الذي هو تخريج الحديث و الوقوف على مظانه في المصادر الحديثية ، و العزو إليها ، ثم معرفة حال إسناده و الحكم عليها ، و هو ما يعرف بـ : تخريج الحديث و دراسة الأسانيد ، رجاء الوصول إلى درجة الإسناد و المتن صحة أو ضعفا ، و هذه الأحاديث المستهدفة بالبحث ، هي أحاديث استشهد بها ابن بطال في شرح على صحيح البخاري و التي سيتم جمعها و عزوها إلى مصادرها ، وفق إجراءات بحثية تنفيذية ، تجري ضمن إطار المنهج المعروض في هذا البحث إن شاء الله ، و نرجو أن يحقق البغية التي من أجلها قام البحث .

2 – **حدود البحث** :

والباحث في هذا البحث ملتزم بمتابعة ما قام به زملاؤه السابقون من تخريج في شرح ابن بطال على صحيح البخاري ،فهو ملتزم بتناول الأحاديث التي انتهى إليها آخر باحث .

وكذلك هو ملتزم ببحث عدد من الأحاديث وفق خطة جامعتنا ، حيث حددت له القيام بتخريج سبعين حديثا مما ورد في شرح ابن بطال مما استشهد به ، سواء في ذلك المرفوع منه أو الموقوف أو المقطوع مما يندرج تحت اسم الحديث .

و تبدأ أول هذه الأحاديث المطلوبة بحثها : من أول (باب ما جاء في غسل البول) في كتاب الوضوء ،إلى أول كتاب الغسل ، (باب الوضوء قبل الغسل) .

و سيجتهد الباحث انشاء الله في القيام بالبحث فيها وفق الخطة المرسومة ، ووفق المنهج المعروف عند أصحاب هذا الشأن ،و قد سلف أول الفصل الثالث.

3 – **أدوات البحث** :

لكل بحث يقوم به الباحث لا بد له من وسائل يعتمدها تساعده على جمع معلوماته ، وتحقق مع أهداف البحث و منهجه ، و مرتبطة بالإطار النظري لبحثه ، مناسب لموضوع البحث ، و تحقق النتائج المرجوة منه.

و يرى الباحث ها هنا أن أهم الأدوات التي يستخدمها ، هي **المصادر** التي يستقي منها المعلومات ، سواء في ذلك مصادر التخريج و العزو أو مصادر دراسة الإسناد ، من كتب أئمة الجرح و التعديل و غيرها .

و يمكن الإشارة إلى أن المصادر السنة النبوية هي نوعان :

مصادر أصلية ، و مصادر تبعية غير أصلية .

أما المصادر الأصلية : فهي كتب الحديث ودواوين السنة التي أخرجها مصنفوها بأسانيدهم بعد عصر الرواية و مع بدء التدوين مثل الكتب الستة و المسانيد ...

و هناك مصادر تبعية غير أصلية ، و هي مصادر يعزو فيها مصنفوها إلى المصادر الأصلية ولا يروونها بأسانيدهم ، مثل جامع الأصول لابن الأثير، و الترغيب و الترهيب للمنذري .

ثم إن المصادر الأصلية تأتي على درجتين :

الأولى : يرويها مصنفوها بأسانيدهم إلى منتهاها ، كأصحاب الكتب الستة ، وهم أصحاب الطبقة الأولى من المصنفين ، فهؤلاء أصل لمن بعدهم

و الثانية : يروي أصحابها الأحاديث من طريق كتب حديثية سابقة عنهم ، مثل ما خرجه البيهقي من طريق البخاري و مسلم أو أحدهما، أو ما خرجه البغوي في شرح السنة ، فهؤلاء تبع لمن سبقهم .

- وكل اعتماد الباحث في تخريجه يكون على المصادر الأصلية في كلا قسميها .

و أما المصادر التبعية ، فهي للباحث مصادر ترشد إلى مظان الحديث في مصادرها الأصلية باختلاف أنواعها : الجوامع ، و السنن ، و المصنفات ، و الموطآت ، والمستدركات ، و

المستخرجات ، و الأجزاء الحديثية ، و هي المرتبة حسب موضوعات الدين ، و كذلك : المسانيد و المشيخات و المعاجم ، و هي المرتبة على أسماء الصحابة أو الشيوخ .

ويستخدم الباحث هذه المصادر ،مع استخدام أحد طرق التخريج المعروفة ، و يختار الباحث الطريقة الأنسب و المصادر الموافقة لها حتى يصل إلى طلبته .

وأما مصادر دراسة الأسانيد فهي تعتمد على كتب الجرح و التعديل ، و كتب تراجم الرجال ووفياتهم . وهي كذلك مصادر أصلية ، حيث صنف المتقدمون من أئمة الجرح و التعديل كتباً في الرجال الثقات ، و أخرى في الضعفاء ، و ثالثة في تاريخ وفيات الرجال ، و عرف منها التاريخ الكبير للبخاري ، وكتاب الجرح و التعديل لابن أبي حاتم ، و الثقات لابن حبان و الضعفاء للعقيلي و غيرها .

و هناك أيضا مصادر صنفها مؤلفوها على الكتب السابقة ، مثل كتاب تهذيب الكمال في أسماء الرجال للحافظ المزي ، و هو خاص برجال الكتب الستة و هو الأكثر استخداماً من الباحثين .

و كذلك فروع هذا الكتاب ، مثل تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني ، و تقريب التهذيب لابن حجر أيضا .

ومن هذه الكتب، كتاب ميزان الاعتدال في نقد الرجال للحافظ الذهبي ، و هو خاص بالضعفاء في الرجال، و اعتماد الباحثين عليه كبير أيضا .

فهذه المصادر بجملتها تساعد الباحث الذي يدرس الأسانيد للوصول إلى الحكم عليها ثم الحكم على متونها وفق خطوات الدراسة التي تقدمت .

و الباحث لا ينسى الرجوع إلى كتب العلل للائمة النقاد المشهورين في معرفة علل الحديث .

الفصل الأول

التعريف بالإمام البخاري وبكتابه "الصحيح"

المبحث الأول: ترجمة الإمام البخاري[١]

- **اسمه ونسبه:**

هو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بَرْدِزبة، أبو عبد الله البخاري مولداً، الجعفي ولاءً[٢].

وكان جد البخاري المغيرة بن بردزبه مجوسياً ،أسلم على يد والي (بخارا) يمان الجعفي ، جد المحدث عبد الله بن محمد بن جعفر بن يمان الجعفي المسندي[٣].

- **ولادته:**

ولد الإمام في مدينة (بخارا) يوم الجمعة بعد الصلاة الجمعة ،لثلاث عشرة ليلة خلت من شهر شوال، سنة أربع وتسعين ومئة(١٩٤هـ)[٤].

وكان أبوه من العلماء الورعين، مات عن ولده محمد وهو صغير فنشأ يتيماً، و ربته أمه.

وأضرَّ في صغره، نقل عن البلخي قال: ذهبت عينا محمد بن إسماعيل البخاري في صغره، فرأت والدته في المنام إبراهيم الخليل ' فقال لها : يا هذه قد رد الله عز وجل على ابنك بصره لكثرة بكائك ' أو كثرة دعائك ' فأصبحت وقد رد الله عليه بصره[٥].

---

(١) تم جمع هذه الترجمة من : الخطيب **تاريخ بغداد** ط ١ ،ج ٢ص٣٢٢ ، و الذهبي ، **تاريخ الإسلام** ط١ ،ج ٦ص ١٤٠، والسبكي ، **طبقات الشافعية** ط ٢ ج٢ص ٢١٢، ت الطناحي و الحلو ، و ابن ناصر الدين الدمشقي ، **تحفة الأخباري بترجمة البخاري** ، ط١، و ابن حجر ، **هدي الساري** ، ط١ ،ت شعيب الأنؤوط ،

(٢) الخطيب **تاريخ بغداد** ط ١ ،ج ٢ص٣٢٢ ، و الذهبي ، **تاريخ الإسلام** ط١ ،ج ٦ص ١٤٠

(٣) الخطيب **تاريخ بغداد** ط ١ ،ج ٢ص٣٢٢ .

(٤) الخطيب **تاريخ بغداد** ط ١ ،ج ٢ص٣٢٢ ، و الذهبي ، **تاريخ الإسلام** ط١ ،ج ٦ص ١٤٠

(٥) الخطيب **تاريخ بغداد** ط ١ ،ج ٢ص٣٢٢ ، و الذهبي ، **تاريخ الإسلام** ط١ ،ج ٦ص ١٤٠

نشأته التعليمية :

ودخل البخاري الكُتاب وبدأ بتعلم القراءة و الكتابة ، وأخذ ما يأخذه الصبيان ، وحبب إليه العلم من صغره ، و أعانه عليه ذكاؤه المفرط .

وقيل للبخاري : كيف كان بدء أمرك ؟ قال : ألهمت حفظ الحديث في المكتب ولي عشر سنين أو أقل ، وخرجت من الكتاب بعد العشر([1]).

وقال: وكان فيما قرئ على الناس يوما : سفيان ، عن أبي الزبير ، عن إبراهيم . فقلت له يعني (للقارئ): إن أبا الزبير لم يرو عن إبراهيم . فانتهرني، فقلت : ارجع إلى الأصل ، فدخل ثم خرج ، فقال لي : كيف هو يا غلام ؟ قلت : هو الزبير بن عدي عن إبراهيم ' فأخذ القلم مني وأصلحه ، وقال : صدقت.فقال للبخاري بعض أصحابه ابن كم كنت ؟ قال : إحدى عشرة سنة [2].

وفي سنة (٢٠٥هـ) بدأ البخاري بحفظ كتب عبد الله بن المبارك ووكيع ' وكان له من العمر ست عشر سنة .وسمع الحديث من محدثي بلده (بخارا) الكثير ، سمع من : محمد بن سلام البيكندي ' و محمد بن محمد المسندي ، ومحمد بن غرير ، وهارون بن الأشعث ، وجماعة[3].

ثم رحل البخاري في سماع الحديث ولقاء الرجال ، فسمع في بلخ من مكي بن إبراهيم ، ويحيى من بشر الزاهد ، وقتيبة ' وغيرهم

وسمع في مرو من علي بن الحسن بن شقيق ، وعبدان ، ومعاذ بن أسد ، و صدقة من الفضل .

وسمع بنيسابور من يحيى بن يحيى ، وبشر بن الحكم .

وسمع في الري من إبراهيم بن موسى الحافظ.

---

(١) الخطيب **تاريخ بغداد** ط ١ ،ج ٢ص٣٢٢ ، و الذهبي ، **تاريخ الإسلام** ط١ ،ج ٦ص ١٤٠

(٢) الخطيب **تاريخ بغداد** ط ١ ،ج ٢ص٣٢٢ ، و الذهبي ، **تاريخ الإسلام** ط١ ،ج ٦ص ١٤٠

(٣) الخطيب **تاريخ بغداد** ط ١ ،ج ٢ص٣٢٢ ، و الذهبي ، **تاريخ الإسلام** ط١ ،ج ٦ص ١٤٠

وسمع في بغداد من سريج بن النعمان ، وعفان بن مسلم ، ومعاوية بن عمرو الأزدي .

وسمع في البصرة من أبي عاصم النبيل ، وبدل بن المحبر ، و محمد بن عبد الله الأنصاري ، وعمرو بن عاصم الكلابي ، وعبد الله بن رجاء الغداني .

وسمع في الكوفة من عبيد الله بن موسى ، وأبي نعيم ، وطلق بن غنام ، و الحسن بن عطية ...

وسمع بمكة من أبي عبد الرحمن المقرئ ، و الحميدي ، وأحمد بن محمد الأزرقي ...

قال البخاري : حججت ، و رجع أخي بأمي ، و تخلفت في طلب الحديث [1].

و سمع بالمدينة : من عبد العزيز الأويسي ، ومطرف بن عبد الله .

وسمع في واسط من عمر بن ميمون .

وسمع بمصر من سعيد بن أبي مريم ، وعبد الله بن صالح الكاتب .

وسمع في دمشق من أبي مسهر الدمشقي ، و أبي النضر الفراديسي .

وسمع بقيسارية من محمد بن يوسف الفريابي .

وسمع في عسقلان من آدم بن أبي إياس .

وسمع في حمص من أبي المغيرة ،وأبي اليمان ، وعلي بن عياش ، ويحيى الوحاظي .

وقال البخاري : لقيت أكثر من ألف رجل من أهل الحجاز و العراق و الشام و مصر و خراسان ([2]).

وقال : دخلت بغداد ثمان مرات ، كل ذلك أجالس أحمد بن حنبل ، فقال لي آخر ما ودعته : يا أبا عبد الله تدع العلم و الناس ، و تصير إلى خراسان ؟

---

(١) الخطيب **تاريخ بغداد** ط ١ ،ج ٢ص٣٢٢ ، و الذهبي ، **تاريخ الإسلام** ط١ ،ج ٦ص ١٤٠

(٢) الخطيب **تاريخ بغداد** ط ١ ،ج ٢ص٣٢٢ ، و الذهبي ، **تاريخ الإسلام** ط١ ،ج ٦ص ١٤٠

قال البخاري : فلما بلغت خراسان أصبت ببصري ... ، ثم رد الله عليه بصره [1].

هذا و في رحلاته كان له سماع للحديث ، و كذلك رواية و إسماع، فقد حدث في الحجاز ، و العراق ، و خراسان و ما وراء النهر ، و كتب عنه الكثير ، أهمهم :

تلامذته:

يعرف عنه رواة كثيرون، منهم من سمع الصحيح، ومنهم من سمع غير الصحيح، ولكن أشهر هؤلاء التلاميذ:

أبو زرعة و أبو حاتم الرازيان، ومن أصحاب الكتب الستة: الترمذي و النسائي على الخلاف فيه، و الأصح أنه لم يرو عنه. وروى عنه مسلم في غير الصحيح، ومحمد بن نصر المروزي، و صالح جزرة و مطين، و أبو العباس السراج، و أبو بكر بن خزيمة

و ممن سمع الصحيح إبراهيم بن معقل النسفي، و محمد بن يوسف الفربري، ومنصور بن منصور البزدوي وهو آخر من روى عنه الصحيح ، وأبي ظهير عبد الله بن فارس البلخي و هو آخرهم موتا.

ذكاء البخاري وسعة حفظه:

لقد متع الله البخاري بحافظة قوية وذكاء بالغ ، حدث هو عن بعضه و تكلم أصحابه و شيوخه ومعاصروه ببعض ذلك .

قال حاشد بن إسماعيل وآخر :

كان البخاري يختلف معنا إلى السماع و هو غلام فلا يكتب، حتى أتى على ذلك أيام ، فكنا نقول له ، فقال : إنكما قد أكثرتما علي ، فاعرضا علي ما كتبتما ، فأخرجنا إليه ما كان عندنا ، فزاد على خمسة عشر ألف حديث ، فقرأها كلها عن ظهر قلب حتى جعلنا نحكم كتبنا من حفظه ، ثم قال : أترون أني أختلف هدرا و أضيع أيامي ؟ فعرفنا أنه لا يتقدمه أحد ، قالا: فكان أهل المعرفة يَعدُون خلفه في طلب الحديث و هو شاب حتى

(١) الخطيب **تاريخ بغداد** ط ١ ،ج ٢ص٣٢٢ ، و الذهبي ، **تاريخ الإسلام** ط١ ،ج ٦ص ١٤٠

يغلبوه على نفسه و يجلسوه في بعض الطريق ، فيجتمع عليه ألوف أكثرهم ممن يكتبون عنه ، و كان شابا لم يخرج وجهه(١).

وقال سليم بن مجاهد : كنت عند محمد بن سلام البيكندي فقال لي: لو جئت قبلُ لرأيتَ صبيا يحفظ سبعين ألف حديث . قال : فخرجت في طلبه فلقيته ، فقلت: أنت الذي تقول : أنا أحفظ سبعين ألف حديث؟ قال : نعم و أكثر ، و لا أجيبك بحديث عن الصحابة و التابعين إلا عرفت مولد أكثرهم ووفاتهم و مساكنهم ، ولست أروي حديثا من حديث الصحابة أو التابعين إلا ولي في ذلك أصل أحفظه عن كتاب الله وسنة رسوله(٢).

وقال البخاري : أحفظ مئة ألف حديث صحيح ، و أحفظ مئتي ألف حديث غير صحيح .

و قال أحمد بن حنبل : انتهى الحفظ إلى أربعة من أهل خراسان: أبي زرعة ، و محمد بن إسماعيل ، و الدارمي ، و الحسن بن شجاع البلخي(٣).

و قال البخاري : دخلت بلخ فسألوني أن أملي عليهم لكل من كتبت عنه ، فأمليت ألف حديث عن ألف شيخ (٤).

و قال مرة: ما نمت البارحة حتى عددت كم أدخلت في مصنفاتي من الحديث ، فإذا نحو مئتي ألف حديث مسنده.

وقال : ما جلست للحديث حتى عرفت الصحيح من السقيم ، و حتى نظرت في عامة كتب الرأي ، وحتى دخلت البصرة خمس مرات أو نحوها ، فما تركت فيها حديثا صحيحا إلا كتبته ،إلا ما لم يظهر لي.

---

(١) الخطيب **تاريخ بغداد** ط ١ ،ج ٢ص٣٢٢ ، و الذهبي ، **تاريخ الإسلام** ط١ ،ج ٦ص ١٤٠، والسبكي ، **طبقات الشافعية** ط ٢ ج٢ص ٢١٧

(٢) المراجع السابقة

(٣) المراجع السابقة

(٤) المراجع السابقة

وقال الشيخ محمد بن سلام البيكندي –وهو شيخ البخاري– : كلما دخل علي هذا الصبي تحيرت و التبس علي أمر الحديث ، ولا أزال خائفا مالم يخرج .

وقال محمد بن أبي حاتم للبخاري : تحفظ جميع ما أدخلت في المصنف ؟ فقال : لا يخفى علي جميع ما فيه .

وقال البخاري : ما استصغرت نفسي عند أحد إلا عند علي ابن المديني ، وربما كنت أغرب عليه .

أقوال العلماء فيه و الثناء عليه[1] :

قال نعيم بن حماد : محمد بن إسماعيل فقيه هذه الأمة .

وقال علي بن المديني: دعوا هذا ، فإن محمد بن إسماعيل لم ير مثل نفسه .

وقال أبو مصعب الزهري : محمد بن إسماعيل أفقه عندنا و أبصر من أحمد بن حنبل ،فقيل له : جاوزت الحد ، فقال للرجل : لو أدركت مالكا و نظرت إلى و جهه ووجه محمد بن إسماعيل لقلت : كلاهما واحد في الفقه و الحديث .

وسماه بندار محمد بن بشار : سيد الفقهاء .

وقال يعقوب الدورقي : فقيه هذه الأمة.

وقال يحي بن جعفر البيكندي : لو قدرت أن أزيد في عمر محمد بن إسماعيل لفعلت ، فإن موتي يكون موت رجل واحد ، و موته ذهاب العلم.

وقال للبخاري : لولا أنت ما استطبت العيش ببخارا.

وقال محمد بن إسحاق ابن خزيمة : ما رأيت تحت أديم السماء أعلم بحديث رسول الله صلى الله عليه و سلم و أحفظ له من محمد بن إسماعيل .

---

(١) الخطيب **تاريخ بغداد** ط ١ ،ج ٢ص٣٢٢ ، و الذهبي ، **تاريخ الإسلام** ط١ ،ج ٦ص ١٤٠، والسبكي ، **طبقات الشافعية** ط ٢ ج٢ص ٢١٧ -٢٢٣

وقال الترمذي : لم أر بالعراق و لا بخراسان في معنى العلل و التاريخ و معرفة الأسانيد أعلم من محمد بن إسماعيل .

وقال صالح جزرة : كان محمد بن إسماعيل يجلس ببغداد ، وكنت أستملي له ويجتمع في مجلسه أكثر من عشرين ألفا .

وقال أحمد بن نصر الخفاف : محمد بن إسماعيل أعلم بالحديث من إسحاق بن راهويه ، وأحمد بن حنبل بعشرين درجة .

وقال أيضا : حدثنا محمد بن إسماعيل التقي النقي العالم الذي لم أر مثله .

وقال مسلم للبخاري : دعني أُقبّل رجليك يا أستاذ الأستاذين ، وسيد المحدثين وطبيب الحديث في علله .

و قال أبو أحمد الحاكم : كان البخاري أحد الأئمة في معرفة الحديث وجمعه .

وقال عباس الدوري : ما رأيت أحدا يحسن طلب الحديث مثل محمد بن إسماعيل ، كان لا يدع أصلا و لا فرعا إلا علقه .

وقال إبراهيم الخواص : رأيت أبا زرعة جالسا بين يدي محمد بن إسماعيل يسأله عن علل الحديث .

وقال أحمد بن سيار : أبو عبد الله طلب العلم ، وجالس الناس ، ورحل في الحديث ، ومهر فيه و أبصر، وكان حسن المعرفة ، حسن الحفظ ، و كان يتفقه .

وقال ابن صاعد : الكبش الناطح.

وقال الحافظ المزي : إمام هذا الشأن ، و المقتدى به ، و المعول عليه [1].

وقال السبكي : هو إمام المسلمين و قدوة الموحدين ، و شيخ المؤمنين ، و المعول عليه في أحاديث سيد المرسلين ، و حافظ نظام الدين ([1]).

---

(١)المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال** ط١ ، ج ٢٤ ص ٤٣١

صفته وديانته:

كان البخاري شيخا نحيف الجسم ، ليس بالطويل و لا القصير . وكان صاحب صدقة ، و خاصة أصحاب الحديث ، وكان يتصدق بالكثير ، يناول الفقير من أصحاب الحديث مابين العشرين إلى الثلاثين أو أقل أو أكثر من غير أن يشعر بذلك أحد .

وأخباره في إنفاقه كثيرة .

و كان يختم في رمضان كل يوم ختمة ، ويقوم بعد تراويح كل ثلاث ليال بختمة .

وقال مسبح بن سعيد : كان محمد بن إسماعيل البخاري إذا كان أول ليلة من رمضان يجتمع إليه أصحابه ، فيصلي بهم ويقرأ في كل ركعة عشرين آية ' وكذلك إلى أن يختم القرآن (٢).

وكان يقرأ في السحر مابين النصف إلى الثلث من القرآن فيختم عند السحر في كل ثلاث ليال ، وكان يختم بالنهار كل يوم ختمة و تكون ختمة عند الإفطار ، ويقول عند كل ختم دعوة مستجابة (٣).

ونقل عن البخاري أنه قال : أرجو أن ألقى الله ولا يحاسبني أني اغتبت أحدا .

وكان من شدة ورعه أنه لا يقول في الرجل المتروك أو الساقط فلان كذاب ، ولا فلان يضع الحديث ، بل يقول : فيه نظر أو سكتوا عنه (٤).

مؤلفاته :

لقد عرف البخاري بتصانيفه الجليلة ، تلك التصانيف الحديثية التي كانت باكورة عصر التدوين و التصنيف في القرن الثالث الهجري ، كان بعضها أجزاء حديثية ، والأخرى كتبا كبيرة ، وها هي أشهرها :

---

(١) السبكي ، **طبقات الشافعية** ط ٢ ج٢ص٢١٢

(٢) الخطيب **تاريخ بغداد** ط ١ ،ج ٢ص٣٢٢ ، و الذهبي ، **تاريخ الإسلام** ط١ ،ج ٦ص ١٤٠

(٣) المراجع السابقة

(٤) السبكي ، **طبقات الشافعية** ط ٢ ج٢ص٢٢٤ .

١- الجامع الصحيح المختصر المسند من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه و أيامه، وسنفرد الكلام عليه في المبحث الثاني .
٢- التاريخ الكبير ،و هو كتاب ذكر فيه أسماء رواة الحديث ووفياتهم ، مرتبا على حروف المعجم .

قال البخاري : وصنفت كتاب التاريخ إذا ذاك عند قبر الرسول صلى الله عليه و سلم في الليالي المقمرة ، وقل اسم في التاريخ إلا و له قصة ، إلا أني كرهت تطويل الكتاب(١) اهـ . وقد بلغ رواة الحديث في كتاب التاريخ هذا قريبا من أربعين ألف رجل و امرأة .

٣- التاريخ الأوسط .
٤- التاريخ الصغير .
٥- الأدب المفرد، هو جزء حديثي أفراده من " الصحيح " وزاد عليه .
٦- خلق أفعال العباد . وهو جزء حديثي.
٧- القراءة خلف الإمام . وهو جزء حديثي.
٨- رفع اليدين في الصلاة ، وهو جزء حديثي.
٩- الضعفاء الصغير .
والضعفاء الكبير .

وله كتب أخرى ذكرها من ترجم له، وهي مطبوعة ، أو ذكروها على الظن .

وفاته :

كانت وصية الإمام أحمد بن حنبل للبخاري أن يعود إلى بلده، فتوجه إليها وبعد أيام طلب منه والي بخارا أن يحضر ليسمع منه الصحيح و التاريخ الكبير ، فأبى البخاري ذلك ، فالعلم يؤتى و لا يأتي ، فأمره الأمير أن يخرج من البلد . فتوجه إلى (خرتنك) فأقام بها ، وفي ليلة السبت عند صلاة العشاء ليلة الفطر مات البخاري ، ودفن

(١) الخطيب **تاريخ بغداد** ط ١ ،ج ٢ص٣٢٢

يوم الفطر بعد صلاة الظهر من يوم السبت لغرة شوال سنة (٢٥٦هـ) ([1]). وعاش اثنين و ثلاثين يوما إلا ثلاثة عشر يوما . رحمه الله تعالى .

(١) الخطيب **تاريخ بغداد** ط ١ ،ج ٢ص٣٢٢ ، و الذهبي ، **تاريخ الإسلام** ط١ ،ج ٦ص ١٤٠

المبحث الثاني : التعريف بـ " الجامع الصحيح "

قال الحافظ الذهبي : أما جامعه فأجل كتب الإسلام ، و أفضلها بعد كتاب الله تعالى ، و هو أعلى شيء في وقتنا إسنادا و للناس (١).

وقال : فلو رحل الشخص لسماعه من مسير ألف فرسخ لما ضاعت رحلته [٢].

وقال أبو أحمد الحاكم : لو قلت : إني لم أر تصنيف أحد يشبه تصنيفه في المبالغة و الحسن ، لرجوت أن أكون صادقا[٣] .

وقال النسائي : ما في هذه الكتب أجود من كتاب البخاري [٤].

و قال النووي : و اتفق العلماء على أن أصح الكتب المصنفة صحيح البخاري و مسلم ، واتفق جمهور العلماء على أن صحيح البخاري أصحهما صحيحا و أكثرهما فوائد [٥].

١ – اسم الكتاب :

لقد تداول الناس تسمية الكتاب باسم : صحيح البخاري ، اختصارا لاسمه الذي سماه البخاري به حسب ما جاءت به نسخ الكتاب الخطية و بعض المطبوع منها .

فقد سماه البخاري : " الجامع الصحيح المختصر المسند من أمور رسول الله صلى الله عليه و سلم وسننه و أيامه " .

---

(١) الذهبي، **تاريخ الإسلام** ط١ ،ج٦ ص١٤٧

(٢) الذهبي، **تاريخ الإسلام** ط١ ،ج٦ ص١٤٧

(٣) الذهبي، **تاريخ الإسلام** ط١ ، ج ٦ص١٤٠

(٤) النووي، **شرح صحيح مسلم**، ط ٢ ،ج ١ص١٤

(٥).المرجع السابق.

هذا و قد ذكر الحافظ ابن حجر في " هدي الساري " تسميته فقال: " الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله صلى الله عليه و سلم و سننه و أيامه " (١) فأسقط لفظ المختصر .

لكن رجح الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في رسالته:" تحقيق اسمي الصحيحين و اسم جامع الترمذي"(٢) ص ٩ التسمية الأولى ، اعتمادا على النسخ الخطية و الأثبات الحديثية .

٢ – نسبة الكتاب للمصنف البخاري:

لم يقع أي شك في نسبة هذا الكتاب إلى الإمام البخاري ، بل اشتهرت النسبة إليه ، و قد سمع هذا الكتاب أكثر من سبعين ألفا ، و استفاض ذكره بين العلماء في عصره وفيما أتى من العصور .

٣ – الدوافع و الأسباب الباعثة للإمام البخاري على تصنيف "الجامع" :

أ – لقد نقلت لنا مصادر ترجمة البخاري خبرا يشرح أحد بواعث تصنيف البخاري للجامع ، فقد نقل الخطيب البغدادي في " تاريخه" عن إبراهيم بن معقل قال : سمعت البخاري يقول : كنت عند إسحاق بن راهويه فقال لنا بعض أصحابه : لو جمعتم كتابا مختصراً لسنن النبي صلى الله عليه و سلم ، فوقع ذلك في قلبي ، فأخذت في جمع ذلك الكتاب يعني كتاب الجامع(٣)

ونقل هذا الخبر عن الخطيب أكثرُ المترجمين للبخاري ، لكن الحافظ ابن حجر(٤) نقل هذا الخبر باختلاف يسير في سياقته له دلالات ، نقل عن الخطيب ما يرويه عن إبراهيم بن

---

(١) ابن حجر، **هدي الساري** ، ط١ ، ج١ ص١١

(٢) أبو غدة، **تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي**، ط١ص٩

(٣) الخطيب ، **تاريخ بغداد** ، ط١ ،ج ٢ص٣٢٢ ، و المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال** ط١،ج ٢٤ص٤٤٢ و السبكي ، **طبقات الشافعية** ج ٢ص٢٢٠

(٤) ابن حجر، **هدي الساري** ، ط١ ، ج١ ص٨

معقل ، عن البخاري قال : كنا عند إسحاق ابن راهويه، فقال : لو جمعتم كتابا مختصرا لصحيح سنة النبي صلى الله عليه و سلم ، الخ.. .

وفيه نرى أن الخطاب توجه من إسحاق إلى البخاري مباشرة ، و فيه أيضا : زيادة لفظ " الصحيح ".و لم يرد في المصادر الأخرى.

هذا و قد ذكر ابن حجر في " هدي الساري ١/٧ " **بواعث دعت البخاري إلى تأليف " الجامع "**، قال :

الأول: وهو أن التدوين للسنة النبوية لم يكن في عصر النبي صلى الله عليه و سلم وعصر الصحابة ، ثم حدث في أواخر عصر التابعين تدوين الآثار و تبويب الأخبار لما انتشر العلماء في الأمصار و كثرت البدع ، ثم قام أهل الطبقة الثالثة فدونوا الأحكام ، فصنف مالك " الموطأ " وتوخى فيه القوي من حديث أهل الحجاز، و خلطه بأقوال الصحابة و فتاوى التابعين ، وصنف ابن جريج في مصر ، و الثوري في الكوفة ، و الأوزاعي في الشام ، و حماد بن سلمة في البصرة .

و على رأس المئتين رأى بعض الأئمة إفراد حديث رسول الله صلى الله عليه و سلم خاصة ، فصنف مسدد بن مسرهد مسندا ، و نعيم بن حماد كذلك و غيرهما.

ثم اقتضى الأئمة من بعدهم أثرهم في التصنيف، فقلّ إمام إلا وصنف، كأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، و ابن أبي شيبة و غيرهم .

فلما رأى البخاري هذه التصانيف ، وجدها داخلة بين ما يدخل تحت التصحيح و التحسين ، و الكثير فيها يشمله التضعيف ، فحرك همته لجمع الحديث الصحيح .

و الثاني : و قوّى عزمه على ذلك ما سمعه من أستاذه إسحاق بن راهويه . كما سلف في الخبر السابق .

و الباعث الثالث : هي رؤيا الإمام البخاري حيث قال : رأيت النبي صلى الله عليه و سلم و كأنني واقف بين يديه ، وبيدي مروحة أذب بها عنه ، فسألت بعض المعبرين فقال لي : أنت تذب عنه الكذب . فهو الذي حملني على إخراج الجامع الصحيح .

٣ – موضوع الكتاب : هو الصحيح المجرد ، مفرد في كتاب .

وإن بيان موضوع الكتاب يستفاد من تسمية الكتاب ، و هو الأحاديث الصحيحة المسندة الثابتة عن النبي صلى الله عليه و سلم .

و عنوان الكتاب دال على موضوعه، حيث قصد البخاري جمع الصحيح من الأحاديث، و ليس كله بل بعضه، ويشمل هذا أكثر أبوب الدين .

قال الحافظ ابن حجر(١): لا يورد فيه إلا حديثا صحيحاً، هذا أصل موضوعه، وهو مستفاد من تسميته إياه.

وقول البخاري: " **الجامع** " مراده فيه أنها أحاديث شاملة لأبواب الدين و مرتبة فيه حسب موضوعات الدين ، و لم يكن خاصا بموضوع معين .

وقوله: " **الصحيح** " يعني لم يجمع فيه إلا ما صح من الأحاديث ، و قد نقل عنه أنه قال : ما أدخلت في الجامع الصحيح إلا ما صح ، و تركت من الصحاح لأجل الطول [٢].

و قال أيضا : ما وضعت في كتاب الصحيح حديثا إلا اغتسلت و صليت ركعتين [٣].

و قال ابن حجر : مدار الحديث الصحيح على الاتصال و إتقان الرجال و عدم العلل [٤].

وقوله: " **المختصر**" يدل على أنه لم يجمع كل ما صح عنده من حديث ، بل إن البخاري أتى منه بجملة مختصرة من الأحاديث ، خشية التطويل ، كما دل على ذلك قوله السابق، و

---

(١) ابن حجر، **هدي الساري** ، ط١ ، ج١ ص١١

(٢) الخطيب ، **تاريخ بغداد** ، ط١ ، ج ٢ص٣٢٢ .

(٣) ينظر المصدر السابق

(٤) ابن حجر، **هدي الساري** ، ط١ ، ج١ ص١٨

قوله أيضا : أخرجت هذا الكتاب من ستة مئة ألف حديث ، و صنفته في ستة عشر سنة ، و جعلته حجة في ما بيني و بين الله[١] .

وقوله: " **المسند** " يعني الحديث المتصل إسناده إلى النبي صلى الله عليه و سلم، غير منقطع ([٢]).

و ما جاء منقطعا خلاف ذلك ، كالمعلق، فليس من شرط البخاري في الصحيح ، و إنما وقع عنده عرضا لا أصلا ، و قد سلف قول ابن حجر أن مراده الاتصال [٣].

و أن ما كان موقوفا أو مقطوعا و ليس مسندا ، فليس يدخل في كتابه وليس من شرطه .

و قوله : " **من أمور رسول الله وسننه و أيامه** " هذا يشرح معنى الجمع الذي يتناوله الكتاب ، فقد جمع موضوعات في أمور رسول الله كالأقوال و الأفعال و الأوصاف ، و السنن و الأحكام الفقهية ، و أيامه صلى الله عليه و سلم و غزواته ، و غيرها من الأمور .

و قال الإمام النووي رحمه الله : ليس مقصود البخاري الاقتصار على الأحاديث فقط ، بل مراده الاستنباط منها و الاستدلال لأبواب أرادها ، ولهذا المعنى أخلى كثيرا من الأبواب عن إسناد الحديث...[٤]

وقال ابن حجر : ثم رأى يعني – [البخاري]- أنه لا يخليه – [كتابه] – من الفوائد الفقهية ، و النكت الحكمية ، فاستخرج بفهمه من المتون معاني كثيرة فرقها في أبواب الكتاب بحسب تناسبها ، و اعتنى فيه بآيات الأحكام ، و انتزع منها الدلالات البديعة ، و سلك في الإشارة إلى تفسيرها السبل الوسيعة [٥].

---

(١) الخطيب ، **تاريخ بغداد** ، ط١ ، ج٢ ص ٣٢٢

(٢) السيوطي، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، د .ط ، ج ١ ص ١٩٩

(٣) ابن حجر ، **هدي الساري** ط١ ، ج١ ص١١

(٤) نقله ابن حجر في **هدي الساري**ط١، ج١ ص١١

(٥) ابن حجر، **هدي الساري** ط١ ،ج١ص١١

و لهذا قيل : إن كتاب البخاري كتاب فقه و استنباط معاني ، و استخراج لطائف فقه الحديث . قال ابن حجر : و تراجم الأبواب الدالة على ما له وَصْلةٌ بالحديث المروي فيه تَسبُّبَه [١].

و قال الخليلي في " الإرشاد " : رحم الله محمد بن إسماعيل ، فإنه ألف الأصول – يعني أصول الأحكام – من الأحاديث ، وبيّن للناس ، وكل من عمل بعده فإنما أخذ من كتابه ، كمسلم بن الحجاج[٢].

و قال الإسماعيلي في " المدخل " : نظرت في كتاب الجامع الذي ألفه أبو عبد الله البخاري فرأيته جامعا كما سمي لكثير من السنن الصحيحة ، و دالا على جمل من المعاني الحسنة المستنبطة التي لا يكمل لمثلها إلا من جمع إلى معرفة الحديث و نقلته و العلم بالروايات وعللها علماً بالفقه و اللغة ،و تمكنا منها كلها و تبجرا فيها ، و كان يرحمه الله الرجل الذي قصر زمانه على ذلك ، فبرع و بلغ الغاية ، فحاز السبق ، و جمع إلى ذلك حسن النية و القصد إلى الخير ، فنفعه الله و نفع به [٣].

منهج البخاري في الصحيح :

ويمكن تلمس ملامح منهج البخاري في صحيحه من نقاط عدة نستعرضها في هذه العجالة، لكن نبدأ في بيان كيف جمع البخاري كتابه حسب ما ورد في النصوص .

قال البخاري : أخرجت هذا الكتاب من نحو ست مئة ألف حديث ، و صنفته في ست عشر سنة ، وجعلته حجة في ما بيني و بين ربي(٤).

و قال أيضاً : ما أدخلت في الجامع إلا ما صح وتركت من الصحاح لأجل الطول(٥) .

---

(١) ابن حجر، **هدي الساري** ط١،ج١ص١٧

(٢) الخليلي ، **الإرشاد في معرفة علماء الحديث** ط١ ،ج ٣ص٩٦٢

(٣) نقله عنه ابن حجر في **هدي الساري** ط١،ج ١ص١٦

(٤) الخطيب ، **تاريخ بغداد** ط١ ،ج٢ ص٣٢٢.

(٥) المرجع السابق

وقال أيضاً: ما وضعت في كتاب الصحيح حديثا إلا اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين (١).

وقال عبد القدوس بن همام عن عدة من المشايخ : حوّل محمد بن إسماعيل البخاري تراجم جامعه – يعني بيض – بين قبر النبي صلى الله عليه و سلم و منبره ، وكان يصلي لكل ترجمة ركعتين (٢).

و يستفاد مما سلف أن البخاري :

- اختار أحاديث الصحيح من مجموع ٦٠٠ ألف حديث
- وكان اختياره من جملة الأحاديث الصحاح و ذلك بعد الاستخارة لكل حديث .
- ووضع تراجم و عناوين لتلك الأحاديث ، ثم بيضها عند قبره صلى الله عليه وسلم ،مستخيرا الله تعالى لتلك التراجم .

كم عدد الأحاديث الواردة في الصحيح :

لقد جاء في حساب عدد أحاديث الجامع الصحيح أقوال عدة :

قال ابن الصلاح في " مقدمته " : عدد أحاديث صحيح البخاري سبعة آلاف ومئتان وخمسة وسبعون بالأحاديث المتكررة . و قال : وقد قيل : إنها بإسقاط المكرر أربعة آلاف (٣).

وذكر النووي أن هذا جملة ما في الصحيح من أحاديث المسندة، ولا يدخل فيه الأحاديث المعلقة . ثم عدها النووي بالتفصيل باباً باباً(٤).

---

(١) الخطيب ، **تاريخ بغداد** ط١ ،ج٢ ص٣٢٢.

(٢) المرجع السابق.

(٣) ابن الصلاح، **مقدمة ابن الصلاح**، ط١ ، ص ٢٠

(٤) نقله عنه ابن حجر في **هدي الساري** ، ط١،ج٢ص٥٠٣

و تعقبه الحافظ ابن حجر في ذلك العدّ في بعض الأبواب ثم قال : فجميع أحاديثه بالمكرر سوى المعلقات والمتابعات على ما حررته و أتقنته : سبعة آلاف وثلاث مئة وسبعة و تسعون حديثا[1] .

فقد زاد على ما ذكروه مئة حديث واثنين وعشرين حديثاً.

ثم ذكر أن عدد ما فيها من التعاليق ألف وثلاث مئة وأحد وأربعون حديثا، وجملة ما فيه من المتابعات والتنبيه على اختلاف الروايات ثلاث مئة وأربع وأربعون حديثاً.

ثم قال: فجميع ما في الكتاب على هذا بالمكرر تسعة آلاف واثنان وثمانون حديثاً[2].

شرط البخاري في كتابه الصحيح:

- شرط البخاري في **الصحة واختيار الرجال:**

الحق أنه لم يعرف عن البخاري رحمه الله أنه ذكر شرطا منصوصا اشترطه في كتابه، إلا أنه سمى كتابه الصحيح، وتقرر عند العلماء أنه أصح الكتب المصنفة في الحديث النبوي، ولذلك حاول العلماء من خلال الاستقراء معرفة شرط البخاري في كتابه.

فقد نقل الحافظ أبو الفضل بن طاهر بإسناده عن أبي المعمر المبارك بن أحمد قال : شرط البخاري أن يخرج الحديث المتفق على ثقة نقلته إلى الصحابي المشهور ، من غير اختلاف بين الثقات الأثبات ، و يكون إسناده متصلا غير مقطوع ،وإن كان للصحابي راويان فصاعدا فحسن ، و إن لم يكن إلا راو واحد وصح الطريق إليه كفى [3].

---

(١) ابن حجر، **هدي الساري** ط١،ج١ص١١

(٢) ابن حجر، **هدي الساري** ط١،ج١ص١١

(٣) نقله عنه ابن حجر في **هدي الساري** ط١ ،ج١ص١٣

وذكر الحازمي : أن شرط الصحيح أن يكون إسناده متصلا ، و أن يكون راويه مسلما صادقا غير مدلس ولا مختلط ، متصفا بصفات العدالة ضابطا متحفظا ، سليم الذهن قليل الوهم ، سليم الاعتقاد (١).

وقال: ومذهب من يُخرّج الصحيح أن يعتبر حال الراوي العدل في مشايخه العدول، فبعضهم حديثه صحيح ثابت، و بعضهم حديثه مدخول (٢).

و يؤخذ مما سلف أن شرط البخاري في الجامع الصحيح :

١- أن يكون إسناده متصلا غير منقطع.
٢- أن يكون رواته متفق على توثيقهم بين الأثبات .
٣- أن يكون راويه مسلما صادقا متصفا بالعدالة ، سليم الاعتقاد.
٤- أن يكون راويه متصفا بالضبط متحفظا ، سليم الذهن ، قليل الوهم .
٥-ألا يكون راويه مدلساً ولا مختلطاً .

و قال المبارك فيما نقل عنه الحافظ ابن طاهر: إن كان للصحابي راويان فصاعداً فحسن ، وإن لم يكن إلا راو واحد و صح الطريق إليه كفى (٣). اهـ.

أي : لا يشترط أن يروى حديث الصحابي راويان ، بل يكفي الواحد إن صح الطريق إليه .

و من شرط الصحيح أن يعتبر حال الراوي العدل في مشايخه العدول ، فبعضهم حديثه صحيح ثابت و بعضهم حديثه مدخول .قاله الحازمي (٤)

وقال : طريق إيضاحه معرفة طبقات الرواة عن الراوي الأصل ومراتب مداركهم (٥).

---

(١) الحازمي ، **شروط الأئمة الخمسة**،ط٢ ، ص١٥٠ .
(٢) المصدر السابق .والحازمي ، **شروط الأئمة الخمسة**، ط٢، ص١٥٠ .
(٣) ابن حجر، **هدي الساري** ط١ ، ج١ص١٣
(٤) الحازمي ، **شروط الأئمة الخمسة**،ط٢ ، ص١٥٠ .
(٥)ابن حجر، **هدي الساري** ط١ ،ج١ص١٣

و شرح ذلك بمثال ، و هو أن أصحاب الزهري مثلا على خمس طبقات ، و لكل طبقة مزية على التي تليها ، فمن كان في الطبقة الأولى فهو الغاية في الصحة ، و هو مقصد البخاري ، و الطبقة الثانية شاركت الأولى في التثبت إلا أن الأولى جمعت بين الحفظ و الإتقان ، وبين طول الملازمة للزهري ، حتى كان فيهم من يزامله في السفر و يلازمه في الحضر ، و الطبقة الثانية لم تلازم الزهري إلا مدة يسيرة ، فلم تمارس حديثه ، فكانوا في الإتقان دون الأولى ، و هم شرط مسلم .

قال ابن حجر : و أكثر ما يخرج البخاري حديث الطبقة الثانية تعليقا ، وربما أخرج اليسير من حديث الطبقة الثالثة تعليقا [1].

وقال أيضا : هذا في حق المكثرين ، وأما غير المكثرين فإنما اعتمد الشيخان في تخريج أحاديثهم على الثقة و العدالة وقلة الخطأ ، لكن منهم من قوي الاعتماد عليه فأخرجا ما تفرد به كيحيى بن سعيد الأنصاري ، و منهم من لم يقبل الاعتماد عليه فأخرجا لهم ما شاركه فيه غيره ، و هو الأكثر(٢) .

وأما شرط البخاري في ما يتعلق بالاتصال في الإسناد المعنعن:

فقد ذكر الحافظ ابن حجر: أن مذهب مسلم أن الإسناد المعنعن له حكم الاتصال إذا تعاصر المعنعنُ ومَن عَنعَن عنه ، و إن لم يثبت اجتماعهما إلا إن كان مدلسا .

وقال : و البخاري لا يحمل ذلك على الاتصال حتى يثبت اجتماعهما ولو مرة ، وقد أظهر البخاري ذلك في " تاريخه " ، و جرى عليه في " صحيحه " و أكثر منه ، حتى إنه ربما خرج الحديث الذي لا تعلق له في الباب جملة ، إلا ليبين سماع راو من شيخه لكونه قد أخرج له قبل ذلك شيئا معنعنا .... ، ثم قال : فلا يخفى أن شرط البخاري أوضح في الاتصال ، و الله أعلم [3].

---

(١)ابن حجر، **هدي الساري** ط١ ،ج١ص ١٤

(٢)ابن حجر، **هدي الساري** ط١ ،ج١ص ١٤ - ١٥ .

(٣) ابن حجر ، **هدي الساري** ط١ ،ج ١ص١٩

منهج البخاري في تراجم أبوابه :

قال الحافظ ابن حجر في وصف ما تضمنته أبوابه من تراجم : حيّرت الأفكار، و أدهشت العقول و الأبصار ، و إنما بلغت هذه الرتبة و فاز بهذه الخطوة لسبب عظيم أوجب عظمها ، وهو ما رواه أبو أحمد ابن عدي ، عن عبد القدوس بن همام قال : سمعت عدة مشايخ يقولون : حول البخاري تراجم " جامعه " – يعني بيضها – بين قبر النبي صلى الله عليه وسلم و منبره ، وكان يصلي لكل ترجمة ركعتين [1].

وقال الإمام النووي في بيان مراد البخاري في كتابه الاستنباط و الاستدلال : ولهذا المعنى أخلى كثيرا من الأبواب عن إسناد الحديث ، واقتصر فيه على قوله : " فيه فلان عن النبي صلى الله عليه و سلم " ... ، و قد يذكر المتن بغير إسناده ، وقد يورده معلقا ، و إنما يفعل هذا لأنه أراد الاحتجاج للمسألة التي ترجم لها و أشار إلى الحديث بكونه معلوما، و قد يكون مما تقدم ، و ربما تقدم قريبا ، ويقع في كثير من أبوابه الأحاديث الكثيرة ، و في بعضها ما فيه حديث واحد ، و في بعضها ما فيه آية من كتاب الله ، وبعضها لا شيء فيه ألبته ...[2]

و الحق أن أهم ما يواجه المصنف من مشقة هو اختيار العناوين و التراجم لأبواب الكتاب التي يؤلف ، كما أن القارئ أول ما يلفت انتباهه في الكتاب هي العناوين و تراجم الأبواب التي تدل على عقل المؤلف وعلمه .

وللعناوين أثر نافع في الدلالة على المسألة التي يطلبها القارئ ، وكذلك تقريب الحديث من الفهم لأول وهلة ، والبخاري رحمه الله أجاد في تراجمه .

و قالوا : " فقه البخاري في تراجمه " ، فتراجمه في الأبواب دالة على فهمه و فقهه و اختياره للمسألة التي تضمنها الحديث .

---

(١) ابن حجر ، **هدي الساري** ط١،ج ١ ص ٢١

(٢) نقله عنه ابن حجر في **هدي الساري** ط١ ،ج ١ص١١

و الحافظ ابن حجر في "هدي الساري "١/ ٢١ قسم التراجم في الصحيح إلى قسمين : ظاهرة و خفية .

قال : أما الظاهرة : و هي أن تكون الترجمة دالة بالمطابقة لما يورد في مضمنها ، و فائدتها الإعلام بما ورد في ذلك الباب من غير اعتبار لمقدار تلك الفائدة ،كأنه يقول : هذا الباب الذي فيه كيت وكيت ، أو باب ذكر الدليل على الحكم الفلاني مثلا .

- وقد تكون الترجمة بلفظ المترجم له، أو ببعضه أو بمعناه.

وهذا في الغالب قد يأتي مما يكون في لفظ الترجمة احتمال لأكثر من معنى واحد، فيعين أحد الاحتمالين بما يذكر تحتها من الحديث.

- وقد يوجد فيه ما هو العكس من ذلك ، بأن يكون الاحتمال في الحديث و التعيين في الترجمة، و الترجمة هنا بيان لتأويل ذلك الحديث نائبة مناب قول الفقيه مثلا : المراد بهذا الحديث العام الخصوص ، أو بهذا الحديث الخاص العموم ....
  قال : وأكثر ما يفعل البخاري ذلك إذا لم يجد حديثا على شرطه في الباب ظاهر المعنى في المقصد الذي ترجم به و يستنبط الفقه منه ، و قد يفعل ذلك لغرض شحذ الأذهان في إظهار مضمره ، و استخراج خبيئته ....
- وكثيرا ما يترجم بلفظ الاستفهام ، كقوله : باب هل يكون كذا؟ أو : من قال كذا ، و نحو ذلك ، و ذلك لا يتجه له الجزم بأحد الاحتمالين ، و غرضه بيان : هل يثبت ذلك الحكم أم لم يثبت ؟ فيترجم على الحكم .....
- وكثيرا ما يترجم بأمر ظاهره قليل الجدوى، لكنه إذا حققه المتأمل أجدى ، كقوله : " باب قول الرجل : ما صلينا " فإنه أشار به إلى الرد على من كره ذلك .
- و كثيرا ما يترجم بأمر مختصر ببعض الوقائع ، لا يظهر في بادئ الرأي ، كقوله : " باب استياك الإمام بحضرة رعيته ".
- وكثيرا ما يترجم بلفظ يومئ إلى معنى حديث لم يصح على شرطه ، أو يأتي بلفظ الحديث الذي لم يصح على شرطه صريحا في الترجمة ، و يورد في الباب ما يؤدي معناه تارة بأمر ظاهر ، و تارة لأمر خفي ، من ذلك قوله : " باب الأمراء من قريش

" ([1]) وهذا لفظ الحديث يروى عن علي رضي الله عنه ([2])، و ليس على شرط البخاري ، وأورد فيه حديث : " لايزال وال من قريش "([3]).

- و ربما اكتفى أحيانا بلفظ الترجمة التي هي لفظ حديث لم يصح على شرطه و أورد معها أثرا أو آية ، فكأنه يقول :لم يصح في الباب شيء على شرطي ....

و **هذه خلاصة** ما ذكره الحافظ ابن حجر، لكن هذا **متعقب** بما ذكره الدكتور نور الدين العتر[4] من ملاحظات، و هي :

١- أنه لم يُعن بالتفصيل للتراجم الظاهرة ، و لا بين مسالك البخاري فيها ، و ما امتاز البخاري به منها .

٢- أنه تداخل معه بحث التراجم الخفية بالتراجم الظاهرة.

٣- أن لم يستكمل كل أنواع التراجم ، فلم يذكر النوع الثالث من تقسيمنا الذي أطلقنا عليه اسم " التراجم المرسلة. اهـ.

- هذا و قد قسم ولي الله الدهلوي في كتابه " شرح تراجم أبوب البخاري "[5] أبوب البخاري إلى سبعة أقسام ، وقد تعقبها الدكتور العتر بما يلي :

١-لم يضبط فنون التراجم بأنواع كما فعل الحافظ ابن حجر ، بل راح يسرد صورا من تراجم يعدها أقساما.

٢-اندرجت عنده الأقسام مع الصور و المسالك التي تدخل تحت الأقسام .

٣-لم يشمل بعض أنواع التراجم ، وهو نوع " التراجم المفردة".

هذا وقد توصل الدكتور العتر[1] الى تقسيم مبتكر حاصر لأنواع فنون التراجم في " صحيح البخاري " ، و هي أربعة أنواع :

---

(١) البخاري ، **الصحيح** ،ج٩ ص٦٢ .

(٢) أخرجه أبو يعلى ،في **مسنده** ،(٥٦٤) **من حديث علي بن أبي طالب**.

(٣) البخاري ، **الصحيح** ،كتاب الأحكام ، باب **الأمراء من قريش** ج٩ ص٦٢ ، رقم (٧١٤٠)من حديث ابن عمر.

(٤) نور الدين العتر، **الإمام البخاري وفقه التراجم في جامعه** ، د.ط ،ص ٧١

(٥) ولي الله الدهلوي ، **شرح تراجم أبواب البخاري**، د .ط ، ص٣

١- التراجم الظاهرة : و هي التي تطابق الأحاديث التي تخرج تحتها مطابقة واضحة جليلة ، دون حاجة للفكر والنظر .

٢- التراجم الاستنباطية : وهي التي تدرك مطابقتها لمضمون الباب بوجه من البحث و التفكير القريب أو البعيد .

٣- التراجم المرسلة : و هي التي اكتفى فيها بلفظ (باب) ، و لم يعنون بشيء يدل على المضمون ، بل ترك ذلك العنوان .

٤-التراجم المفردة : هي تراجم لا يخرج البخاري فيها شيئا من الحديث للدلالة عليها .

ثم فصّل العتر القولَ في كل نوع مع ذكر الأمثلة .

فقال في النوع الأول : **التراجم الظاهرة** و للبخاري مسالك متعددة فيها :

١- الترجمة بصيغة خبرية عامة ، وذلك ذلك بأن تكون عبارة تدل على مضمون الباب بصيغة خبرية عامة تحتمل عدة أوجه ، فتدل على محتوى الباب بوجه عام ، ثم يتعين المراد بما يذكر من حديث في الباب ، مثل قول البخاري : (باب الماء الدائم) ، ثم أخرج حديث : " لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل فيه " .

٢- الترجمة بصيغة خبرية خاصة بمسألة الباب تحددها ، دون أن يتطرق إليها الاحتمال ، مثل قوله : باب فرض صدقة الفطر ، ورأى أبو العالية و عطاء وابن سيرين : صدقة الفطر فريضة . ثم أخرج حديث ابن عمر : " فرض رسول الله صلى الله عليه و سلم زكاة الفطر صاعا من تمر أو صاعا من شعير ... " .

٣- الترجمة بصيغة الاستفهام ، وذلك لإثارة انتباه الذهن و الفكر ،أو أن المسالة موضوع اختلاف تحتاج للترجيح ، مثل قوله : (باب هل على من لم يشهد الجمعة غسل من النساء و الصبيان وغيرهم) ثم أخرج حديث أبي هريرة: حق على كل مسلم أن يغتسل في كل سبع أيام يوما ....

---

(١) نور الدين العتر ، **الإمام البخاري وفقه التراجم في جامعه** ، د.ط ، ص ٧٣ وما بعدها

٤- اقتباس الترجمة من حديث الباب ، و ذلك بأن يجعل لفظ الحديث المروي في الباب ترجمة له ، كله أو بعض منه ، مثل قوله : (باب ما أنزل الله من داء إلا أنزل له شفاء) ، و هو لفظ حديث الذي أخرجه في الباب .

٥- الإخبار عن بدأ الحكم و ظهور الشيء ، مثل قوله (كيف كان بدأ الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه و سلم) وقوله : (باب بدأ الأذان).

٦-أن يترجم بعبارة شرطية محذوفة الجواب ، مثل : (باب إذا لم يكن الإسلام على الحقيقة و كان على الاستسلام أو الخوف من القتل ...).

و قال الدكتور عتر في النوع الثاني :

التراجم الاستنباطية، وهي التراجم التي يحتاج القارئ فيها إلى إعمال الفكر حتى يصل إلى معرفة مطابقتها لما وضعت له، و البخاري يلاحظ أمورا أخرى أبعد منها، كتمرين ذهن الطالب على التفهم و الاستنباط ، ويسلك طريق الإشارة ليتفكر القارئ فيها ، ويكتسب تفقها و تعمقا في العلم ، كما أن القارئ يصل إلى النتيجة بصورة غير مباشرة ، فيضع البخاري ما يرشده في العنوان .

ثم ذكر مسالك البخاري في هذا النوع :

١- أن تتضمن الترجمة حكما زائدا على مدلول الحديث لوجود ما يدل على هذا الحكم من طريق آخر . مثال ذلك حديث أبي سلمة في الشعر في المسجد ، فإن الحديث الذي أورده ليس فيه تصريح في المسجد ، لكنه جاء مصرحا به في رواية أخرى ، فاكتفى بالإشارة في الحديث إحالة على معرفة أهله ، و الحديث مذكور في كتاب الصلاة ، باب الشعر في المسجد.

٢- أن يكون تطابق الترجمة مع الباب بطريق الاستنتاج لعلاقة اللزوم مثلا ، مثل قوله : (باب أهل العلم و الفضل في الإمامة) ، ثم أخرج حديث مرض النبي صلى الله عليه و سلم و إنابته أبا بكر ليصلي بالناس ، و قوله : مروا أبا بكر فليصل بالناس ، فقد قدمه صلى الله عليه و سلم على من هو أقوى صوتا ، و أبو بكر أعظم الصحابة علما و فضلا .

٣- أن تطابق الترجمة للحديث بالعموم و الخصوص ، مثل قوله: (باب لا يقيم الرجل أخاه يوم الجمعة و يقعد مكانه) ، ثم أخرج حديث ابن عمر : نهى أن يقيم الرجل أخاه من مقعده و يجلس فيه . فالنهي مطلق يعمم الأوقات جميعا ، منه يوم الجمعة الذي ترجم به البخاري .

الترجمة بشيء بديهي قد يظنه قليل الجدوى ، ثم بعد البحث و الاستقصاء تظهر له فائدة مجدية . مثل : (باب الصلاة على الحصير) ، قال الحافظ في " الفتح " النكتة في ترجمة الباب إشارة إلى ما رواه ابن أبي شيبة و غيره من طريق شريح بن هانئ أنه سأل عائشة : أكان النبي صلى الله عليه و سلم يصلى على الحصير، والله يقول : ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ ۚ وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا ۘ وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ حَصِيرًا ﴿٨﴾﴾ [الإسراء: ٨]؟ فقالت : لم يكن يصلي على الحصير . فكأنه لم يثبت عند المصنف أو رآه شاذا مردودا لمعارضته ما هو أقوى منه ...

- النوع الثالث : **التراجم المرسلة** : وهي التي أرسلت فلم تذكر لها عناوين ، و اكتفى عنها البخاري بكلمة (باب) .

قال العتر : وبالاستقراء لهذه الصيغة اتضح لنا :

أ- العنوان (باب) يستعمل على وجهين من التناسب :

١- أن يكون مضمون الباب متصلا بالباب السابق مكملا له ، فيفصل لفائدة زائدة في مضمونه ، فيكون بمنزلة الفصل من السابق .

مثال ذلك قوله : (باب ما يكره من النياحة على الميت) ، ثم أخرج فيه حديث المغيرة : " من نيح عليه يعذب بما نيح عليه " ، و حديث عمر : " الميت يعذب في قبره بما نيح عليه ". ثم قال : (باب) و أخرج حديث جابر في مقتل أبيه يوم أحد ، و فيه : " فأمر رسول الله صلى الله عليه و سلم فرفع ، فسمع صوت صائحة ، فقال : " من هذه ؟ " "فقالوا ابنة عمرو أو أخت عمرو، قال: فلم تبكي؟ أو: لا تبكي ، فما زالت الملائكة تظله بأجنحتها حتى رفع " .

فهذا الحديث أفاد كراهة النياحة على الميت، وتعليل ذلك أن هذا الميت ظللته الملائكة بأجنحتها ... ، و هو غير ما أفادته الأحاديث السابقة من علة النهي عم النياحة .

قال ابن حجر : فهو بمنزلة الفصل من الباب الذي قبله ...

٢- أن يكون ضمن الباب فائدة يتصل بأصل الموضوع الذي عنون له بأبواب ، و يكون قد ذكره عقبه لهذه الملابسة . مثال ذلك قوله: (باب قطع الشجر و النخل) وأخرج حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه و سلم : أنه حرق نخل بني النضير و قطع. ثم قال : (باب) وأخرج حديث رافع بن خديج : "كنا أكثر أهل المدينة مزروعا ، كنا نكري الأرض بالناحية منها ... "
قال: و الحديث مضمونه مزارعة الأرض، و ليس له صلة بالباب السابق، وإنما يتصل به بالمناسبة لأصل موضوع الحرث و المزارعة .

النوع الرابع : **التراجم المفردة** ، و هي تراجم يجعلها البخاري في باب من الأبوب ، ثم لا يخرج شيئا من الحديث للدلالة عليها .

مثال ذلك قوله : (باب يستقبل بأطراف رجليه القبلة) قاله أبو حميد الساعدي عن النبي صلى الله عليه و سلم ، وقوله : (باب قول الله تعالى : (و إذ قال إبراهيم رب اجعل هذا بلدا آمنا) . ثم لم يخرج فيهما شيئا من الحديث للدلالة على ما ترجم له .

قال الحافظ ابن حجر : و ربما اكتفى أحيانا بلفظ الترجمة التي هي لفظ حديث لم يصح على شرطه ، و أورد معها أثرا أو آية ، فكأنه يقول : لم يصح في الباب شيء على شرطي .[١]

منهج البخاري في تكرار الأحاديث وتقطيعها واختصارها:

ولتكرار الأحاديث عند البخاري غايات يقصد إليها(٢):

(١) إلى هنا ينتهي ما نقلت من كلام الدكتور عتر(بتصرف).

(٢) ابن حجر ، **هدي الساري** ط١،ج ١ ص ٢٥ وما سيرد منه.

١. منها أن البخاري صحَّح أحاديث على هذه القاعدة ، يشتمل كل حديث منها على معانٍ متغايرة، فيورده في كل باب من طريق غير الطريق الأول .

٢ . و منها أحاديث يرويها بعض الرواة تامة و يرويها بعضهم مختصرة ، فيرويها كما جاءت ليزيل الشبهة عن ناقليها .

٣ . ومنها أن الرواة ربما اختلفت عباراتهم، فحدث راوٍ بحديث فيه كلمة تحتمل معنى، وحدَّث به آخر فعبَّر عن تلك الكلمة بعينها بعبارة أخرى تحتمل معنى آخر ، فيورده بطرقه إذا صحت على شرطه ، و يفرد لكل لفظة باباً مفرداً .

٤. و منها أحاديث تعارَضَ فيها الوصل و الإرسال و رَجَحَ عنده الوصل فاعتمده ، و أورد الإرسال منبِّهاً على أنه لا تأثير له عنده في الموصل .

٥. ومنها أحاديث تعارض فيها الوقف والرفع ، والحكم فيها كذلك .

٦. و منها أحاديث زاد فيها بعض الرواة رجلاً في الإسناد و نقصه بعضهم ، فيوردها على الوجهين حيث يصحُّ عنده أن الراوي سمعه من شيخ حدثه به عن آخر ، ثم لقي الآخر فحدث به ، فكان يرويه على الوجهين .

٧. و منها أنه ربما أورد حديثاً عنعنه راويه ، فيورده من طريق أخرى مصرحاً فيها بالسماع على ما عرف من طريقته في اشتراط ثبوت اللقاء في المعنعن .

فهذا جميعه فيما يتعلق **بإعادة المتن الواحد** في موضع آخر أو أكثر .

و أما **تقطيع البخاري للحديث** : و هو تقطيع متن الحديث الواحد و تفريقه في أبواب بإسناد الحديث المذكور أولاً .

قال الحافظ ابن حجر[١]: و البخاري كان يرى جواز الرواية بالمعنى و جواز تقطيع الحديث من غير تنصيص على اختصاره ، و السبب في ذلك أمران :

---

(١) ابن حجر، **النكت على مقدمة ابن الصلاح**، ط١ ،ج١ص٢٨٢

أحدهما : أن البخاري صنف كتابه في طول رحلته ، فقد روينا عنه أنه قال : رُبَّ حديث سمعته بالشام فكتبته بمصر ، و ربَّ حديث سمعته بالبصرة فكتبته بخراسان . فكان لأجل هذا ربما كتب الحديث من حفظه ، فلا يسوق ألفاظه برمتها بل يتصرف فيه و يسوقه بمعناه .

و الثاني : أن البخاري استنبط فقهه من أحاديثه ، فاحتاج أن يقطع المتن الواحد إذا اشتمل على عدة أحكام ليورد كل قطعة منه في الباب الذي يستدل به على ذلك الحكم الذي استنبط منه ، لأنه لو ساقه في المواضع كلها برمته لطال الكتاب .

و نقل الحافظ ابن حجر[1]عن ابن طاهر المقدسي : أن تقطيع البخاري في الأبواب و اقتصاره منه على بعضه ، فذلك لأنه إذا كان المتن قصيراً أو مرتبطاً بعضه ببعض و قد اشتمل على حكمين فصاعداً ، فإنه يعيده بحسب ذلك مراعياً مع ذلك عدم إخلائه من فائدة حديثية، و هي إيراده له عن شيخ سوى الشيخ الذي أخرجه عنه قبل .

وربما ضاق عليه مخرج الحديث حيث لا يكون له إلا طريق واحدة، فيتصرف حينئذٍ فيه ، فيورده في موضع موصولاً ، وفي موضع معلقاً ، ويورده تارة تاماً وتارة مقتصراً على طرفه الذي يحتاج إليه في ذلك الباب .

فإن كان المتن مشتملا على جمل متعددة لا تعلق لإحداها بالأخرى ، فإنه يُخرج كل جملة منها في باب مستقل فراراً من التطويل ، و ربما نشط فساقه بتمامه .

وقال الحافظ ابن حجر في ختام نقله هذا : البخاري لا يتعمد أن يخرج في كتابه حديثاً معاداً بجميع إسناده و متنه و إن كان قد وقع له من ذلك شيء فعن غير قصد ، و هو قليل جداً .

و أما **اقتصاره** على بعض المتن ثم لا يذكر الباقي في موضع آخر، فإنه لا يقع له ذلك في الغالب إلا حيث يكون المحذوف موقوفاً على الصحابي وفيه شيء قد يحكم برفعه ، فيقتصر على الجملة التي يحكم لها بالرفع و يحذف الباقي ، لأنه لا تعلق له بموضوع كتابه .

و قال : إنه لا يعيد إلا لفائدة ، حتى و لو لم تظهر لإعادته فائدة من جهة الإسناد و لا من جهة المتن ، لكان ذلك لإعادته لأجل مغايرة الحكم التي تشتمل عليه الترجمة الثانية موجباً

---

(١) ابن حجر، **هدي الساري** ج ١ص٢٦

لئلا يُعد مكرراً بلا فائدة ، كيف و هو لا يخليه مع ذلك من فائدة إسنادية ، و هي إخراجه للإسناد عن شيخ غير الشيخ الماضي ، أو غير ذلك .

منهج البخاري في إيراد الأحاديث المعلقة :

عُرف البخاري من بين أصحاب الكتب الستة بإيراده الأحاديث المعلقة في كتابه " الجامع الصحيح المختصر المسند " الذي شرطه فيه اتصال السند ، و قد عدَّ العلماء ما يزيد على ألف حديث معلق في صحيحه ، فلذلك بحث العلماء في سبب إيراد البخاري للأحاديث المعلقة .

و المراد بالحديث المعلق: هو ما حذف من مبتدأ إسناده راوٍ أو أكثر و لو إلى آخر الإسناد.

و**التعليقات** كثيرة في تراجم صحيح البخاري، و هي فيه تارة تأتي بصيغة الجزم ك: قال، وتارة بغير صيغة الجزم ، ك: يذكر .

وقد جعلها الحافظ ابن حجر قسمين[1] : المعلقات المرفوعة، والمعلقات الموقوفة.

وقال: فأما **المعلقة من المرفوعات** فعلى قسمين:

أحدهما: ما يوجد في موضع آخر من كتابه هذا موصولاً. وسبب التعليق فيه أنه حيث يضيق مخرج الحديث و اشتمل الحديث على أحكام، فاحتاج إلى تكريره، فإنه يتصرف في الإسناد بالاختصار خشية التطويل .

والثاني: و هو ما لا يوجد فيه إلا معلقاً، و هو على صورتين :

أ. إما أن يورده بصيغة الجزم ، و يستفاد منها الصحة إلى من علق عنه .

قال الحافظ : لكن يبقى النظر فيمن أبرز من رجال ذلك الحديث:

- فمنه ما يلتحق بشرطه ، و السبب في كونه لم يُوصِل إسناده : إما لكونه أخرج ما يكون مقامه ، فاستغنى عن إيراد هذا مستوفى السياق و لم يهمله ، بل أورده معلقا طلبا

---

(١) ابن حجر، **هدي الساري** ط١،ج١ ص ٢٩.

للاختصار . وإما لكونه لم يحصل عنده مسموعا، أو سمعه و شك في سماعه من شيخه ، أو سمعه من شيخه في المذاكرة فما رأى أنه يسوقه مساق الأصل ، و غالب هذا فيما أورده عن مشايخه .

- و منه مالا يلتحق بشرطه ، فقد يكون صحيحا على شرط غيره ، و قد يكون حسنا صالحا للحجة ، و قد يكون ضعيفا لا من جهة قدحٍ في رجاله ، بل من جهة انقطاع يسير في إسناده .قال الحافظ : والسبب فيه أنه أراد أن لا يسوقه مساق الأصل .

ب – وإما أن يورده **بصيغة التمريض**: ولا يستفاد منها الصحة إلى من علق عنه، لكن فيه ما هو صحيح، وفيه ما ليس بصحيح.

قال الحافظ: فأما ما هو صحيح فلم نجد فيه ما هو على شرطه إلا مواضع يسيرة جداً، ووجدناه لا يستعمل ذلك إلى حيث يورد ذلك الحديث المعلق بالمعنى.

وأما إذا لم يورده في موضع آخر، فمنه ما هو صحيح إلا أنه ليس على شرطه، ومنه ما هو حسن ومنه ما هو ضعيف فَرْدٌ، إلا أن العمل على موافقته، ومنه ما هو ضعيف فَرْدٌ لا جابر له.

وقال[1] : نقل النووي اتفاق محققي المحدثين وغيرهم على اعتبار التعاليق المرفوعة بصيغتي الجزم والتمريض، وأنه لا ينبغي الجزم بشيء ضعيف، لأنها صيغة تقتضي صحته عن المضاف إليه، فلا ينبغي أن تطلق إلا فيما صح.

ثم قال[2]: وأما **الموقوفات**، فإنه يجزم منها بما صح عنده ولو لم يكن على شرطه، ولا يجزم بما كان في إسناده ضعف أو انقطاع إلا حيث يكون منجبراً، إما بمجيئه من وجه آخر، وإما بشهرته عمن قاله.

---

(١) ابن حجر، **هدي الساري**، ط١ ،ج ١ ص٣٣

(٢) ابن حجر، **هدي الساري** ط١،ج ١ص٣٣

وقال: وإنما يورد ما يورد من الموقوفات من فتاوى الصحابة والتابعين ومن تفاسيرهم لكثير من الآيات عن طريق الاستئناس والتقوية لما يختاره من المذاهب في المسائل التي فيها الخلاف بين الأئمة.

ثم ختم القول: جميع ما يورد فيه: إما أن يكون مما ترجم به أو مما تَرجم له.

والمقصود في هذا التصنيف بالذات هو الأحاديث الصحيحة المسندة، وهي التي ترجم لها. والمذكور بالعرض والتبع: الآثار الموقوفة، والأحاديث المعلقة، نعم والآيات المكرمة، فجميع ذلك مترجم به.

إلا أنها إذا اعتبرت بعضها مع بعض، واعتبرت أيضا بالنسبة إلى الحديث يكون بعضها مع بعض منها مُفَسِّر ومنها مفسَّر، فيكون كالمترجم له باعتبار، لكن المقصود بالذات هو الأصل.

- **عناية العلماء بصحيح البخاري، وأهم شروحه :**

لقد كان أهم مظهر من مظاهر اهتمام العلماء بصحيح البخاري هو اشتغالهم به ، دراسة و شرحا و فهما ، وغير ذلك من جهود بذلها العلماء في سبيل اكتمال النفع به .

و من أهم هذه الشروح :

١- " أعلام الحديث " لأبي سليمان حَمد بن محمد الخطابي ، المتوفى سنة (٣٨٨هـ) .

٢- " النصيحة في شرح البخاري " لأبي جعفر أحمد بن نصر الداوودي المغربي ، المالكي ، المتوفى سنة (٤٠٢ هـ) . و هو غير مطبوع ، لكن ينقل عن شرّاح البخاري .

٣- " المختصر النصيح في تهذيب الكتاب الجامع الصحيح " مع شرحه ، لأبي القاسم المهلّب بن أحمد بن أسيد بن أبي صُفرة التميمي الأندلسي ، المتوفى سنة (٤٣٥هـ) . و قد أكثر النقل منه ابن بطال و من بعده .

٤- " شرح صحيح البخاري " لأبي حسن علي بن خلف بن بطال البكري ، القرطبي ، ثم البلنسي ، المتوفى سنة (٤٤٩هـ). و هو كتابنا .

٥- " المخبر الفصيح الجامع لفوائد مسند البخاري الصحيح " لعبد الواحد بن عمر بن عبد الواحد ، المعروف بابن التين السفاقسي ، المتوفى سنة (٦١١هـ) .

٦-" شرح البخاري "، للإمام يحيى بن شرف النووي المتوفى (٦٧٦هـ) ، و هو شرح لم يتمه المصنف ، و صل فيه إلى كتاب الإيمان ، و هو مطبوع .

٧-" شرح البخاري " ، لأبي الحسن علي بن محمد ، ابن المُنَيِّر الإسكندراني المالكي المتوفى سنة (٦٩٥ هـ) .

٨- " بهجة النفوس و تحليلها بمعرفة ما لها و ما عليها " لأبي محمد عبد الله بن أبي جمرة المتوفى سنة (٦٩٩هـ).

٩- " التلويح في شرح الجامع الصحيح " ، لمغلطاي بن قليج بن عبد الله ، علاء الدين البكجري المتوفى سنة (٧٦٢ هـ).

١٠ - " الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري " لشمس الدين محمد بن يوسف بن علي الكرماني المتوفى سنة (٧٨٦هـ) . وهو مطبوع .

١١ - " التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح " لبدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي المتوفى سنة (٧٩٤ هـ) . وهو مطبوع.

١٢ - " فتح الباري شرح صحيح البخاري " لعبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي الدمشقي، المتوفى سنة (٧٩٥هـ) . و هو شرح وصل فيه المصنف إلى كتاب الجنائز ، و هو مطبوع .

١٣- " التوضيح لشرح الجامع الصحيح " لأبي حفص عمر بن علي ، ابن الملقن المصري المتوفى سنة (٨٠٤هـ) و هو مطبوع .

١٤- فتح الباري لشرح صحيح البخاري " لأبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة (٨٥٢هـ) . وهو أشهر شروح البخاري المتداولة .

١٥- " عمدة القاري شرح صحيح البخاري " لأبي محمد محمود بن أحمد ، بدر الدين العيني الحنفي المتوفى سنة (٨٥٥هـ) . وهو شرح مطبوع مشهور .

١٦- " إرشاد الساري على صحيح البخاري " لأبي العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني، المتوفى سنة (٩٢٣ هـ) . وهو شرح مطبوع مشهور.

و غيرها من الشروح الكثيرة المتأخرة و المتقدمة بلغت العشرات .

الفصل الثاني

التعريف بالشارح ابن بطال

وبكتابه شرح صحيح البخاري

المبحث الأول: التعريف بالشارح ابن بطال.

١- **اسمه ونسبه** : هو العلامة الفقيه المحدث علي بن خلف بن بطال البكري ، القرطبي، ثم البلنسي ، أبو الحسن الأندلسي ، و يعرف بـ : ابن اللّجّام [١].

و بطال نسبة إلى بني بطال في الأندلس ، و هم يمانيون في الأصل ، ذكر ذلك الزركلي في " الإعلام " ج٤ص٢٨٥ .

و النسبة إلى قرطبة و بلنسية فيما قال القاضي عياض في " ترتيب المدارك "٨ / ١٦٠ : أصله بقرطبة، و أخرجته الفتنة فخرج إلى بلنسية .

٢- شيوخه : أحذ ابن بطال فيما ذكرت مصادر ترجمته عن شيوخ ،هم : أبو عمر الطلمنكي ، و أبو عمر ابن عفيف ، وأبو المطرف القنازعي ، و يونس ابن مغيث ،

---

(١) ينظر في ترجمته على صغر حجمها المصادر التالية: ابن بشكوال، **الصلة في تاريخ أئمة الأندلس** ، ط ٢ ،ج ١ص ٣٩٤ ، و القاضي عياض ،**ترتيب المدارك و تقريب المسالك لمعرفة اعلام مذهب مالك** ط١،ج٨ ١٦٠، والذهبي ، **تاريخ الإسلام** ط١ ،ج ٩ص ٧٤١ و الزركلي ،**الأعلام** ط١٥ ،ج١ ص٤٨ .

و أبو الوليد يونس بن عبد الله القاضي ، و أبو محمد بن بنوش، و أبو القاسم الوهراني ، و أبو عبد الوارث ، و أبو بكر الرازي .

٣- **تلامذته** : لم تذكر لنا المصادر سوى عدد قليل من تلامذته ، و هم : أبو داوود المقرئ ، و عبد الرحمن بن بشر ، و ابن عبد البر .

هذا و قد كانت لابن بطال آثار علمية تركها لنا ، سوى تلامذته ، وهي تصانيفه ، و الوظائف الدينية التي تولاها .

فأما تلامذته فقد سلف ذكرها، ويكفيه بهم: ابن عبد البر الحافظ الشهير بآثاره العلمية.

وأما تصانيفه، فهي معدودة، وها هي:

٤ – تصانيفه:

- شرح صحيح البخاري
- الاعتصام في الحديث
- كتاب في الزهد و الرقائق[١]

ولم يتكلم العلماء عن تصانيفه سوى ما وصل إلينا عن شرح صحيح البخاري، وسيأتي الكلام عليه في المبحث الثاني .

٥ – وأما الوظائف الدينية التي تولاها:

فقد ذكر ابن بشكوال في " الصلة " : أنه استُقضي بحصن " لورْقَة "[٢].

و يفهم منه أنه تولى القضاء في مدينة لورقة ، و هو الفقيه المالكي، قال الذهبي : كان من كبار فقهاء المالكية [٣].

---

(١) حاجي خليفة، **كشف الظنون**،د.ط، ١/ ٨١ ، و١/ ٥٤١ .ومصادر ترجمته السالفة.

(٢) ابن بشكوال، **الصلة في تاريخ أئمة الأندلس** ،ط٢،ج ١ص ٣٩٤ .ولورقة إحدى مدن الأندلس، وبها حصن، وهي اليوم إحدى مدن إسبانيا.

(٣) الذهبي، **تاريخ الإسلام** ط١ ،ج ٩ص٧٤١ .

و يفهم من مصادر ترجمته أنه تولى التدريس أيضاً، ودليل ذلك تلامذته ، وما ذكر ابن بشكوال : شرح الصحيح في عدة أسفار ، رواه عنه الناس .

٦- مذهبه العقدي و الفقهي :

أما مذهبه العقدي فقد قال الحافظ الذهبي في " تاريخ الإسلام " : وكان ينتحل الكلام على طريقة الأشعري [١].

و أما مذهبه الفقهي ، فهو المذهب المالكي قال الذهبي : كان من كبار فقهاء المالكية . ذكره القاضي عياض [٢].

وكذلك كان أهل الأندلس على مذهب مالك قاطبة .

وتصنيفه شرح الصحيح يدل على ذلك أيضاً ، قال صاحب كشف الظنون : وغالبه فقه الإمام مالك ، من غير تعرض لموضوع الكتاب غالبا[٣] .

وكذلك فإن القاضي عياض ذكره في كتابه الخاص بتراجم فقهاء المالكية " ترتيب المدارك " [٤]

٧- **ثناء الناس عليه** : ورد الثناء عليه ممن ترجم له ، كالقاضي عياض ، وابن بشكوال .

قال القاضي عياض : كان نبيلاً جليلاً ، متصرفاً [٥].

وقال أيضاً : ألف شرحاً لكتاب البخاري كبيراً ، يتنافس فيه ، كثير الفائدة [٦].

---

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق، والقاضي عياض، **ترتيب المدارك و تقريب المسالك لمعرفة اعلام مذهب مالك** ،ج٨ ص١٦٠

(٣) حاجي خليفة، **كشف الظنون** د.ط،ج١ص ٥٤١

(٤) القاضي عياض، **ترتيب المدارك و تقريب المسالك لمعرفة اعلام مذهب مالك** ،ج٨ ص١٦٠

(٥) المصدر السابق.

(٦) المصدر السابق.

وقال ابن بشكوال : كان من أهل العلم و المعرفة و الفهم ، مليح الحظ ، حسن الضبط ، عني بالحديث العناية التامة ، وأتقن ما قيد فيه ،شرح الصحيح في عدة أسفار ، رواه عنه الناس [1].

٨- المآخذ عليه :

لم تذكر المصادر انتقادا عليه إلا ما قاله الحافظ الذهبي في " تاريخ الإسلام " قال : وقد أبان عن جهل حين شرح كتاب الرد على الجهيمية في الصحيح ، و الجهيمية أشهر من أن ينبه على بدعتهم و علتهم [2].اهـ .

وسيأتي تمام الكلام في المبحث الثاني في التعريف بكتاب ابن بطال .

٩- وفاته :

اتفق المترجمون لابن بطال أنه توفي سنة (٤٤٩هـ) ، وذكر القاضي عياض: أنه توفي بمدينة بلنسية [3].

وقال ابن بشكوال: توفي ليلة الأربعاء، و صلي عليه عند صلاة الظهر ، آخر يوم من صفر سنة تسع و أربعون و أربع مئة [4].

(١) ابن بشكوال، **الصلة في تاريخ أئمة الأندلس**، ط٢،ج ١ص ٣٩٤ .

(٢) الذهبي، **تاريخ الإسلام** ،ط١،ج ٩/ ٧٤١

(٣) القاضي عياض، **ترتيب المدارك و تقريب المسالك لمعرفة اعلام مذهب مالك** ،ط١،ج٨ص ١٦٠

(٤) ابن بشكوال، **الصلة في تاريخ أئمة الأندلس**، ط٢،ج ١ص ٣٩٤ .

المبحث الثاني: التعريف بكتاب شرح صحيح البخاري لابن بطال

اسم الكتاب: " شرح صحيح البخاري " هذا المعتمد الذي اعتمده محققو الكتاب، إذ إن مصادر ترجمة " ابن بطال " لم تذكر له اسماً محدداً، بل ذكروا في مصنفاته شرح صحيح البخاري، و هذا حاجي خليفة في كشف الظنون ٥٤١/١ في معرض ذكره لشرح البخاري ، قال : شرح الإمام أبي الحسن علي بن خلف الشهير بابن بطال المغربي المالكي المتوفى سنة ٤٤٩هـ .

وأما صاحب هدية العارفين[١]، فقد سماه ٦٨٨/١: شرح الجامع الصحيح للبخاري.

هذا وقد طبع الكتاب باسم " شرح صحيح البخاري " ولعله اعتمادًا على ما ورد عندهم في المخطوطات المعتمدة في نشر هذا الكتاب.

المطلب الأول : منهجه في شرح الأحاديث

لعله من باب التوافق أن البخاري لم يكتب مقدمة لصحيحه يُعرف فيها بمنهجه الذي سار عليه، أو خطته المتبعة في تصنيفه، كذلك الحال عند ابن بطال.

فقد بدأ شرحه دون مقدمة يبين فيها منهجه في شرحه، وما هي الخطة المتبعة فيه، وما الباعث على تصنيف هذا الشرح، بدأ بشرح أحاديث صحيح البخاري مباشرة.

وكان لزاماً على من جاء بعده أن يفتش عن منهجه وأن يستقرأ كتابه، ويعالج نصوصه ليستخرج خطته المتبعة، ويمعن النظر في الأبواب والأحاديث المشروحة ليبرز لنا معالم خطته.

وهذا حاجي خليفة في "كشف الظنون " ٥٤١/١ يقول في وصف هذا الشرح: وغالبه فقه الإمام مالك، من غير تعرض لموضوع الكتاب غالباً. اهـ.

---

(١) إسماعيل البغدادي، **هدية العارفين أسماء المؤلفين والمصنفين**، ط١ ،ج١ ص٦٨٨

ولعل مراده أن الشارح ابن بطال وقف في شرحه على الفقه مبيناً أقوال العلماء في المسائل الفقهية على اختلافها، مكثرًا من قول مالك وأصحابه، علماً أن موضوع كتاب البخاري فيما ذكروا في منهج البخاري أنه أظهر فيه صنعة حديثية، ونكتاً حكمية، واستنباطات فقهية.

والشارح ابن بطال لم يقف على الصنعة الحديثية عند البخاري والتي ظهرت في معلقاته في تراجم الأبواب، وتكرار الأحاديث في أبواب عدة، وغير ذلك، بل اقتصر جهده العلمي على الجوانب الفقهية وقالوا: إن فقه البخاري في تراجم أبوابه، وابن بطال كما قال المشتغلون في دراسة هذا الشرح: لم يقف على تراجم الأبواب ومدلولاتها في شرحه إلا قليلاً.

لكنا سنتعرف على طريقة ابن بطال ومنهجه في شرحه من خلال مطالعة الكتاب نفسه لنرى ذلك، فنقول:

١. يذكر" ترجمة البخاري " ثم يذكر الأحاديث التي يريد شرحها عقبها.

٢. يحذف أسانيد الأحاديث، ويعزوها لصحابي الحديث فحسب، مثل أن يقول: فيه عائشة كان النبي .....، ثم يسوق متن الحديث بتمامه غالبا وقد يحذف بعضه.

وأحيانا يذكر جزءاً من الإسناد.

٣. ثم يبدأ بالكلام على أصل المسألة الفقهية الواردة في هذا الباب، يقول : فقه هذا الباب ،كذا... ، وهذا يرد في أكثر الأبواب ، انظر مثلاً: باب عمرة التنعيم [(١)]ج ٤ ص٤٣٨ ،أو يقول : في الحديث من الفقه كذا ...، أوفيه من الفقه كذا...، انظر ج١ص٣٥٦ .

أو يقول: لا فقه في الباب، انظر مثلا ج٥ ص٦٦.

٤. ويشرح تراجم الأبواب غالباً، انظر مثلا ج١ ص٢٦٦

٥ . ربما كان في الباب الواحد عند البخاري عدة أحاديث بمتون مختلفة، فيعمد ابن بطال إلى ذكر متن واحد ثم يشرح ، ففي : "باب ما يقع من النجاسات في السمن و الماء " ٣٤٨/١

(١) ابن بطال ، **شرح صحيح البخاري** ،ط٢ ، ج ٤ ص٤٣٨ .

حيث أورد الشارح حديث ميمونة بالمتن الأول الوارد عند البخاري ، و لم يورد الطريقين الآخرين لحديث ميمونة اللذين فيهما اختلاف في اللفظ، و اختلاف في الإسناد، حيث جاء الحديث الثالث من طريق ابن عباس عن ميمونة .

ولم يتعرض الشارح لهذا الاختلاف المذكور.

٦. و ربما أسقط ابن بطال بعض الأبواب، فقد أسقط " باب يهريق الماء على البول " ٣٢٧/١ الواقع بين " باب صب الماء على البول في المسجد " ، و بين" باب بول الصبيان ". ولعله أدرج معناه في الباب الأول المذكور.

٧ . ويذكر كثيراً غرض البخاري من الترجمة الواردة أول الباب، ومناسبة الترجمة لحديث الباب، انظرج١ ص٣٤٩ باب ما يقع من النجاسات في السمن، وهذه المناسبات ينقلها في الغالب عن المهلب بن أبي صفرة في شرحه، انظر: ج١ ص٣٤٤.

وقد نقل عن ابن الفخار مرة ج١ص٣٢ قال: وإنما ذكر هذا الحديث في هذا الباب لأنه متعلق بالآية التي في الترجمة.

٨. وربما اعترض على بعض تراجم البخاري فقال مثلا ج ٤ ص٤٥: وقول البخاري في هذه الترجمة أن الرسول وأصحابه واصلوا ولم يذكر سحوره غفلة منه...

وتعقب البخاري مرة من ناحية الاستدلال معلقا على قوله في ترجمته: باب القسمة وتعليق القنو في المسجد ج٢ص٧٣، فقد نقل عن ابن المهلب أنه ليس في هذا الباب تعليق قنو في المسجد، وأغفله البخاري.

٩. ويذكر أحياناً معنى الترجمة مع معنى الحديث الوارد بعدها دون فصل بينهما، انظر ج٢ص ١٠٨ باب الأسير أو الغريم يربط في المسجد.

وأحيانا يصرح بأنه أدخل معنى باب سبق قبله، ويقول: أغنى عن إعادته، انظر ج٢ ص٣٣٥.

١٠. إذا تكررت الأحاديث أحال ابن بطال على الموضع المتقدم أو المتأخر، قال في باب إثم من قتل معاهداً بغير جرم ج٥ص٣٤١: سيأتي الكلام في هذا الحديث في الديات والعقول إن شاء الله.

١١. ويذكر ما يحتمله الحديث من معان، كأن يقول: يحتمل كذا .....، ويحتمل كذا، ثم يرجح أحد الاحتمالين بدليل أو أدلة.

مثال ذلك ما جاء في باب إذا غسل الجنابة أو غيرها فلم يذهب أثره ج١ص٣٤٤

١٢. وإن كانت المسألة المعروضة خلافية، ذكر اختلاف العلماء فيها، وعزا كل قول إلى صاحبه، ثم يتبع كلَّ قول بالأخبار والآثار لتكون كأدلة على كل قول.

انظر ما جاء في أول كتاب الغسل ج١ص ٣٦٧.

١٣. وربما تكلم ابن بطال في رجال إسناد حديث معين مما أورده في أدلته، وذلك لبيان حاله، وهو قليل جداً.

فمثلاً: في باب الوضوء قبل الغسل ج١ص٣٦٩، ذكر خبر علي الذي يرى الوضوء بعد الغسل . وهو يعارض خبر ابن عمر الذي لا يرى الوضوء بعد الغسل . وساق إسناده، وذكر أنه مرسل، ثم نقل عن ابن معين قوله: أبو البختري لم يسمع من علي.

ويريد بذلك أن خبر علي لا يصح، ولا يعارض خبر ابن عمر، الموافق لأحاديث البخاري الواردة في هذا الباب.

وربما رجح أحد أحاديث البخاري على غيره، فمثلا قال في باب الحدود كفارة: فيه عبادة، وقال: لأن حديث عبادة أصح من جهة الإسناد.

١٤. وابن بطال لا يقف عند معاني الآيات القرآنية التي يتشهد بها البخاري أول الأبواب، بل يهجم على المعنى الفقهي.

ففي كتاب الغسل صدّر البخاري الكتاب بآيتين استشهد بهما، لكن الشارح بدأ الشرح بقوله:

اختلف العلماء في صفة الغسل الذي عنى الله في هاتين الآيتين، فقالت طائفة: يجزئ الجنب الانغماس في الماء دون إمرار اليد على جسده، هذا قول الحسن وعطاء ...، وبه قال الثوري والكوفيون والأوزاعي والشافعي وأحمد ...

وقالت طائفة: لا يجزئه حتى يمر يديه على جسده، هذا قول ...

ثم ذكر الشارح أدلة الطائفة الأولى، وهو دليل لغوي، إضافة إلى حديث عائشة وميمونة اللذين أوردهما البخاري في الباب الذي بعده، ثم أتبع ذلك بذكر أدلة الطائفة الثانية، ومنهم مالك، وهو دليل عقلي.

ومن هذا المثال نرى أن ابن بطال اتبع الخطة التالية:

ذكر قول كل طائفة، ثم نسب كل قول إلى قائله من السلف، ثم ذكر من أخذ به من أصحاب المذاهب، ثم ذكر أدلة كل طائفة منهم ومستندهم.

١٥- شرح غريب الألفاظ عند ابن بطال قليل جدا، وأظن أن ابن بطال لا يلجأ إلى ذكر الغريب إلا عند الحاجة إليه، وهو الاستدلال الفقهي.

فمثلا ذكر في باب صب الماء على البول ٣٣١/١ أقوال أئمة اللغة في معنى " السّجل " و " الذَّنوب "، حيث نقل قول ابن دريد والخليل وابن مهدي وأبي حاتم فيهما.

وفي باب البول عند سباطة قوم ج١ ص٣٣٥ فسر معنى السباطة.

وأحياناً يقول : في هذا الحديث ألفاظ كثيرة من الغريب، انظر باب المساجد التي على طرق المدينة والمواضع التي صلى فيها الرسول انظر:ج٢ص ١٢٦.

ويبدأ أحيانا بقوله : تفسير الغريب ، قوله كذا... انظر:ج٢ص٤٥٢ .

و يورد ابن بطال الأقوال الفقهية المتعددة في أحاديث الباب حيث ينقل أقوال فقهاء الصحابة و التابعين غير مسندة، و ينقل أقوال الأئمة الفقهاء كالشافعي و أبي حنيفة و ما سواهما كالثوري، ويتوسع في ذكر قول مالك و أصحابه مع التوجيه و الترجيح و ذكر الأدلة .

مثال ذلك ما جاء في مسألة الوضوء بالنبيذ ٣٦٠/١ حيث سرد الأقوال المتعددة، ثم ذكر الخلاف المشهور عن أبي حنيفة ، ثم نقل بالإسناد عن الطحاوي أحد أئمة الحنفية القولَ في تلك المسألة .

١٦. منهجه في شرح الأحاديث منهج الفقهاء في الاستدلال، حيث يقف على المعاني المستفادة من الأحاديث والأحكام ثم مقارنتها بالأدلة والاقوال المخالفة، ثم ترجيح أحد الأقوال أو دفعها.

ومسألة الوضوء من النبيذ السالف ذكرها مثال على هذا.

هذا ومما وقفت عليه من دراسات الباحثين المعاصرين ما كتبه الدكتور جمعة فتحي عبد الحليم في كتابه " روايات الجامع الصحيح ونسخه (دراسة نظرية وتطبيقية) " [١] قال في معرض كلامه على شرح ابن بطال ٨٢٠/٢:

١٧– " يعتبر شرح ابن بطال من نماذج الشروح التي حدث فيها اختلاف كبير في التقديم والتأخير والحذف والإثبات في نص الصحيح، وغالب الظن أن ذلك بناءً على ما جاء في نسخته من الصحيح ".

١٨– وقال: " شر ح ابن بطال يعتبر كتاب فقه، حيث اهتم ابن بطال بالجوانب الفقهية في أحاديث الصحيح، ولذلك لم يتعرض لشرح كل كتب الصحيح فضلاً عن أبوابه، بل جاء اهتمامه بما له متعلق بالأحكام الفقهية وخاصة المذهب المالكي، فهناك كتب في الصحيح لم يشرح عليها أصلاً، منها: بدء الخلق والتفسير والفضائل ومناقب الصحابة والمغازي ".

١٩– "ولا يهتم ابن بطال بسوق الأسانيد، فهو يقوم بحذف الإسناد من أول الحديث ويبدأ بذكر الصحابي راوي الحديث، وأحيانا يذكر بعض الإسناد الذي له تعلق بالمتن".

فمثلاً قال في باب البول عند صاحبه ٣٣٦/١: (فيه: حذيفة: رأيتني ...).

---

(١) جمعة فتحي عبد الحليم، **روايات الجامع الصحيح ونسخه**، ط١ ،ج٢ ص٨٢٠

وقال في باب البول عند سباطة قوم ٣٣٦/١: (فيه أبو وائل قال كان أبو موسى الأشعري ...).

٢٠- " و أما المتون فيسوقها على أحوالٍ حيث يختصرها : فيكون اختصارها من أولها أحيانا، و أحيانا أخرى من وسطها، و كثيرا ما يختصر آخرها، و يقول : (... الحديث) ، وأحيانا يذكر الحديث بالمعنى أو ما يدل عليه إذا كان مشهوراً بين العلماء .

٢١– " وأحيانا يدمج بين بعض الأبواب، فيذكر الحديث ثم يقول: وترجم له بباب كذا، ثم لا يذكر الباب ".

٢٢– " ويترجم أحيانا لبعض الأبواب ويعرض عن ذكر أحاديثها وشرحها لعدم تعلقها بشيء من الفقه، ثم يقول في هذه الأبواب: ليس فيه فقه، أو: لا فقه في هذا الباب " .

مثاله ما جاء في باب الفحولة من الخيل ج٥ ص٦٦ ، قال : لا فقه في هذا الباب.

أسقط ابن بطال " باب يهريق الماء على البول " ٣٢٧/١ الواقع بين " باب صب الماء على البول في المسجد "، وبين" باب بول الصبيان ". ولعله أدرج شرحه في الباب الأول المذكور.

٢٣– ثم قال الدكتور فتحي.[1]:منهج المصنف هكذا أوجد صعوبة في تحديد الرواية التي اعتمدها الشارح ، وخاصة أنه لم يذكر أسانيده لرواية الصحيح كما فعل كثير ممن تعرضوا لشرح الصحيح ، فأصبح الأمر متروكا للاجتهاد و الاستنباط .

وذكر أن الروايات المشهورة في بلاد المغرب هي:

- رواية عبد الله بن إبراهيم الأصيلي (٣٩٢ هـ)
- رواية أبي الحسن القابسي (٤٠٣هـ)
- رواية أبي نعيم الأصبهاني (٤٣٠هـ)

ثم قال بعد ذلك: " و من يتتبع النصوص الواردة في هذا الشرح و مع مقارنتها بروايات الصحيح يجد الكثير منها موافقاً لرواية الأصيلي و رواية النسفي، و لذا أشار ابن حجر في

(١) جمعة فتحي عبد الحليم، **روايات الجامع الصحيح ونسخه**، ط١ ،ج٢ ص٨٢٠.

كتاب الأذان، باب رقم (١٢٦) بعد الحديث (٧٩٩) قوله : " باب " كذا للجميع بغير ترجمة إلا الأصيلي فقد حذفه ، و عليه شرح ابن بطال "

ثم ذكر أن أشهر الروايات عند المغاربة كانت تعتمد على رواية أبي زيد المروزي ورواية النسفي عن الفربري. اهـ

وأقول: و جاء في باب بول الصبيان ٣٣٢/١ أن الشارح ابن بطال اعتمد رواية الأصيلي و قارن بغيرها، حيث قال: قال الأصيلي: انتهى آخر حديث أم قيس إلى قوله: "فنضحه " ، و قوله : " فلم يغسله" من قول ابن شهاب ، و قد رواه معمر عن ابن شهاب فقال فيه : " فنضحه " ، و لم يزد.

- **وأخيراً** نستطيع القول أن شرح ابن بطال شرح فقهي، وأنه لا اشتغال له بالصنعة الحديثية، فلا يقف عند صنعة البخاري في كتابه، ولا ذكر وصل لمعلقات البخاري وغير ذلك من المسائل الحديثية.

المطلب الثاني: مصادر الشارح في كتابه

ولا بد للواقف على هذا الشرح من معرفة بعض مصادر المصنف، وهي:

١ – ما نقله ابن بطال من شروح البخاري السابقة عليه، فقد نقل من شرح شيخه أبي القاسم المهلب بن أبي صفرة، نقل عنه مباشرة دون واسطة، حيث قال في أول شرحه ٣١/١: قال لي أبو القاسم المهلب بن أبي صفرة ...، ويكثر النقل عنه في مواضع مختلفة ينظر ٣٤٩/١ و٣٥٢/١.

٢. مصادر الحديث المعروفة من السنن والصحاح ، والمصنفات وهي المصدر الأهم عند ابن بطال للآثار المروية عن السلف من الصحابة والتابعين.

٣. كتب مشكل الحديث وبيانه، مثل كتاب ابن فورك مشكل الحديث ، ولم يسم كتابه ،وكتاب الطحاوي شرح مشكل الآثار، وقد أكثر النقل عنه.

٤– ما نقله ابن بطال عن أئمة من أهل العلم من الفقهاء، مثل: كتاب ابن القصار المالكي في الخلافيات، أو كتاب الخلافيات للطبري، أو كتاب ابن المنذر الأوسط، وعنه نقل الكثير من المسائل الفقيهة الخلافية، سواء خلافيات فقهاء السلف أو أصحاب المذاهب.

٥. مصادر فقه مالكي كالمدونة لسحنون، والعتبية لمحمد العتبي.

٦. مصادر لغوية نقل عنها تفسير الغريب، مثل غريب أبي عبيد، وكتاب الخليل بن أحمد وابن دريد.

٧– مصادر أخرى لم نقف على أسمائها، بل نقل عنها ابن بطال بأسماء الأعلام فحسب.

المطلب الثالث: مميزات هذا الشرح

١ – لعل الأهم في هذا الباب أن شرح ابن بطال هو من أقدم الشروح من بعد شرح الخطابي للبخاري " أعلام الحديث ".

٢– اعتناؤه بنقل أقوال مالك وأصحابه في حين غابت عنا كثير من كتبهم.

٣ – كتابه هذا حافل بذكر الآثار الواردة عن الصحابة والتابعين ومن دونهم في باب الأحكام والفتاوى الفقهية.

٤ – يعد هذا الشرح مهماً باعتبار أن المتأخرين أكثروا النقل عنه ، كابن حجر العسقلاني في فتح الباري ، و العيني في عمدة القاري و غيرهما

٥ – يعد مصدراً علمياً ومعلماً هاماً مما تركه لنا أهل الأندلس.

المطلب الرابع: المآخذ على هذا الشرح

لقد ذكر العلماء والباحثون ملاحظاتهم ومآخذهم على هذا الشرح وأهمها:

١ – ما ذكر الحافظ الذهبي في" تاريخ الإسلام" ٧٤١/٩ حيث قال : و كان ينتحل الكلام على طريقة الأشعري ، و قد أبان عن جهل حين شرح كتاب الرد على الجهمية في الصحيح

، و الجهمية أشهر من أن ينبه على بدعتهم و علتهم ، و مقصود البخاري بتلك الأبواب من أوضح الأشياء ، فإنهم قائلون خلافها ، فظن ابن بطال أنهم المجسمة ، و أن مقصود البخاري الرد على المجسمة فقال : تضمنت ترجمة هذا الباب أن الله واحد ، و أنه ليس بجسم ، فالنظر إلى سوالفهم ، و ما علمنا أحدا من الجهمية قال بأن الله جسم ، بل هم يُكفرون مَن جسّم ، و بالجملة فلا خير بالطائفتين [1].

٢ – ما ذكره حاج خليفة كما سلف أنه لم يتعرض لموضوع الكتاب غالبا.

وقصد أنه أخذ الجانب الفقهي وأهمل ما سواه مما قصده البخاري في صحيحه.

٣. تعرض بالشرح على تراجم الأبواب قليلا مع أنهم قالوا: فقه البخاري في أبوابه.

٤. لم يذكر مناسبات الأبواب والتراجم إلا قليلا.

٥ . لم يقف ابن بطال عند معلقات البخاري في الأبواب والتراجم، لا شرحا و لا وصلا لأسانيدها و تخريجها، ينظر مثلا : باب أبوال الإبل و الغنم ٣٤٦/١ ، و قد ذكر حديث أبي موسى المعلق في الصلاة في دار البريد والسرقين و لم يتعرض له فقهيا، و لم يذكر من وصل إسناده .

وفي نهاية هذه الدراسة يمكننا استخلاص بعض النتائج، أبرزها:

. أن ابن بطال من علماء الفقه المحدثين الذين شرحوا صحيح البخاري.

. وأن هذا الشرح مرجع للفقه المقارن حول أحاديث الأحكام حيث حشد أقوال الفقهاء من السلف، وقد أولى للفقه المالكي عناية خاصة.

. وأن حاله حال الشروح القديمة التي لم تكن تشرح كل ما ورد في الصحيح ، فإن كان الخطابي وقف في شرحه عند شرح الغريب و دلالات الألفاظ ، وابن رجب الحنبلي وابن حجر اشتغلا بالصنعة الحديثية وغيرها، فإن ابن بطال و قف عند الفقه و الاستدلال الفقهي.

---

(١) الذهبي، **تاريخ الإسلام** ط١ ،ج ٩ص ٧٤١

الفصل الثالث

تخريج الأحاديث الواردة في شرح صحيح البخاري لابن بطال

من كتاب الوضوء(باب ما جاء في غسل البول) إلى كتاب الغسل، (باب الوضوء قبل الغسل)

المبحث الأول

تخريج الأحاديث من (باب ما جاء في غسل البول)

إلى (باب صب الماء على البول)

باب ما جاء في غسل البول

١ – قال ابن بطال: روى غير البخاري في مكان " يستتر من بوله ": " يَستبرئُ من بوله" [١].

لفظ: " يستبرئ من بوله " هو في صحيح البخاري أيضا من رواية ابن عساكر

وعليه فإن قول ابن بطال: "روى غير البخاري " هو في غير حسبان رواية ابن عساكر المتأخرة عن ابن بطال([١]).

---

[١] ابن بطال، **شرح صحيح البخاري** ، ط٢ ، ج ١ ، ص٣٢٥ .

٢ – قال ابن بطال: ذكر عبد الرزاق هذا الحديث ، و قال فيه : " أما أحدهما فكان لا يَتنزّه من البول " [٢]

التخريج:

أخرجه عبد الرزاق "[٣] عن معمر، عن طاوس وعن قتادة أيضا: أن النبي صلى الله عليه وسلم ، فذكره مرسلاً ، و فيه : " فكان لا يستتر من البول " بمثل لفظ البخاري .

لكن أخرجه بلفظ "لا يتنزه" : أحمد[٤] عن أبي المغيرة ، عن مُعان بن رِفاعة ، عن علي بن يزيد ، قال : سمعت أبا عبد الرحمن يحدث عن أبي أمامة ، فذكره في حديث طويل .

دراسة إسناد عبد الرزاق:

معمر: هو ابن راشد الأزدي، قال الحافظ ابن حجر [٥]: ثقة ثبت فاضل. روى عن عبد الله بن طاوس،وعن قتادة.

و ابن طاوس: هو عبد الله بن طاوس بن كيسان اليماني ، روى عن معمر بن راشد، قال الحافظ ابن حجر[١]: ثقة فقيه فاضل .روى له الجماعة.

---

[١] لفظ البخاري " يستتر من بوله " هو في " الصحيح " عنده برقم (٢١٦) في كتاب الطهارة ، باب من الكبائر أن لا يستتر من بوله ، و برقم (٢١٨) في باب ، عقب باب ما جاء في غسل البول. و هذا موافق لما في نسخة " الصحيح " عند ابن بطال .

و أما لفظ : " يستبرئ من بوله " فهو في صحيح البخاري أيضا من رواية ابن عساكر في كلا الموضعين ، أشار إليهما اليونيني في نسخته ج١ ص ٥٣ و ٥٤ ، و القسطلاني في " إرشاد الساري"ج٤ ص ١٠٦ .

[٢] ابن بطال، **شرح صحيح البخاري** ، ج ١ ، ص٣٢٥.

[٣] أخرجه عبد الرزاق، في المصنف، ،ج٣ ، ص٥٨٨ ، رقم(٦٧٥٣) بهذا الاسناد، وفيه :عن طاوس ، ولا تعرف رواية لمعمر عن طاوس ،بل روايته: عن عبد الله بن طاوس، ولعله سقط لفظ: ابن، من المطبوع. انظر :االمزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال** ،ط١، ج٢٨ ، ص ٣٠٣ .

[٤] أخرجه أحمد في "مسنده " (٢٢٢٩٢)

[٥] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ، ص٣٢٤

و قتادة : هو ابن دِعامة السَّدوسي البصري ، قال الحافظ[٢]: ثقة ثبت ، تابعي ، مات سنة بضع عشرة ومئة، روى له الجماعة .

الحكم عليه: مرسل، رجال إسناده ثقات.

دراسة إسناد أحمد :

أبو المغيرة : هو عبد القدوس بن الحجاج الخَولاني ، قال الحافظ [٣]: ثقة ،روى له الجماعة .

و مُعان بن رِفاعة، و هو السَّلامي، قال الحافظ[٤]: لين الحديث، كثير الإرسال ، وقال ابن عدي [٥]: عامة ما يرويه لا يتابع عليه .

وعلي بن يزيد ، و هو الأَلهاني ، قال الحافظ[٦]: ضعيف .

وأبو عبد الرحمن : هو القاسم بن عبد الرحمن الدمشقي ، صاحب أبي أمامة، وقال ابن معين والترمذي و يعقوب بن سفيان : ثقة . وقال العجلي : ثقة يكتب حديثه و ليس بالقوي . وقال أبو حاتم : حديث الثقات عنه مستقيم لا بأس به ، و إنما ينكر عنه الضعفاء . و قال السدوسي: ثقة، وقال مرة : اختلف الناس فيه ، فمنهم من يضعف روايته و منهم من يقويها[٧] . قال الحافظ [٨]: صدوق يغرب كثيرا .

فإذاً القاسم ثقة إلا أنه تتقى روايته عن الضعفاء، وهذا الحديث مما روى عنه الضعفاء

الحكم عليه: ضعيف.

---

(١) ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ، ص والمزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال** ،ط١، ج٢٨ ، ص ٣٠٣ . ٣١٦.

(٢) ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ، ص٤٨٤.

(٣) ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ، ص٣٩٢.

(٤) ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ، ص٥٦٦.

(٥) ابن عدي ،**الكامل** ،ط١،ج٨ ،ص٣٣٨ .

(٦) ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ، ص٤٣٧

(٧) االمزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال** ،ط١، ج٢٣ ، ص ٣٨٩ .

(٨) ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ، ص٤٨٠

٣ _ قال ابن بطال: ورواه أيضاً : "أما هذا كان لا يتأذّى ببوله " [١].

التخريج:

أخرجه عبد الرزاق عن ابن عيينة ، عن عمرو بن دينار، عن ابن طاوس قال : مر النبي ...،فذكره مرسلاً.[٢]

وأخرجه عبد الرزاق عن ابن عيينة ، أخبرني منصور، عن ابن طاوس بمثله[٣].

وله **شاهد** من حديث جابر: أخرجه البخاري في" الأدب المفرد"، وأبو يعلى . من طريقه المزي [٤]. من طريق النضر بن شميل، عن أبي العوام عبد العزيز بن رفيع الباهلي، قال سمعت أبا الزبير واسمه محمد، عن جابر مرفوعا، وفيه: لا يتأذى من بوله.

وقال المزي: هكذا رواه النضر بن شميل، وخالفه يحيى بن كثير، فرواه عن عبد العزيز ،عن عطاء، عن جابر. اهـ.

وأخرجه قوام السنة الاصبهاني في "الترغيب"[٥] ،من طريق يحيى بن كثير، عن عبد العزيز ،عن عطاء، عن جابر. وفيه : لا يتنزه من بوله. وذكر عن الحربي أنه خطأ.

دراسة إسناد عبد الرزاق:

ابن عيينة: هو سفيان الهلالي، قال الحافظ[٦]: ثقة حافظ فقيه فاضل، وكان أثبت الناس في عمرو بن دينار.

وعمرو بن دينار : هو المكي ، قال الحافظ [١]: ثقة ثبت.

---

[١] ابن بطال ، **شرح صحيح البخاري**،ط٢، ج١ ،ص٣٢٥ .

[٢] أخرجه عبد الرزاق في "المصنف" باب فتنة القبر، ج٣، ص٥٨٨ ، رقم (٦٧٥٤).

[٣] أخرجه عبد الرزاق في "المصنف" باب فتنة القبر، ج٣، ص٥٨٨ ، رقم (٦٧٥٤).

[٤] أخرجه البخاري في" الأدب المفرد" باب الغيبة ، رقم (٧٣٥)، وأبو يعلى في مسنده ،رقم (٢٠٥٠) . من طريقه المزي في "تهذيب الكمال"ج١٨ص١٣٠

[٥] وأخرجه قوام السنة الاصبهاني في "الترغيب " في الترغيب في الذب عن عرض أخيك المسلم رقم (٢٢٣٢)

[٦] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ، ص ٢٧٨

وابن طاوس: هو عبد الله اليماني، قال الحافظ ابن حجر[٢]: ثقة فاضل.

الحكم عليه: مرسل ،رجال إسناده ثقات.

دراسة حديث جابر:

النضر بن شميل: هو المازني البصري، قال الحافظ: ثقة ثبت[٣].وعبد العزيز بن رفيع أبوالعوام، قال الحافظ: ثقة.[٤].وأبو الزبير :هو محمد بن مسلم بن تدرس المكي،قال الحافظ : صدوق إلا أنه يدلس. اهـ[٥]. وقد روى هاهنا بالعنعنة.

الحكم عليه: إسناده ضعيف لعنعنة أبي الزبير.

باب ترك النبي عليه السلام والناس الأعرابي حتى فرغ من بوله في المسجد.

٤_ قال ابن بطال: وقال عليه السلام: " إنما بُعثتم ميسِّرين ".[٦]

التخريج:

هو قطعة من حديثٍ أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة.[٧]

الحكم عليه: صحيح

باب صب الماء على البول في المسجد

---

[١] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ، ص ٤٥١ .

[٢] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ، ص ٣٤٢

[٣] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ، ص٥٩١ .

[٤] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ، ص ٣٨٩ .

[٥] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ، ص ٥٣٦ .

[٦] ابن بطال ، **شرح صحيح البخاري**، ط٢،ج١ ص٣٢٧

[٧] أخرجه البخاري، في كتاب الطهارة، باب صب الماء على البول في المسجد، ج١ ص ٥٤، رقم (٢٢٠).

٥_ قال ابن بطال: قال فيه رسول الله : " هو الطَّهور ماؤهُ ، الحِلُّ مَيْتتُه "[١].

التخريج:

أخرجه مالك، ومن طريقه أخرجه الشافعي، وأحمد، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه، والنسائي، وابن خزيمة، وابن حبان، و الدارقطني، والحاكم، والبيهقي[٢].رواه مالك عن صفوان بن سليم ، عن سعيد بن سلمة من آل بني الأزرق، عن المغيرة بن أبي بردة ، أنه سمع أبا هريرة يقول : جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : إنا نركب البحر ، ونحمل معنا القليل من الماء، فإن توضأنا به عطشنا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هو الطهور ماؤه الحل ميتته.

قال الحاكم : وقد تابع مالكَ بن أنس على روايته عن صفوان بن سُليم : عبدُ الرحمن بن إسحاق وإسحاقُ بن إبراهيم .

ثم أخرجه من طريقهما ، وأخرجه من طرقٍ مختلفة عن المغيرة بن أبي بردة ، بعضها متصلة وبعضها مرسل.

وتعقبه الذهبي بقوله : سعيد بن سلمة والمغيرة ،فيهما جهالة.

---

[١] ابن بطال ، **شرح صحيح البخاري**، ط٢،ج١ ص٣٢٧

[٢] أخرجه مالك في "الموطأ " باب الطهور للوضوء، ج١ ص٢٢ ،ومن طريقه أخرجه الشافعي في "مسنده "في كتاب الطهارة ، باب في ماء البحر،ج١ ص١٤٣ بترتيب سنجر، رقم (١) ، وأحمد في "مسنده" ج ١٢ص ١٧١، رقم (٧٢٣٣) ،وأبو داود في "السنن" كتاب الطهارة ، باب الوضوء بماء البحر، ج١ ص ٦٢ ، رقم (٨٣) ، والترمذي في " السنن" كتاب الطهارة ، باب ما جاء في ماء البحر أنه طهور،ج١ ص١٢٥ ، رقم (٦٩) وابن ماجه في" السنن" كتاب الطهارة ، باب الوضوء بماء البحر،ج١ ص٢٥٠ ، رقم (٣٨٦) ، والنسائي في "المجتبى" كتاب الطهارة، باب ماء البحر ، ج١ ص٥٠ ، رقم (٥٩) ، وفي باب الوضوء بماء البحر ج١ ص١٧٦ ، رقم (٣٣٢) ، وابن خزيمة في " صحيحه" كتاب الطهارة ، باب الوضوء والغسل من ماء البحر ، ج١ ص٩٧ ، رقم (١١١) ، وابن حبان في "صحيحه" كتاب الطهارة ، باب ذكر الخبر المدحض قول من نفى جواز الوضوء بماء البحر ، ج٤ ص٤٩ ، رقم (١٢٤٣) والدارقطني في " السنن" كتاب الطهارة ، باب في ماء البحر ، ج١ ص٤٧ ، رقم (٨٠)، والحاكم في " المستدرك" كتاب الطهارة ، ج١ ص٢٣٧ ، رقم (٤٩١) والبيهقي في "السنن الكبرى" كتاب الطهارة ، باب التطهير بماء البحر ، ج١ ص٥ ، رقم (١)

دراسة إسناد مالك:

صفوان بن سُليم، هو المدني، قال الحافظ[١]: ثقة مفت عابد، روى له الجماعة.

وسعيد بن سلمة من آل بني الأزرق، هو المخزومي ، روى عنه اثنان : صفوان بن سليم و الجُلَاح بن أبي كثير ، وذكره ابن حبان في الثقات [٢]،وقال الحافظ[٣]: وثقه النسائي .

والمغيرة بن أبي بردة ، روى عنه اثنان : سعيد بن سلمة ويحيى بن سعيد، وذكره ابن حبان في الثقات [٤] ، وقال الحافظ [٥]: وثقه النسائي .

الحكم عليه: حديث صحيح ، فقد قال الترمذي : حسن صحيح . وصححه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحيهما ، والحاكم في المستدرك ، ونقل الترمذي في العلل الكبير[٦] تصحيحه عن البخاري ، وابن عبد البر في التمهيد [٧]. وأما تعقب الذهبي بجهالة سعيد بن سلمة والمغيرة ، يدفع بتوثيق النسائي لهما.

وقال الحاكم : وإنما حملني على ذلك أن يعرف العالم أن هذه المتابعات و الشواهد لهذا الأصل الذي صدر به مالك كتابه الموطأ وتداوله فقهاء الإسلام رضي الله عنهم من عصره إلى وقتنا هذا ، وأن مثل هذا الحديث لا يعلل بجهالة سعيد بن سلمة والمغيرة بن أبي بردة، أن اسم الجهالة مرفوع عنهما بهذه المتابعات .اهـ

٦ – قال ابن بطال: حديث القِلّتين .[٨]

التخريج:

---

[١] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ، ص ٣١٠

[٢] ابن حبان ، **الثقات** ، ط١ ،ج ٤ ص ٣٦٤

[٣] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ، ص ٢٧١.

[٤] ابن حبان ، **الثقات** ، ط١ ،ج ٥ ص ٤١٠

[٥] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ، ص ٥٧٢.

[٦] الترمذي ، **العلل الكبير** ، ط١ ، ج١ ص١٣٦

[٧] ابن عبد البر ، **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والاسانيد**، د ط، ج١٦ ص٢١٨

[٨] ابن بطال ، **شرح صحيح البخاري** ، ط٢، ج١،ص٣٢٨

أخرجه ابن أبي شيبة، وأحمد عن عبدة، والدارمي، وأبو داود، والترمذي ، و ابن ماجه ، و الطحاوي ، و الدار قطني ، و البيهقي ، كلهم من طريق **محمد بن إسحاق** ،عن محمد بن جعفر بن الزبير ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن عبد الله بن عمر قال : سمعت النبي صلى الله عليه و سلم يسأل عن الماء يكون بأرض فلاة ، و ما ينوبه من الدواب و السباع ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم: " إذا كان الماء قدر قلتين لم يحمل الخبث ". وفي لفظ بعضهم: " لم ينجسه شيء ". [1]

هذا **وقد اختلف في إسناده:**

فقد تابع محمد بن إسحاق: الوليدُ بن كثير، وقد رواه عنه **أبو أسامة** ، وقد اختلف عليه أيضاً:

فأخرجه النسائي عن الحسين بن حُريث المروزي، و ابن خزيمة ،من طريق **أبي أسامة** ، عن الوليد بن كثير ، عن محمد بن جعفر بن الزبير ، بمثل إسناد ابن إسحاق السالف [2].

---

[1] أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" كتاب الطهارة ، باب الماء إذا كان قلتين أو أكثر ، ج١ ص١٣٣ ، برقم (١٥٢٥) ، و أحمد في "مسنده "ج ٨ ص ٢١١ ، رقم (٤٦٠٢) ، و الدارمي في "السنن " في كتاب الطهارة ، باب قدر الماء الذي لا ينجس ،ج ١ ص٥٦٩ ، رقم (٧٥٨) ، و أبو داوود في "السنن " كتاب الطهارة ، باب ما ينجس الماء، ج ١ ص٤٧ ، برقم (٦٤) ، و الترمذي في "السنن" كتاب الطهارة ، باب منه آخر ، بعد (باب ما جاء أن الماء لا ينجسه شيء) ج ١ ص ١٢٣ ، رقم (٦٧٩) ، و ابن ماجه في السنن كتاب الطهارة باب مقدار الماء الذي لا ينجس، ج ١ ص ٣٢٤ ، برقم (٥١٧) ، و الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله في آسار السباع ، ج ٧ ص ٦٤ ، برقم (٢٦٤٦) و الدار قطني في "السنن "كتاب الطهارة ، باب حكم الماء إذا لاقته النجاسة ج ١ ص ١٨ ، رقم (١٧) ، و البيهقي في "السنن" كتاب الطهارة باب الفرق بين القليل الذي ينجس و الكثير الذي لا ينجس، ج ١ ص ٣٩٥ ، رقم (١٢٤٢)

[2] أخرجه النسائي في "المجتبى " كتاب الطهارة، باب التوقيت في الماء ج١ ص ١٧٥، رقم (٣٢٨)، و ابن خزيمة في "صحيحه "، باب ذكر الخبر المفسر للفظة المجملة التي ذكرتها، ج ١ ص ٨٨ ، رقم (٩٢) .

و أخرجه أبو داود ، والنسائي، و ابن حبان ، والدار قطني، والحاكم[١]من طريق **أبي أسامة** ،عن الوليد بن كثير ،عن محمد بن جعفر بن الزبير، عن عبد الله بن عبد الله بن عمر، عن أبيه ، به .

وأخرجه ابن حبان، والدار قطني، والحاكم[٢]من طريق أبي أسامة، عن الوليد بن كثير، عن محمد بن عباد بن جعفر، عن عبد الله بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، به.

وأخرجه الحاكم[٣]من طريق أبي أسامة، عن الوليد بن كثير، عن محمد بن جعفر بن الزبير ومحمد بن عباد بن جعفر، عن عبد الله بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، به. وقال: وقد صح وثبت بهذه الرواية صحة الحديث.

وقد **رواه مجاهد عن ابن عمر**، واختلف عليه:

وأخرجه أيضاً الدار قطني [٤]من طريق محمد بن كثير المِصِّيصي عن زائدة عن ليث، عن **مجاهد**، عن ابن عمر مرفوعاً.

وأخرجه الدار قطني أيضا[٥]من طريق معاوية بن عمرو، عن زائدة، عن ليث ،عن مجاهد، عن ابن عمر موقوفاً. وقال: وهو الصواب.

دراسة إسناد ابن إسحاق (كما في مسند أحمد):

---

[١] و أخرجه أبو داوود في "السنن" كتاب الطهارة باب ما ينجس الماء ج ١ ص ٤٦ رقم (٦٣) و النسائي في "المجتبى" كتاب الطهارة، باب التوقيت في الماء ج١ ص ٤٦ ، رقم (٥٢) ، و ابن حبان في "صحيحه " كتاب الطهارة ، باب ذكر أحد التخصيصين ،ج ٤ ص ٥٧ ، رقم (١٢٤٩) ، و الدار قطني في "السنن " كتاب الطهارة ، باب حكم الماء إذا لاقته النجاسة ج١ ص ٥ ، رقم (١) و الحاكم في" المستدرك "كتاب الطهارة ، ج ١ ص ٢٢٤

[٢] أخرجه ابن حبان في "صحيحه "، كتاب الطهارة، باب ذكر الخبر الدال على صحة ما تأولنا الماء، ج ٤ ص ٦٣، رقم ١٢٥٣، و الدار قطني في "السنن" كتاب الطهارة ، باب حكم الماء إذا لاقته النجاسة، ج ١ ص ١٠ رقم ٦ و الحاكم في "المستدرك "كتاب الطهارة ،ج١ ص ٢٢٥ رقم ٤٥٩

[٣] أخرجه الحاكم في "المستدرك" كتاب الطهارة ،ج١ ص ٢٢٦ رقم ٤٦١

[٤] أخرجه الدار قطني في السنن كتاب الطهارة باب حكم الماء إذا لاقته النجاسة ج ١ ص ٢٢ رقم ٢٩

[٥] أخرجه الدار قطني أيضا ج١ ص٢٢ رقم (٣٠)

عبدة :هو ابن سليمان الكلابي، قال الحافظ[١]: ثقة ثبت، روى له الجماعة

محمد بن إسحاق، هو ابن يسار المدني، إمام المغازي، قال ابن معين: ثقة حسن الحديث، وقال ابن نمير وأحمد: حسن الحديث[٢]. وقال الحافظ [٣]: صدوق يدلس، روى له البخاري تعليقا ومسلم في المتابعات واحتج به أصحاب السنن. وأما شبهة تدليسه فانتفت بتصريحه بالتحديث عند الدارقطني [٤].وقد توبع بالوليد بن كثير ،كما سلف.

ومحمد بن جعفر بن الزبير: هو ابن العوام المدني، قال الحافظ [٥]: ثقة، روى له الجماعة.

وعبيد الله بن عبد الله، هو ابن عمر بن الخطاب، قال الحافظ [٦]: ثقة، روى له الجماعة.

وأبوه عبد الله بن عمر صحابي.

الحكم عليه: صحيح ،وهذا إسناد حسن من أجل ابن إسحاق ، وقد توبع بالوليد ،كما سيرد.

دراسة إسناد أبي أسامة (كما عند النسائي):

الحسين بن حُريث المروزي، قال الحافظ[٧]: ثقة، روى له الشيخان.

أبو أسامة: هو حماد بن أسامة القرشي الكوفي، قال الحافظ [٨]: ثقة ثبت.

والوليد بن كثير: هو المخزومي المدني، قال الحافظ [٩]: صدوق، روى له الجماعة.

---

[١] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ، ص ٤٠٠

[٢] المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال** ط ١ ،ج ٢٤ ، ص ٤١١ و٤١٤

[٣] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ، ص ٤٩٨.

[٤] الدار قطني، **السنن**، ط١ ، ج١ ص١٨ ، رقم (١٧).

[٥] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ، ص ٥٠٢ .

[٦] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ، ص ٤٠٤ .

[٧] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ، ص ٢٠٣

[٨] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ، ص ٢١٤

[٩] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ، ص ٦١٣

وبقية الإسناد كسابقه.

الحكم عليه: صحيح ، قال الحاكم: وقد صح وثبت بهذه الرواية صحة الحديث .وقد وقع الاختلاف على أبي أسامة، فمرة جاء بمثل ابن إسحاق، ومرة قال :عبد الله بن عبد الله بن عمر، بدل : عبيد الله بن عبد الله بن عمر، ومرة قال : محمد بن عباد بن جعفر ، بدل : محمد بن جعفر. اهـ

وأما عبد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، فهو ثقة أيضاً فيما قال الحافظ[١].

ومحمد بن عباد بن جعفر، هو ابن رفاعة المخزومي، قال الحافظ [٢]: ثقة ، روى له الجماعة.

وهذا **الاختلاف لم يضر بصحة الحديث،** قال ابن الجوزي [٣]:

فإن قيل: قد اختلف على أبي أسامة ، فتارة يرويه عن محمد بن جعفر بن الزبير و تارة عن محمد بن عباد بن جعفر ؟

فالجواب : أن الدار قطني قال : القولان صحيحان عن أبي أسامة ، فإن الوليد بن كثير رواه عن محمد ابن جعفر بن الزبير و عن محمد بن عباد جميعا ، عن عبد الله بن عبد الله بن عمر ، فكان أبو أسامة تارة يحدث به عن الوليد بن كثير عن محمد بن جعفر ، و تارة يحدث به عن الوليد عن محمد بن عباد ، و رواه محمد بن جعفر عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه ، و كذلك رواه عاصم بن المنذر عن عبيد الله بن عبد الله ، فقد صحت الروايتان عن عبيد الله و عبد الله كلاهما عن ابن عمر. انتهى .

دراسة إسناد مجاهد عند الدارقطني:

محمد بن كثير المِصِّيصي، قال الحافظ[٤]: صدوق كثير الغلط.

---

[١] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ، ص ٣٤٤

[٢] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ، ص ٥١٦

[٣] ابن الجوزي ، **التحقيق في مسائل الخلاف** ،ط١ ،ج١ ص٣٥ .

[٤] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ، ص ٥٣٤

وزائدة: هو ابن قُدامة الثقفي الكوفي، قال الحافظ[١]: ثقة ثبت صاحب سنة، روى له الجماعة.

وليث: هو ابن أبي سليم، قال الحافظ[٢] : صدوق اختلط جدا ولم يتميز حديثه فتُرك. وقد روى له البخاري تعليقا ومسلم مقرونا، وأصحاب السنن

ومجاهد : هو ابن جبر المكي ، تابعي ، قال الحافظ[٣]: ثقة إمام ، روى له الجماعة.

وفي الإسناد الثاني : معاوية بن عمرو ،هو ابن المهلب الأزدي ، قال الحافظ[٤]: ثقة ،روى له الجماعة.

الحكم عليه: إسناد ضعيف ، واختلف في رفعه ووقفه ، والوقف أصوب فيما قال الدارقطني، لأن معاوية بن عمرو أقوى من محمد بن كثير، والله أعلم .

والحكم على الحديث بجملة طرقه: صحيح عند الأئمة، منهم ابن معين في تاريخه[٥] ، وعبد الحق في الأحكام الوسطى[٦]، و ابن حبان و ابن خزيمة و البيهقي[٧].

٧. قال ابن بطال: روي عن أبي قِلَابة ،والحسن البصري ،وابن الحنفيّة، أنهم قالوا: جُفوفُ الأرض طُهورها[٨].

التخريج:

---

[١] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ، ص٢٤٨

[٢] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ، ص٤٩٥

[٣] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ، ص٥٤٩

[٤] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ، ص٥٦٧

[٥] ابن معين، **التاريخ، رواية الدوري**، ط١، ج٢ ص١٨٨ .

[٦]عبد الحق الاشبيلي، **الاحكام الوسطى**، د ط، ج ١ ص،١٥٤ .

[٧] كما سلف التخريج

[٨] ابن بطال ، **شرح صحيح البخاري**، ط٢،ج ١ ص ٣٢٩.

أخرجه عبد الرزاق عن معمر، وابن أبي شيبة من طريق الحارث بن عمير، كلاهما (معمر والحارث) عن أيوب، عن **أبي قلابة** بهذا اللفظ عند عبد الرزاق، وبلفظ: " إذا جفت الأرض فقد زكت " عند ابن أبي شيبة.[١]

وأخرجه ابن أبي شيبة[٢]، عن مرحوم بن عبد العزيز، عن أبيه قال: رأيت **الحسن البصري** جالسا على أثر بول جاف، فقلت له؟ فقال: إنه جاف

وأخرجه ابن أبي شيبة[٣]عن عبد الله بن نُمير، عن إسماعيل الأزرق، عن ابن **الحنفية** قال:" إذا جفّت الأرضُ فقد زَكَت ".

دراسة إسناد خبر أبي قلابة:

مَعْمر : هو ابن راشد الأزدي البصري، قال الحافظ [٤]: ثقة ثبت.

وقد تابعه الحارث بن عمير كما عند ابن أبي شيبة، وهو أبو عمير البصري، قال الحافظ[٥]: وثقة الجمهور، وفي أحاديثه مناكير ضعفه بسببها الأزدي وابن حبان وغيرهما، فلعله تغير حفظه في الآخر. ا هـ. ولا يضر هذا هاهنا فهو متابع.

وكلاهما يرويان عن : أيوب، وهو ابن أبي تميمة (كيسان) السَّخْتياني البصري، قال الحافظ[٦]: ثقة ثبت حجة من كبار الفقهاء، وقد روى له الجماعة.

وأبو قلابة، وهو عبد الله بن يزيد الجرمي البصري، قال الحافظ [١]: ثقة فاضل كثير الإرسال، روى له الجماعة. وهو تابعي.

---

[١]أخرجه عبد الرزاق في " المصنف " باب تزيين المساجد والممر في المسجد ج ٣ ص١٥٨، برقم(٥١٣٤) عن معمر، وابن أبي شيبة في " المصنف "باب من قال إذا كانت جافة فهو زكاتها، ج١ص٥٩ ، برقم (٦٢٥)

[٢] و أخرجه ابن أبي شيبة في " المصنف " باب من قال إذا كانت جافة فهو زكاتها ج ١ ص٥٩

[٣] أخرجه ابن أبي شيبة في " المصنف " باب من قال إذا كانت جافة فهو زكاتها، ج ١ ص ٥٩ برقم (٦٢٦)

[٤] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ، ص٥٧٠

[٥] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ، ص١٨٦

[٦] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ، ص١٥٦

الحكم عليه: صحيح من قول أبي قلابة، وإسناد عبد الرزاق متصل رجاله ثقات.

دراسة إسناد قول الحسن:

مرحوم بن عبد العزيز، هو ابن مِهْران العطّار البصري، قال الحافظ [٢]: ثقة، روى له الجماعة.

وأبوه: عبد العزيز بن مِهْران البصري، قال الحافظ [٣]في التقريب ص ٣٩١: مقبول، رواه الترمذي. يعني: مقبول حيث يتابع، وإلا فهو لين الحديث، ولم يتابع عن الحسن فهو غير مقبول.

والحسن: هو ابن أبي سعيد (يسار) البصري التابعي المشهور، قال الحافظ [٤]: ثقة فقيه فاضل مشهور.

الحكم عليه: إسناده ضعيف، من أجل عبد العزيز بن مهران، لكن يشهد له خبر أبي قلابة الصحيح السابق

دراسة إسناد قول ابن الحنفية:

عبد الله بن نُمير: هو الهمداني الكوفي، قال الحافظ[٥]: ثقة صاحب حديث، روى له الجماعة.

وإسماعيل الأزرق: هو ابن سليمان الكوفي، قال الحافظ [٦]: ضعيف، روى له البخاري في الأدب المفرد، وأصحاب السنن.

وابن الحنفية: هو محمد بن علي بن أبي طالب، تابعي، قال الحافظ [٧]: ثقة عالم

الحكم عليه: إسناده ضعيف لضعف إسماعيل الأزرق، لكن يشهد له خبر أبي قلابة الصحيح السالف.

---

[١] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ، ص٣٣٩

[٢] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ، ص٥٥٣

[٣] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ، ص٣٩١

[٤] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ، ص١٩٧

[٥] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ، ص٣٦٠

[٦] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ، ص١٤٧

[٧] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ، ص٥٢٨

شرح الغريب:

جُفوف : مصدر جفّ، إذا يبس[1].

المبحث الثاني

تخريج الأحاديث من (باب بول الصبيان) إلى (باب البول عند سباطة قوم)

باب بول الصبيان

٨ – قال ابن بطال: وقد روى معمر، عن ابن شهاب، فقال فيه: " فنَضَحه ". ولم يزد عليه [2].

التخريج:

أخرجه عبد الرزاق _ و من طريقه أخرجه إسحاق بن راهويه في " مسنده "، و أحمد، وأبو عوانة في " مستخرجه "[3]_عن معمر ، عن ابن شهاب الزهري بمثل إسناد البخاري (عن عبد الله بن عبيد الله بن عتبة ، عن أم قيس بنت محصن) ، و ليس فيه قوله : " فلم يغسله "كما في رواية مالك عند البخاري ([4]).

دراسة إسناد عبد الرزاق:

---

[1] إبراهيم مصطفى وآخرين **المعجم الوسيط**، ط٥ ، ص١٢٧.

[2] ابن بطال، **شرح صحيح البخاري**، ط٢،ج١ص٣٢٢

[3] أخرجه عبد الرزاق في " المصنف " في باب بول الصبي، ج ١ ص ٣٧٩، رقم (١٤٨٥) و من طريقه أخرجه إسحاق بن راهويه في " مسنده " [3]ج ٥ ص٧١ ، برقم (٢١٧٦) ، و أحمد في " مسنده " ج ٤٤ ص ٥٥١، برقم (٢٧٠٠٠)،و أبو عوانة في " مستخرجه " في باب بيان تطهير الثوب الذي يصلى فيه من بول الصبي ، ج ٢ ص ٣١٩ برقم (٥٩٤)

[4] أخرجه البخاري، في كتاب الوضوء، باب صب الماء على البول في المسجد، ج١ ص ٥٤، رقم (٢٢٣).

معمر: هو ابن راشد الأزدي، قال الحافظ[١]: ثقة ثبت. وتمام الإسناد كإسناد البخاري

الحكم عليه: صحيح.

شرح الغريب : النضح: هو الرش بالماء[٢].

٩ – قال ابن بطال: وروى ابن أبي شيبة، عن ابن عُيَينة، عن ابن شهاب، فقال فيه: " فدعا بماء فرشَّه"[٣].

التخريج:

أخرجه ابن أبي شيبة، ومسلم من طريق سفيان بن عيينة عن ابن شهاب الزهري بمثل إسناد البخاري[٤].

الحكم عليه: صحيح، صححه مسلم.

١٠ – روي هذا عن علي بن أبي طالب، وأم سلمة، وعطاء، والحسن، والزهري [٥].

١ً – قول علي:

التخريج:

---

[١] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ، ص٥٧٠

[٢] ابن الأثير، **النهاية في غريب الحديث**، د.ط ،ج٥ ص٦٩

[٣] ابن بطال، **شرح صحيح البخاري**، ط٢ ، ج١ ص٣٢٢

[٤] أخرجه ابن أبي شيبة في " المصنف " باب في بول الصبي الصغير يصيب الثوب ج ١ /ص ١١٣ رقم (١٢٨٧)، وفي باب مسألة بول الرضيع ج ٧ ص ٢٨٥ رقم (٦٣١٢٥)، و مسلم في " الصحيح " كتاب الطهارة، باب حكم بول الطفل الرضيع و كيفية غسله ج١ ص ٢٣٨ رقم (١٨٧)، و في كتاب الطب ، باب التداوي بالعود الهندي ج ٤ ص ١٧٣٤ ، رقم (٢٨٧) .

[٥] يعني: أن بول الصبي طاهر قبل أن يأكل. وينظر: ابن بطال، **شرح صحيح البخاري**، ط٢،ج١ ص٣٣٢.

أخرجه عبد الرزاق عن عثمان بن مطر، وابن أبي شيبة عن عبدة بن سليمان، و أبو داوود ــ و من طريقه البيهقي[1] ــ عن مسدد، عن يحيى، ثلاثتهم (يحيى وعبدةو عثمان) عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أبي حرب ابن أبي الأسود الديلي، عن علي موقوفا، قال: يغسل بول الجارية، و ينضح بول الغلام ما لم يطعم.

وقد اختلف فيه عن قتادة:

وسيرد برقم (١١) من طريق هشام، عن قتادة، عن أبي حرب بن أبي الأسود، عن أبيه، عن علي مرفوعا. ولم يذكر: ما لم يطعم.

دراسة الإسناد:

إسناد أبي داود:

مُسدّد: هو ابن مُسَرْهَد البصري، قال الحافظ [2]: ثقة حافظ، روى له البخاري.

ويحيى: هو ابن سعيد القطان البصري، قال الحافظ[3]: ثقة متقن حافظ، روى له الجماعة .قال ابن عدي: من أثبت الناس في سعيد، وسماعه في الاختلاط[4]. اهـ. وهو متابع بعبدة بن سليمان عند ابن أبي شيبة. وسماعه ثابت صحيح قبل الاختلاط(٥).

وسعيد بن أبي عروبة: هو اليشكري البصري، قال الحافظ [6]: ثقة حافظ، كثير التدليس واختلط، وكان من أثبت الناس في قتادة – روى له الجماعة اهـ. وروايته هنا عن قتادة ، لكنه عنعن.

---

[1] أخرجه عبد الرزاق (١٤٨٨) باب بول الصبي، ج ١ ص ٣٨١، رقم (١٤٨٨) عن عثمان بن مطر، و ابن أبي شيبة في " المصنف " باب في بول الصبي الصغير يصيب الثوب ج ١ /ص ١١٣ رقم (١٢٩٢) عن عبدة، و أبو داوود في " السنن "كتاب الطهارة، باب بول الصبي يصيب الثوب ج ١ ص ٢٨٠، رقم (٣٨٧٧) ــ و من طريقه البيهقي في " السنن الكبرى " باب ما روي في الفرق بين بول الصبي و الصبية " ج ٢/٥٨٢، رقم (٤١٦٠)

[2] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ، ص٥٥٧

[3] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ، ص٦٢٢

[4] ابن الكيال ، **الكواكب النيرات**، ط،١ص١٩٣

[5] ابن الكيال ، **الكواكب النيرات**، ط،١ص١٩٣

[6] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ، ص٢٧٣

وقتادة: هو ابن دِعامة السَّدُوسي البصري، قال الحافظ[1]: ثقة ثبت، روى له الجماعة.

وأبو حرب بن أبي الأسود الديلي، هو البصري، اختلف في اسمه، قال الحافظ[2]: ثقة روى له مسلم.

الحكم عليه: موقوف ضعيف، لعنعنة ابن أبي عروبة. وقد روي مرفوعا وهو الأصح ،كما سيرد برقم (١١)

إسناد عبد الرزاق:

عثمان بن مطر: هو الشيباني البصري، قال الحافظ في "التقريب " ٤١٧: ضعيف. وهو متابع بيحيى كما سلف عند أبي داود وعبدة بن سليمان عند ابن أبي شيبة. وسماعه ثابت صحيح قبل الاختلاط .

الحكم عليه: موقوف ضعيف. وعثمان بن مطر وإن كان ضعيفا إلا أنه متابع بعبدة بن سليمان، وهو ثقة، وروايته عن سعيد بن أبي عروبة قبل الاختلاط، ثم إن سعيداً من أوثق الناس في قتادة،لكن سعيد مدلس وقد عنعن.

٢ً – قول أم سلمة:

التخريج:

يرويه الحسن، واختلف عليه:

أخرجه ابن الجعد[3] عن المبارك بن فضالة، عن الحسن ، عن أمه، عن أم سلمة قالت: " بول الغلام يصب عليه الماء صباً ما لم يطعم ، وبول الجارية يغسل طعمت أم لم تطعم".

ورواه حَوْثرةُ عن المبارك:

---

[1] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ، ص٤٨٤

[2] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ، ص٦٥٩

[3] أخرجه ابن الجعد في " مسنده "ط١ ، ج ١ ص ٤٦٣، رقم (٣١٩٠)

فأخرجه أبو يعلى[1]عن حوثرة ، عن المبارك بن فضالة، عن الحسن، عن أم سلمة، به ،ولم يقل فيه: " عن أمه ".

وتابع المبارك كما عند ابن الجعد: الفضلُ بن دَلهم.

فأخرجه ابن أبي شيبة [2]عن وكيع، عن الفضل بن دلهم، عن الحسن، عن أمه، عن أم سلمة، به.

وتابعه أيضاً: يونس بن عبيد.

فأخرجه أبو داود – ومن طريقه البيهقي[3]– عن عبد الله بن عمرو بن أبي الحجاج، عن عبد الوارث، عن يونس، عن الحسن، عن أمه، عن أم سلمة.

دراسة الإسناد:

إسناد ابن الجعد:

المبارك بن فضالة: هو أبو فضالة البصري، قال الحافظ[4]: صدوق يدلس ويسوي. ا هـ. ولم يصرح بالتحديث .

و الحسن: وهو ابن أبي الحسن البصري ،قال الحافظ[5]: ثقة فقيه ، وكان يرسل كثيرا ويدلس .ا هـ.

وأم الحسن: هي خيرة أم الحسن البصري ، مولاة أم سلمة، قال الحافظ[1]: مقبولة، وقد روى لها مسلم وأصحاب السنن. اهـ. وقد روى عنها جماعة، وذكرها ابن حبان في " الثقات " [2] ، واحتج مسلم في الصحيح من رواية الحسن عنها عن أم سلمة .

---

[1] أخرجه أبو يعلى في " مسنده جزء ١٢ ص ٣٥٥ رقم (٦٩٢٣)

[2] أخرجه ابن أبي شيبة في " المصنف "كتاب الطهارة، باب بول الصبي الصغير يصيب الثوب، ج ١ ص ١١٤

[3] أخرجه أبو داود في " السنن "كتاب الطهارة، باب بول الصبي يصب الثوب ج ١ص٢٨١ برقم (٣٧٩) – ومن طريقه البيهقي في " السنن الكبرى "كتاب الطهارة، باب ما روي في الفرق بين بول الصبي و الصبية ج ٢ ص ٥٨٣ رقم (٤١٦٣)

[4] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ، ص٥٤٨

[5] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ، ص١٩٧

وأم سلمة: صحابية اسمها هند بنت أبي أمية بنت بن المغيرة المخزومية.

الحكم عليه: موقوف صحيح ،وهذا إسناد ضعيف، مبارك يدلس ويسوي ولم يصرح بالتحديث. وهو متابع بيونس بما سيرد عند أبي داود.

وإسناد أبي يعلى:

حَوْثرة: هو ابن أشرس العدوي، ذكره ابن حبان في " الثقات "[٣] ، وقال: حدثنا عنه الحسن بن سفيان وأبو يعلى. وذكره أيضا ابن أبي حاتم في " الجرح والتعديل " [٤]. وقال: روى عنه أبي وأبو زرعة. اهـ . ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا. وقد روى عن مبارك بن فضالة عن الحسن، ولم يقل: عن أم الحسن. وقد سلف الكلام على تمام الإسناد في سابقه

الحكم عليه: موقوف صحيح، وهذا إسناد ضعيف لجهالة حال حوثرة بن أشرس ولتدليس مبارك بن فضالة. وهو متابع بيونس بما سيرد عند أبي داود.

وإسناد ابن أبي شيبة:

الفضل بن دَلْهم: هو الواسطي ثم البصري، قال الحافظ [٥]: لين. وقال أحمد بن حنبل: ليس به بأس، وقال ابن معين: حديثه صالح، وأبو حاتم الرازي: صالح الحديث[٦].ونقل ابن حبان[٧] في " المجروحين " عن ابن معين: ضعيف الحديث. وقال هو: كان ممن يخطئ، فلما فحش خطؤه بطل الاحتجاج به. وقال أبو داود كما في " تهذيب الكمال " [٨]: ليس بالقوي.

---

[١] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ، ص٧٦٥

[٢] ابن حبان ، **الثقات**، ط١ ،ج ٤ ص ٢١٦

[٣] ابن حبان ، **الثقات**، ط١ ، ج ٨ ص٢١٥

[٤] ابن أبي حاتم الرازي " **الجرح والتعديل** " ط ١، ج٣ ص ٢٨٣

[٥] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ، ص٤٧٥

[٦] ابن أبي حاتم الرازي " **الجرح والتعديل** " ط ١،ج ٧ ص٦١.

[٧] ابن حبان، **المجروحين**، ط١ ، ج٢، ص ٢١٠

[٨] المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال** ط١،ج ٢٣، ص ٢٢٢

الحكم عليه: موقوف صحيح، وهذا إسناد ضعيف ، لكنه متابع بما بعده.

وإسناد أبي داود:

عبد الله بن عمرو بن أبي الحجاج: هو أبو معمر التميمي، قال الحافظ [١]: ثقة ثبت ، وروى له الجماعة.

وعبد الوارث: هو ابن سعيد بن ذكوان البصري، قال الحافظ[٢]: ثقة ثبت رمي بالقدر، روى له الجماعة. ويونس: هو ابن عبيد بن دينار العبدي البصري، قال الحافظ[٣]: ثقة ثبت ، روى له الجماعة.

الحكم عليه: موقوف صحيح.

٣ً – قول عطاء:

التخريج:

أخرجه ابن أبي شيبة[٤]عن وكيع، عن واقد، عن عطاء، ولفظه: إن كان طَعم غُسل، وإن لم يكن طَعم صُبَّ عليه الماء.

دراسة الإسناد:

وكيع: هو ابن الجراح الرُّؤاسي، قال الحافظ[٥]: ثقة حافظ ، روى له الجماعة .

وواقد: هو ابن عبد الله الحنظلي الكوفي، روى عنه و كيع و أبو نعيم، و ذكره ابن حبان في الثقات[٦]، و قال أبو حاتم الرازي: شيخ محله الصدق.[١]

---

[١] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ، ص٣٤٩

[٢] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ، ص٣٩٩

[٣] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ، ص٦٤٤

[٤] أخرجه ابن أبي شيبة في " المصنف " باب بول الصبي الصغير يصيب ثوبه، ج ١ ص ١١٤ رقم (١٢٩٧)

[٥] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ، ص٦١١

[٦] ابن حبان ، **الثقات**، ط١ ، ج ١ ص٥٦١

الحكم عليه: موقوف ، إسناده حسن من أجل واقد.

٤ً – قول الحسن:

التخريج:

أخرجه الطحاوي[٢] عن محمد بن خزيمة، عن الحجاج، عن حماد، عن حُميد، عن الحسن قال: بول الجارية يُغسل غَسْلا، وبول الغلام يُتبع بالماء.

دراسة الإسناد:

محمد بن خزيمة: هو ابن راشد البصري ثم المصري، قال ابن حبان[٣]: مستقيم الحديث. وقال الذهبي [٤] : مشهور ثقة.

وحجاج: هو ابن المنهال الأَنْماطي، قال الحافظ[٥]: ثقة فاضل، روى له الجماعة.

وحماد: هو ابن سلمة بن دينار البصري ، قال ابن حجر[٦]: ثقة عابد و تغير بأخرة .وقال أحمد بن حنبل : حماد بن سلمة أثبت الناس في حميد الطويل[٧] .

وحُميد: هو ابن أبي حُميد الطويل البصري، قال الحافظ[٨]: ثقة.

الحكم عليه: موقوف على الحسن، إسناده صحيح.

٥ً – قول الزهري:

---

[١] ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**،ط١، ج٩ ص٣٣.

[٢] أخرجه الطحاوي في " شرح معاني الآثار " كتاب الطهارة، باب حكم بول الغلام والجارية قبل أن يأكلا، ج١ ص٩٣ رقم (٥٩٧)

[٣] ابن حبان ، **الثقات**، ط١ ، ج٩ ص ١٣٣

[٤] الذهبي ، **الميزان** ، ط ، ج٣ ص ٥٣٧.

[٥] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ، ص١٩١

[٦] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ، ص٢١٤

[٧] المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال** ط١، ج٧ ص٢٥٩

[٨] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ، ص٢١٧

التخريج:

أخرجه ابن أبي شيبة [1]عن محمد بن بكير، عن ابن جريج، عن ابن شهاب قال: مَضتْ السنة أنه يُرشُّ بول مَن لم يأكل الطعام، و مَضتْ السنة بغَسْل بول من أكل الطعام من الصبيان.

دراسة الإسناد:

محمد بن بُكير: هو أبو الحسين الحضرمي البغدادي، صدوق ، قال أبو حاتم :صدوق عندي يغلط أحيانا وقال يعقوب بن شيبة: شيخ ثقة صدوق[2]، قال الحافظ[3]: صدوق يخطئ..

وابن جريج: هو عبد الملك بن عبد العزيز ابن جريج الأموي المكي، قال الحافظ[4]: ثقة فقيه فاضل، وكان يدلس ويرسل. ا هـ. ولم يصرح بالتحديث عن ابن شهاب.

وابن شهاب: هو محمد بن مسلم ابن شهاب الزهري، قال الحافظ في التقريب ص ٥٣٦: الفقيه الحافظ المتفق على جلالته وإتقانه.

الحكم عليه: إسناده ضعيف، لتدليس ابن جريج.

١١ – قال ابن بطال: واحتجوا في ذلك بما رواه هشام، عن قتادة، عن أبي حرب بن أبي الأسود، عن أبي الأسود، عن علي بن أبي طالب، عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنه قال في الرَّضيع: يُغسل بول الجارية، ويُنضح بول الغلام [5].

التخريج:

أخرجه أحمد، والبزار، وأبو يعلى، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه، وابن خزيمة، والطحاوي، وابن حبان، والدار قطني، والحاكم، والبيهقي[1]من طريق معاذ بن هشام، عن هشام بهذا الإسناد.

---

[1] أخرجه ابن أبي شيبة في "**المصنف**" كتاب الطهارة، باب بول الصبي الصغير يصيب الثوب ج ١ص١١٤ رقم (١٣٠٠).

[2] المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال** ط١، ج٢٤ ص٥٤٤

[3] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ، ٥٠١

[4] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ، ٣٩٥

[5] ابن بطال، **شرح صحيح البخاري**،ط٢، ج١ ص٣٣٢

وأخرجه أحمد[٢]من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث، عن هشام، به.

دراسة الإسناد:

معاذ بن هشام: هو ابن أبي عبد الله الدَّسْتَوائي البصري،ثقة، روى له الشيخان ، قال ابن معين : صدوق وليس بحجة. وقال ابن عدي : ولمعاذ عن أبيه عن قتادة حديث كثير وله عن غير أبيه أحاديث صالحة وهو ربما يغلط في الشيء وأرجو أنه صدوق [٣]، وقال الحافظ[٤]: صدوق ربما وهم.اهـ .. وقد تابعه عبد الصمد بن عبد الوارث كما سلف.

وهشام: هو ابن أبي عبد الله الدَّسْتَوائي البصري، قال الحافظ[٥]: ثقة ثبت.

وقتادة: هو ابن دِعامة السَّدُوسي، قال الحافظ[٦]: ثقة ثبت.

وأبو حرب بن أسود الديلي، هو البصري، اختلف في اسمه، قال الحافظ [١]: ثقة، روى له مسلم.

---

[١] أخرجه أحمد في "مسنده" ج ٢ ص ١٥١ ، رقم (٧٥٧) ، و البزار في "المسند"ج ٢ ص ٢٩٤ رقم (٧١٧)، و أبو يعلى في "مسنده" ج ١ ص ٢٦١ رقم (٣٠٧)، و أبو داود في كتاب باب بول الصبي يصيب الثوب ج١ ص٢٨١ ، و الترمذي في "السنن" كتاب الطهارة ، باب ما ذكر في نضح بول الغلام الرضيع ج ١ ص ٧٤٩ رقم (٦١٠) ، و في" العلل الكبير " باب في نضح بول الغلام قبل أن يطعم ج ١ ص٤٢ رقم ٣٨ ، و ابن ماجه في "السنن "كتاب الطهارة ، باب في ما جاء في بول الصبي الذي لم يطعم ،ج ١ ص ٣٢٩ ، رقم (٥٢٥) ، و ابن خزيمة في "صحيحه" كتاب الطهارة ، باب غسل بول الصبية ج ١ ص ١٤٣ رقم (٢٨٤) ، و الطحاوي في" شرح معاني الآثار" كتاب الطهارة ، باب حكم بول الغلام و الجارية قبل أن يأكلا ، ج ١ ص ٩٢ رقم (٥٩٠) ، و ابن حبان في" صحيحه "كتاب الطهارة ، باب ذكر البيان بأن هذا الحكم إنما هو مخصوص في بول الصبي دون الصبية ، ج ٤ ص ٢١٢، رقم (١٣٧٥) ، و الدار قطني في " السنن "كتاب الطهارة ، باب الحكم في بول الصبي و الصبية ما لم يطعم، ج١ ص ٢٣٤ ، رقم (٤٦٨) ، و الحاكم في "المستدرك "كتاب الطهارة، ج ١ ص ٢٧٠، رقم (٥٨٧) ، و البيهقي في "السنن الكبرى" كتاب الطهارة ، باب ما روي في الفرق بين بول الصبي و الصبية ، ج ٢ ص ٥٨٢ رقم (٤١٥٨)

[٢] أخرجه أحمد في مسنده ج ٢ ص ٧ رقم (٥٦)، و الدار قطني في "السنن "كتاب الطهارة ، باب الحكم في بول الصبي و الصبية ،ج ١ ص ٢٤٣ ،رقم (٤٧٠).

[٣] المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال** ط١، ج١٠ ص١٩٧.

[٤] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ، ٥٦٥

[٥] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ، ٦٠٣

[٦] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ، ٤٨٤

الحكم عليه: حديث صحيح، رجال إسناده ثقات، لكن اختلف في وقفه ورفعه، رفعه هشام كما ها هنا، ووقفه سعيد بن أبي عروبة كما سلف برقم (١٠).

وقال البزار: أسنده معاذ بن هشام، عن أبيه، وقد رواه غير معاذ، عن قتادة، عن أبي حرب، عن أبيه، عن علي موقوفاً.

وقال الترمذي: هذا حديث حسن، رفع هشام الدَّسْتَوائي هذا الحديث عن قتادة، وأوقفه سعيد عن أبي عروبة عن قتادة ولم يرفعه.

وقال الترمذي في " العلل "[٢]: سألت محمد – يعني البخاري – عن هذا الحديث فقال: شعبة لا يرفعه وهشام الدَّسْتَوائي حافظ، ورواه يحيى القطان عن أبي عروبة عن قتادة، فلم يرفعه.

وصحح الحافظ ابن حجر [٣] إسناد المرفوع، وقال: وليس ذلك بعلة قادحة.

١٢ – قال ابن بطال: قوله صلى الله عليه وسلم:" إني لأَعرفُ مدينةً يُقال لها: عُمَان، يَنضحُ البحرُ بناحيتها، لو جاءهم رسولي ما رَموهُ بحجرٍ "[٤].

التخريج: رواه جرير بن حازم عن الزبير بن الخريت ، واختلف عليه: فقد رواه مرة فجعله من حديث عمر ،ومرة من حديث أبي بكر، ومرة من حديث ابن عمر.

أخرجه أحمد، والحارث بن أبي أسامة[٥]من طريق يزيد بن هارون عن جرير بن حازم، عن الزبير بن الخِرِّيت، عن أبي لَبيد لِمَازة بن زَبّار، قال : خرج رجل من طاحية مهاجرا، يقال له يبرح بن أسد ،

---

[١] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ، ٦٥٩

[٢] الترمذي، **العلل الكبير**، ط١،ج ١ ص٤٢

[٣] ابن حجر ، **فتح الباري**، ط ١، ج١ ص٣٢٦ .

[٤] ابن بطال، **شرح صحيح البخاري**، ط٢،ج١ ص٣٣٢

[٥] أخرجه أحمد " مسنده " ج١ ص ٣٩٨، رقم (٣٠٨)، و الحارث بن أبي أسامة كما في " بغية الباحث " ج ٢ ص ٩٤١، رقم (١٠٣٨)

فقدم المدينة بعد وفاة رسول الله، فرآه **عمر بن الخطاب** ..فأدخله على أبي بكر الصديق، فقال : هذا من الأرض التي سمعت رسول الله يقول ،فذكر الحديث.

وأخرجه ابن أبي عاصم، وأبو يعلى ، و العقيلي من طريق جرير بن حازم، به ،وفيه فقال **أبو بكر**، فذكره[١].

وأخرجه أحمد أيضاً، والحارث بن أبي أسامة، والبيهقي[٢] من طريق يزيد بن هارون، عن جرير بن حازم، عن الزبير بن الخِرِّيت ، عن الحسن بن هادية، قال : لقيت **ابن عمر** ،فذكره بنحوه من حديث عبد الله بن عمر.

دراسة الإسناد:

إسناد أحمد الأول:

يزيد بن هارون : هو ابن زاذان السلمي ، قال الحافظ [٣]: ثقة متقن عابد .

وجرير بن حازم، هو أبو النضر الأزدي البصري، قال الحافظ[٤] : ثقة، وله أوهام إذا حدث من حفظه. ولعل هذا الحديث مما وهم فيه فلم يضبطه، فقد رواه مرة فجعله من حديث عمر ،ومرة من حديث أبي بكر، ومرة من حديث ابن عمر.

والزُّبير بن الخِرِّيت ، قال الحافظ[٥]: ثقة، روى له البخاري ومسلم.

---

[١] أخرجه ابن أبي عاصم في " الآحاد و المثاني " ج ٤ ص ٢٧٢ ، رقم (٢٢٩٤) ، و أبو يعلي في " مسنده " ج ١ ص ١٠١ ، رقم (١٠٦) ، و العقيلي في " الضعفاء " ج ٤ ص ١٨

[٢] أخرجه أحمد أيضا في " مسنده " ج ٨ ص ٤٦١، رقم (٤٨٥٣)، والحارث بن أبي أسامة كما في " بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث " ج ١ ص ٤٤٢، رقم (٣٦١)، والبيهقي في " السنن الكبرى " في كتاب الحج، باب ركوب البحر لحج أو عمرة أو غزوة. ج٤ ص ٥٤٧، رقم (٨٦٦٩)

[٣] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص ٦٣٧

[٤] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص ١٧٧

[٥] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص ٢٤٩

وأبو لَبيد لِمَازة بن زَبّار، ، قال الحافظ [١]: صدوق ناصبي. اهـ. وقال ابن سعد: ثقة، وقال أحمد: صالح الحديث، وقال الغلابي: لم يلق أبو لبيد عمر بن الخطاب[٢].

الحكم عليه: إسناده ضعيف، لانقطاعه، أبو لبيد لم يدرك عمر بن الخطاب، ومع ذلك قال ابن كثير[٣] في هذا الإسناد: هذا إسناد جيد . لكنه قال _ فيما نقل عنه السيوطي في "جامع الأحاديث" [٤] والمتقي الهندي في "كنز العمال "[٥]_: هذا إسناد منقطع من ناحية أبي لبيد واسمه لمازة بن زبار الجَهْضمي، فإنه لم يلق أبا بكر ولا عمر ، وإنما له رؤية لعلي. وقال ابن كثير: وهو من الثقات.

ويفهم من ذلك أن ابن كثير اختلف حكمُه على هذا الإسناد ،والآخر هو أوفق مع قول الغلابي السابق.

وقد قال الشيخ شعيب الأرنؤوط في تخريجه على مسند الإمام أحمد : إسناده ضعيف لانقطاعه، أبو لبيد – واسمه لمازة بن زَبار – لم يدرك عمر ولا أبا بكر. ونقل عن ابن كثير – فيما نقله عنه السيوطي:هذا إسناد منقطع من ناحية أبي لبيد، فإنه لم يلق أبا بكرٍ وعمر، وإنما له رؤية لعلي، وإنما يحدث عن كعب بن سور وضَرْبِهِ من الرجال، وهو من الثقات.ا هـ.

إسناد ابن أبي عاصم:

الإسناد كسابقه.

---

[١] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص ٤٩٤

[٢] المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال** ط١،ج ٢٤، ص ٢٥١

[٣] ابن كثير ، **مسند الفاروق** ،ط ١ ،ج٣ ص١٥١

[٤] السيوطي ، **جامع الأحاديث** ، د ط ،ج٢٥ ص ٢٦ .

[٥] المتقي الهندي ، **كنز العمال** ، ط ٥ ،ج١٤ ص١٦٩.

الحكم عليه: إسناده ضعيف ، فإن أبا لبيد لم يلق أبا بكرٍ وعمر، وجرير بن حازم جعل الحديث هاهنا من مسند أبي بكر. وقال ابن كثير كما في" جامع الأحاديث" للسيوطي[١] :وجَعْلُه من مسند الصديق أولى ، فإن الإمام علي بن المديني رواه فى مسند الصديق.

وإسناد أحمد الثاني: كإسناد أحمد السابق ، إلا الحسن بن هادية، وابن عمر

والحسن بن هادية، قال ابن أبي حاتم الرازي[٢]: روى عنه الزبير بن الخِرِّيت ، لا أعرفه. وذكره ابن حبان في " الثقات " [٣].

الحكم عليه: إسناده ضعيف، لجهالة الحسن بن هادية. وقد ضعفه الشيخ شعيب الأرنؤوط.

شرح الغريب: عُمان: بضم العين ، مدينة ساحلية معروفة تقع ما بين اليمن والبحرين [٤].

١٣ – قال ابن بطال: رواه زائدة عن هشام بن عروة، وقال: فدعا بماءٍ فنَضَحهُ عليه .[٥]

التخريج:

أخرجه الطحاوي[٦]،عن محمد بن خُزيمة، عن عبد الله بن رجاء، عن زائدة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة.

دراسة الإسناد:

---

[١] السيوطي ، **جامع الأحاديث** ، ط٥ ،ج٢٥ ص ٢٦ .

[٢] ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**،ط١، ج٣ ص٤٠.

[٣] ابن حبان ، **الثقات**، ط١ ، ج٤ ص ١٢٣

[٤] وهي المدينة المقصودة في هذا الحديث ، انظر : ابن حجر ، **فتح الباري** ، ط١،ج ٨ ص٩٦ .

[٥]ابن بطال، **شرح صحيح البخاري**، ط٢، ج١ ص٣٣٢، ويعني : رواه زائدة عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة، كما رواه مالك عن هشام كما في صحيح البخاري (٢٢٢).

[٦] أخرجه الطحاوي في " شرح معاني الآثار " باب حكم بول الغلام والجارية قبل أن يأكلا، ج ١ ص ٩٢

محمد بن خزيمة: هو ابن راشد البصري ثم المصري، قال ابن حبان[١]: مستقيم الحديث.

وعبد الله بن رجاء، هو الغُدَاني البصري،ثقة احتج به البخاري، قال ابن معين : كان شيخا صدوقا ، لا بأس به ، وقال مرة: كثير التصحيف ، وليس به بأس . وقال الفلاس : صدوق كثير الغلط والتصحيف ، ليس بحجة . وقال أبو حاتم الرازي : ثقة رضا، وقال ابن المديني :اجتمع أهل البصرة على عدالة رجلين أبي عمر الحوضي وعبد الله بن رجاء ، وقال النسائي :عبد الله بن رجاء المكي والبصري ليس بهما بأس [٢]. قال الحافظ [٣]:صدوق يهم قليلاً. اهـ.

وزائدة: هو ابن قدامة الثقفي الكوفي، قال الحافظ [٤]: ثقة ثبت، احتج به الشيخان.

وبقية إسناده كإسناد البخاري في الصحيح (٢٢٢).

الحكم عليه: صحيح.

١٤ – قال ابن بطال: قوله صلى الله عليه وسلم للمِقداد : انْضَحْ فَرْجَك [٥].

التخريج :

أخرجه مسلم[٦] من حديث ابن عباس عن علي بن أبي طالب .

الحكم عليه: صحيح .

١٥ – قال ابن بطال: قال في حديث أسماء في غَسْل الدم : " انْضَحيهِ "[٧].

التخريج :

---

[١] ابن حبان ، **الثقات**، ط١ ، ج٩ ص ١٣٣

[٢] المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال** ط١،ج ١٤، ص ٤٨٩ .

[٣] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص ٣٣٧

[٤] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص ٢٤٨

[٥] ابن بطال ، **شرح صحيح البخاري** ، ط٢،ج١ ص٣٣٣.

[٦] أخرجه مسلم في "صحيحه" كتاب الطهارة ، باب المذي ج ١ ص ٢٤١رقم(٣٠٣)

[٧] ابن بطال ، **شرح صحيح البخاري** ،ط٢، ج١ ص٣٣٣.

حديث أسماء روي في الصحيحين و غيرهما بألفاظ :

أخرجه بلفظ " انْضَحيه "كما عند ابطال:

أبو داود [1]عن مُسدّد، عن حماد بن سلمة ، عن هشام بن عروة ،عن فاطمة بنت المنذر ، عن أسماء بن أبي بكر .

و أخرجه بلفظ الأمر " لتَنْضحه " :

البخاري، و أبو داود[2]من طريق مالك ، عن هشام بن عروة ، بالإسناد السابق .

و أخرجه بلفظ " تنضحه " :

البخاري ، و مسلم[3]من طريق يحيى بن سعيد ، عن هشام بن عروة ، بالإسناد السابق .

دراسة إسناد أبي داود:

مُسدّد: هو ابن مُسرْهَد البصري، قال الحافظ[4]: ثقة حافظ، روى له البخاري.

و حماد بن سلمة :هو ابن دينار البصري ،قال ابن حجر [5]: ثقة عابد و تغير بأخرة .واحتج به مسلم.

وبقية إسناده كإسناد البخاري

الحكم عليه : صحيح .

باب البول قاعداً وقائماً

---

[1] أخرجه أبو داود في " السنن "كتاب الطهارة ، باب المرأة تغسل ثوبها الذي تلبسه ح ١ ص ٢٧١ ، برقم (٢٨١)

[2] أخرجه البخاري في " الصحيح "كتاب الطهارة ، باب غسل دم الحيض ج ١ ص ٦٩ ، و أبو داود في " السنن " كتاب الطهارة ، باب المرأة تغسل ثوبها الذي تلبسه ، ج ١ ص ٢٧٠ ، رقم (٣٦١)

[3] أخرجه البخاري في " صحيحه "كتاب الطهارة باب غسل الدم ج ١ ص ٥٥ ، برقم (٢٢٧) ، و مسلم في " صحيحه "كتاب الطهارة ، باب نجاسة الدم و كيفية غسله ج ١ ص٢٤٠ ، رقم (٢٩١)

[4] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص ٥٥٧

[5] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٢١٤

١٦- قال ابن بطال: روي عن عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وزيد بن ثابت، وابن عمر، وسهل بن سعد، وأنس بن مالك، وأبي هريرة، وسعد بن عبادة: " أنَّهم بالوا قِياماً "[١].

أ – ما روي عن **عمر بن الخطاب** :

التخريج :

أخرجه ابن أبي شيبة[٢] عن ابن إدريس ، عن الأعمش ، عن زيد قال : رأيت عمر بال قائماً.

و أخرجه الطحاوي من طريق شعبة ، و ابن المنذر [٣]من طريق جعفر بن عون ، كلاهما عن الأعمش ، عن زيد بن وهب ، فذكره .

دراسة إسناد ابن أبي شيبة:

ابن إدريس: هو عبد الله ، الأَوْدي الكوفي ، قال الحافظ [٤]: ثقة ، روى له الجماعة .

والأعمش: هو سليمان بن مهران الكوفي ، قال الحافظ[٥]: ثقة حافظ ، لكنه يدلس .

وزيد: هو ابن وهب ، الكوفي ، قال الحافظ[٦]: مخضرم ثقة اهـ.

وقد أخرج الشيخان من رواية الأعمش عن زيد ين وهب في صحيحيهما.

هذا و قد تابع ابن إدريس كما عند الطحاوي: شعبة ، و ابن عون .

---

[١] ابن بطال ، **شرح صحيح البخاري**، ط٢،ج١ ص٣٣٤ .

[٢] أخرجه ابن أبي شيبة في " المصنف " باب من رخص في البول قائما، ج ١ ص ١١٥ ، رقم (١٣١٠)

[٣] أخرجه الطحاوي في " شرح معاني الآثار " باب البول قائما ، ج ٤ ص ٨ ، رقم (٦٨١٢) من طريق شعبة ، و ابن المنذر في " الأوسط " باب ذكر اختلاف أهل العلم في البول قائما ، ج ١ ص ٣٣٤ ، رقم (٢٧٥)

[٤] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص ٣٣٠

[٥] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص ٢٨٨

[٦] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص ٢٥٩

شعبة: هو ابن الحجاج الواسطي البصري، قال الحافظ[١]: ثقة حافظ.

و جعفر بن عون : هو المخزومي ،وثقه ابن معين وابن سعد وابن حبان وابن قانع والعجلي، وقال أبو حاتم :صدوق(٢) ، وقال الحافظ[٣] : صدوق ، و روى له الشيخان .

الحكم عليه : موقوف صحيح .

ب – ما روي عن **علي بن أبي طالب** :

التخريج :

أخرجه عبد الرزاق[٤] عن معمر ، عن يزيد بن أبي زياد ، عن أبي ظَبْيان الجَنْبي ، قال : رأيت علياً بال قائماً .

وقد تابع يزيد بن أبي زياد جماعةٌ : (الأعمش، و حُصين ، و سَلمة بن كُهيل) كلهم رووه عن أبي ظَبْيان ، عنه :

فأخرجه ابن أبي شيبة [٥]عن ابن إدريس ، عن الأعمش و حُصين ، عن أبي ظبيان ، به .

و أخرجه ابن أبي شيبة عن ابن إدريس ، والطحاوي من طريق شعبة و حفص ، و ابن المنذر ، و البيهقي[٦] من طريق ابن نُمير ،كلهم ، عن الأعمش سليمان ، عن أبي ظَبيان ، به .

---

[١] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص ٣٠١

[٢] نقله ابن حجر ،في **تهذيب التهذيب** ط١ ، ج ١ ص ١٠١

[٣] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص ١٧٩

[٤] أخرجه عبد الرزاق في " المصنف " في باب المسح على النعلين ،ج ١ ص ٢٠١ ، رقم (٨٧٣)

[٥] أخرجه ابن أبي شيبة في " المصنف " باب من رخص في البول قائماً، ج ١ ص ١١٥ ، رقم (١٣١١)

[٦] أخرجه ابن أبي شيبة في " المصنف " باب في مسح على النعلين بلا جوربين ، ج ١ ص ١٧٣ ، رقم (١٩٩٨) عن ابن إدريس ، و الطحاوي في " في شرح معاني الآثار " كتاب الطهارة ، باب البول قائماً ، ج ٤ ص ٢٦٨ ، رقم (٦٨١٤) و (٦٨١٥) من طريق شعبة و حفص ، و ابن المنذر في " الأوسط " باب ذكر اختلاف أهل العلم في البول قائماً، ج ١ ص ٣٣٤ ، رقم (٢٧٦) ، و البيهقي في " السنن " الكبرى " السنن الكبرى "كتاب الطهارة ، باب ما ورد في المسح على النعلين ، ج ١ ص ٤٣١ ، رقم (١٣٦٦) من طريق ابن نمير

و أخرجه الطحاوي[١]من طريق شعبة ، عن سَلمة بن كُهيل ، عن أبي ظَبيان ، به .

دراسة الإسناد :

الإسناد الأول (عبد الرزاق عن معمر) :

معمر : هو ابن راشد الأزدي البصري ، قال الحافظ [٢]: ثقة ثبت فاضل .

و يزيد بن أبي زياد : هو الهاشمي الكوفي ، قال الحافظ[٣]: ضعيف ، كَبُر فتغيّر ، فصار يَتلقّن ، و كان شيعياً ، روى له مسلم مقرونا بغيره .

و أبو ظَبْيان : هو حُصين بن جُندب الجَنْبي الكوفي ، قال الحافظ [٤]: ثقة ، روى له الجماعة . و قال أبو حاتم الرازي [٥] : لا يثبت له سماع من علي رضي الله عنه اهـ . و سئل الدار قطني : ألقي أبو ظبيان علياً ؟ قال : نعم [٦] .

الحكم عليه : موقوف ، إسناده ضعيف لضعف يزيد بن أبي زياد ، لكن توبع ، ويبقى الاختلاف في سماع أبي ظبيان من علي .

دراسة الإسناد الثاني (ابن إدريس عن الأعمش) :

ابن إدريس : هو عبد الله الأودي الكوفي ، قال الحافظ[٧]: ثقة .

والأعمش: هو سليمان بن مَهْران ، الكوفي ، قال الحافظ[٨]: ثقة حافظ ، لكنه يدلس .

---

[١] أخرجه الطحاوي في " شرح معاني الآثار "كتاب الطهارة ، باب المسح على الخفين ، ج ١ ص ٩٧ ، رقم (٦١٥) ، و في باب البول قائماً، ج ٤ ص ٢٦٨ ، رقم (٦٨١٣)

[٢] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص ٥٧٠

[٣] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص ٦٣٢

[٤] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٢٠٧

[٥] ابن أبي حاتم ، **المراسيل**، ط١ ، ص ٥٠

[٦] نقله ابن حجر ،في **تهذيب التهذيب** ط١ ، ج ٢ ص ٣٨٠

[٧] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص ٣٣٠

[٨] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٢٢٨

وحصين : هو ابن عبد الرحمن السلمي ، قال الحافظ [١]: ثقة ، روى له الجماعة ، و احتج الشيخان بروايته عن الأعمش في الصحيحين ، و كذلك برواية الأعمش عن أبي ظبيان .

وبقية إسناده كسابقه

الحكم عليه : موقوف رجال إسناده ثقات ، وأبو ظبيان مختلف في سماعه من علي كما سبق.

دراسة الإسناد الثالث (شعبة عن سلمة بن كهيل) :

شعبة : هو ابن الحجاج ، و هو ثقة كما قال الحافظ[٢].

و سلمة بن كهيل : هو الحضرمي الكوفي ، قال الحافظ [٣]: ثقة .

و أبو ظبيان : هو حصين بن جندب ، و هو ثقة كما سلف آنفا ، و اختلف في سماعه من علي .

الحكم عليه : موقوف رجاله ثقات، وأبو ظبيان مختلف في سماعه من علي كما سبق.

ج – ما روي عن **زيد ين ثابت** :

التخريج:

أخرجه ابن أبي شيبة عن ابن عيينة، والطحاوي ، وابن المنذر[٤]من طريق معمر ، كلاهما (معمر و سفيان بن عيينة) روياه عن الزهري ، عن قَبِيصة بن ذؤيب قال : رأيتُ زيد بن ثابت يبول قائماً .

---

[١] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٢٠٧

[٢] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص ٣٠١

[٣] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص ٢٨٢

[٤] أخرجه ابن أبي شيبة في " المصنف " باب من رخص البول قائماً، ج ١ ص ١١٥ رقم (١٣١٢) عن ابن عيينة، والطحاوي في " شرح معاني الآثار " باب البول قائماً ج ٤ ،ص ٢٦٨ ، رقم (٦٨١٦)، و ابن المنذر في "الأوسط" باب ذكر اختلاف أهل العلم في البول قائماً ج ١ ص ٣٣٥ رقم (٢٧٧) من طريق معمر.

دراسة الإسناد :

ابن عيينة: هو سفيان بن أبي عمران الهلالي المكي ، قال الحافظ[١]: ثقة حافظ فقيه.

وتابعه معمر : وهو ابن راشد الأزدي ، قال الحافظ [٢]: ثقة ثبت فاضل .

و الزهري : هو محمد بن مسلم ابن شهاب الزهري ، قال الحافظ[٣]: الفقيه الحافظ متفق على جلالته .

و قَبيصة بن ذؤيب : هو الخزاعي المدني ، قال الحافظ[٤]: من أولاد الصحابة وله رؤية ، روى له الجماعة .

الحكم عليه : موقوف صحيح .

د – ما روي عن **ابن عمر** :

التخريج:

أخرجه ابن أبي شيبة [٥]عن حماد بن زيد ، عن عبد الله الرومي قال : رأيت ابن عمر يبول قائماً .

و أخرجه مالك ـ و من طريقه الطحاوي، و ابن المنذر[٦] ـ عن عبد الله بن دينار قال : رأيت عبد الله بن عمر يبول قائماً .

دراسة إسناد ابن أبي شيبة:

---

[١] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص ٢٧٨

[٢] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص ٥٧٠

[٣] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص ٥٣٦

[٤] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص ٤٨٣

[٥] أخرجه ابن أبي شيبة في " المصنف " باب من رخص في البول قائماً ج ١ ص ١١٥ رقم (١٣١٣)

[٦] أخرجه مالك في " الموطأ "كتاب الطهارة، باب ما جاء في البول قائما وغيره، ج ١ ص ٦٥، رقم (١١٢) . ومن طريقه الطحاوي في " شرح معاني الآثار "كتاب الطهارة، باب البول قائما ج ٤ ص ٢٦٨، وابن المنذر في " الأوسط " باب ذكر اختلاف أهل العلم في البول قائماً، ج ١ ص ٣٣٥ رقم (٢٧٨)

حماد بن زيد : هو الأزدي البصري ، قال الحافظ[١]: ثقة فقيه .

وعبد الله الرومي ، قال الحافظ [٢]: مقبول . و قال الذهبي[٣] : روى عنه علي بن مسعدة الباهلي وحده ا هـ . وحماد بن زيد أيضا كما ها هنا . لكن لم يذكر الذهبي فيه جرحاً ولا تعديلاً ، فهو مستور ، وهو متابع بعبد الله بن دينار كما في الإسناد الآخر .

الحكم عليه: موقوف صحيح ، وهذا إسناد ضعيف، لجهالة حال عبد الله الرومي ، لكنه متابع بالإسناد التالي، وبه يصح.

وإسناد مالك :

عبد الله بن دينار: هو ثقة فيما قال الحافظ [٤].

الحكم عليه: موقوف إسناده صحيح.

هـ – ما روي عن **سهل بن سعد :**

التخريج:

أخرجه ابن الجعد [٥]عن أبي الربيع الزَّهْراني، وعبد الحميد بن سليمان، كلاهما عن أبي حازم ، عن سهل بن سعد .

وأخرجه أيضاً عن يعقوب بن إبراهيم، عن عبد العزيز بن أبي حازم، عن أبي حازم ، عن سهل بن سعد .

و أخرجه أيضاً [١]من طريق حسين بن محمد، عن أبي غسان، عن أبي حازم، عن سهل نحوه .

---

[١] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص ٢١٤

[٢] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص ٣٦٤

[٣] الذهبي ، **الميزان** ،ط ١ ، ج٢ص ٥٢٩

[٤] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص ٣٣٦

[٥] أخرجه ابن الجعد في " مسنده " ج ١ ص ٤٣٢ ، رقم (٢٩٤٣)

دراسة الإسناد :

الإسناد الأول:

أبو الربيع الزَّهراني : هو سليمان بن داود العَتَكي ، قال الحافظ[٢]: ثقة لم يتكلم فيه أحد بحجة .

و أبو حازم : هو سلمة بن دينار الأعرج ، قال الحافظ[٣]: ثقة .ا هـ. و هو راوية سهل بن سعد الساعدي الصحابي .

وعبد الحميد بن سليمان : هو الخزاعي المدني ، قال الحافظ [٤]: ضعيف .ا هـ .وهو متابع بالزهراني.

الحكم عليه: موقوف صحيح، وهذا إسناد فيه عبد الحميد بن سليمان، وهو ضعيف ، لكنه متابع بالزهراني، وهو ثقة.

والإسناد الثاني:

عبد العزيز بن أبي حازم ، وهو المدني ، قال الحافظ[٥]:صدوق فقيه ، روى له الجماعة .

ويعقوب بن إبراهيم : هو الدَّوْرقي ، قال الحافظ [٦]: ثقة .وتمام الإسناد كسابقه.

الحكم عليه: موقوف إسناده صحيح.

و في الإسناد الثالث :

أبو غسان، وهو محمد بن مُطرّف، المدني، قال الحافظ [١]: ثقة.

---

[١] أخرجه ابن الجعد في المسند ،ج ١ ص ٤٣٢ ،رقم(٢٩٤٤)

[٢] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص ٢٨٥

[٣] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص ٢٨٠

[٤] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص ٣٦٦

[٥] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٣٨٨

[٦] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٣٦٨

وحسين بن محمد : هو المرُّوذي ، قال الحافظ[٢]: ثقة .

وتمام الإسناد كسابقه.

الحكم عليه : موقوف إسناده صحيح .

و – ما روي عن **أنس بن مالك** :

التخريج:

أخرجه إسماعيل بن جعفر[٣]عن سعيد بن عبد الرحمن بن رقيش الأسدي ، أنه رأى أنس بن مالك أتى قباء ، فبال قائماً.

و أخرجه مالك[٤]، عن سعيد بن عبد الرحمن بن رقيش، أنه قال : رأيت أنس بن مالك أتى قباء فبال، و لم يذكر :(قائما) .

دراسة الإسناد :

سعيد بن عبد الرحمن بن رقيش : هو سعيد بن عبد الرحمن بن يزيد بن رقيش ، قال الحافظ[٥]: ثقة ، روى له أو داود .

الحكم عليه : موقوف صحيح .

ز– ما روي عن **أبي هريرة** :

التخريج :

---

[١] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٥٣٧

[٢] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٢٠٥

[٣] أخرجه إسماعيل بن جعفر في " حديث علي بن حجر " ط١ ، ص ٥١١ رقم (٤٥٠)

[٤] أخرجه مالك في " الموطأ "كتاب الطهارة ، باب ما جاء في المسح على الخفين ، ج ١ ص ٣٧

[٥] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٢٧٣

أخرجه ابن أبي شيبة عن معاذ بن معاذ، ومسدد عن يحيى [1]، كلاهما (معاذ ويحيى) عن عمران بن حد ير، عن رجل من أخوال المحرر بن أبي هريرة: أنه رأى أبا هريرة بال قائماً.

دراسة إسناد أبي شيبة:

معاذ بن معاذ : هو العنبري البصري ، قال الحافظ[2]: ثقة متقن .

وعمران بن حدير : هو السَّدُوسي البصري ، قال الحافظ [3]: ثقة .

والرجل من أخوال المحرر بن أبي هريرة : مبهم .

الحكم عليه: موقوف ضعيف، لإبهام الرجل من أخوال المحرر. وقال البوصيري[4]: هذا إسناد ضعيف بجهالة تابعيه.

ز— ما روي عن **سعد بن عبادة** :

التخريج :

أخرجه ابن أبي شيبة[5] عن أبي أسامة و ابن إدريس ، عن ابن عون ، عن ابن سيرين : أن سعد بن عبادة بال قائماً .

وأخرجه ابن سعد[6]عن يزيد بن هارون ، عن سعيد بن أبي عروبة، عن محمد بن سيرين ، يحدث أن سعد بن عبادة بال قائماً.

دراسة الإسناد :

---

[1] أخرجه ابن أبي شيبة في" المصنف "، باب من رخص في البول قائماً، ج ١ ص ١١٥ رقم (١٣١٤) عن معاذ بن معاذ ، و مسدد .كما في " المطالب العالية " باب الاستطابة ،ج ٢ ص ١٧٢ ، و " إتحاف الخيرة المهرة" باب البول قائماً ج ١ ص ٢٧٦. عن يحيى

[2] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٥٦٥

[3] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٤٥٨

[4] البوصيري، **إتحاف الخيرة المهرة**، ط١ ،ج١ص٢٧٦

[5] أخرجه ابن أبي شيبة في" المصنف" باب من رخص البول قائماً، ج ١ ص ١١٦ ، رقم (١٣٢٢).

[6] أخرجه ابن سعد في "الطبقات" ج٣ ص٦١٧

إسناد ابن أبي شيبة:

أبو أسامة : هو حماد بن أسامة القرشي الكوفي ، قال الحافظ[١]: ثقة ثبت ربما دلس . روى له الشيخان . وقال الحافظ في" طبقات المدلسين" :وصفه بذلك القبطي فقال :كان كثير التدليس ثم رجع عنه، وقال ابن سعد :كان ثقة مأمونا كثير الحديث يدلس ويبين تدليسه(٢) . وتابعه : ابن إدريس ، و هو عبد الله الأَوْدي، قال الحافظ[٣] : ثقة .

وابن عون : و هو جعفر المخزومي ، قال الحافظ[٤]: صدوق ، روى له الشيخان .

وابن سيرين : هو محمد، الأنصاري البصري ، قال الحافظ [٥]: ثقة ثبت .اهـ . ولم يدرك سعداً.

الحكم عليه: موقوف ضعيف لانقطاعه.

وإسناد ابن سعد:

يزيد بن هارون : هو ابن زاذان السلمي ، قال الحافظ [٦]: ثقة متقن عابد .

و سعيد بن أبي عَروبة ، قال الحافظ[٧]: ثقة حافظ ، اختلط. ا هـ. و سماع يزيد بن هارون منه قبل الاختلاط ، قاله ابن الكيال [٨].

وابن سيرين ،سلف في السابق.

الحكم عليه : إسناده ضعيف لانقطاعه.

---

[١] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٢١٤

[٢] ابن حجر، **طبقات المدلسين**، ط١،ص٣٠.

[٣] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٣٣٠

[٤] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص١٧٩

[٥] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٥١٣

[٦] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٦٣٧

[٧] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٢٧٣

[٨] ابن الكيال، **الكواكب النيرات**، ط١ ،ج١ ص١٩٣

١٧ – قال ابن بطال: وروي مثلُه عن ابن المسيَّب و ابن سيرين و عُروة بن الزبير [١].

أ. ما روي عن **ابن المسيب** :

التخريج :

أخرجه ابن أبي شيبة[٢]عن يحي بن سعيد ، عن محمد بن أبي يحيى ،عن عمر بن عبد الرحمن قال : رأيت سعيد بن المسيب يبول قائماً .

دراسة الإسناد :

يحي بن سعيد :هو القطان ، قال الحافظ[٣]: ثقة متقن حافظ .

و محمد بن أبي يحي : هو الأسلمي ، قال الحافظ [٤]: صدوق.اهـ. ووثقه أبو داود والعجلي والخليلي(٥). وقال الذهبي: مدني ثقة. ونقل عن أبي حاتم الرازي قوله: تكلم فيه يحي القطان [٦].

و عمر بن عبد الرحمن ، لعله :ابن محيصن السهمي ، وقال الحافظ[٧]: مقبول. وذكره ابن حبان في" الثقات" [٨] . و قال الذهبي[٩]: ما علمت به بأسا في الحديث ، و قد احتج به مسلم .

الحكم عليه : إسناده حسن .

---

[١] ابن بطال ، **شرح صحيح البخاري** ، ج١ ص ٣٣٤ .

[٢] أخرجه ابن أبي شيبة في " المصنف " باب من رخص في البول قائماً، ج ١ ص ١١٦ ، رقم (١٣١٥)

[٣] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٦٢٢

[٤] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٥٤٣

[٥] نقله ابن حجر ،في **تهذيب التهذيب** ط١ ، ج ٩ ص ٥٢٣ .

[٦] نقله عنه الذهبي في **الميزان** ،ط١ ،ج٤ص٦٦.

[٧] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٤٤٥

[٨] ابن حبان ، **الثقات**، ط١ ، ج٧ ص ١٨٧

[٩] الذهبي في **الميزان** ،ط١ ،ج٣ص٢١٢

ب – ما روي عن **ابن سيرين** :

التخريج :

أخرجه ابن أبي شيبة[١]، عن معاذ بن معاذ، عن ابن عون قال : رأيت محمداً يبول قائماً، و كان لا يرى به بأساً .

دراسة الإسناد :

معاذ بن معاذ : هو العنبري البصري ، قال الحافظ[٢]: ثقة متقن .

و ابن عون :هو جعفر المخزومي ، قال الحافظ[٣]: صدوق. روى له الشيخان .

الحكم عليه : صحيح .

ج – ما روي عن **عروة بن الزبير** :

التخريج :

أخرجه ابن أبي شيبة[٤] عن وكيع ، عن هشام بن عروة قال : رأيت أبي يبول قائماً .

دراسة الإسناد :

وكيع : هو ابن الجراح الرُّؤَاسي ، قال الحافظ [٥]: ثقة حافظ .

و هشام بن عروة : هو ابن الزبير ابن العوام ، قال الحافظ [٦]: ثقة فقيه .

الحكم عليه : إسناده صحيح .

---

[١] أخرجه ابن أبي شيبة في" المصنف" باب من رخص في البول قائماً، ج١ ص ١١٦ رقم (١٣١٧)

[٢] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٥٦٥

[٣] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص١٧٩

[٤] أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" ، باب من رخص في البول قائماً، ج ١ ص ١١٦ ، رقم (١٣١٨)

[٥] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٦١١

[٦] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٦٠٣

١٨ . قال ابن بطال: ذكر ابن أبي شيبة في "مصنفه "إنكارَ عائشة: أن يكون رسولُ الله بال قائماً[١].

التخريج:

أخرجه ابن أبي شيبة [٢]عن شريك ، عن المقدام بن شريح ،عن أبيه ، عن عائشة قالت: من حدثك أن رسول الله صلى الله عليه و سلم بال قائما فلا تصدقه ، أنا رأيته يبول قاعداً .

وأخرجه الطيالسي ، وابن ماجه، والترمذي ، والنسائي والطحاوي[٣]من طريق شريك ، به .

وأخرجه إسحاق بن راهويه، و أحمد[٤]،عن وكيع ، عن سفيان ، عن المقدام بن شريح، به .

دراسة الإسناد :

إسناد أبن أبي شيبة:

شريك: هو عبد الله النخعي، قال الحافظ[٥]: صدوق يخطئ كثيراً ، تغير حفظه . ا هـ. وروى له مسلم متابعة ، و قد توبع بسفيان .

و المقدام بن شُريح : هو ابن هانئ الكوفي ، قال الحافظ[٦]: ثقة ، روى له مسلم .

---

[١] ينظر : ابن بطال ، **شرح صحيح البخاري**،ط٢، ج ١ص٣٣٤.

[٢] أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" ،باب من كره البول قائماً ، ج١ ص١١٦ ، رقم (١٣٢٣)

[٣] أخرجه الطيالسي في "مسنده" ج ٣ ص ١٠٩ ، رقم (١٦١٨)، و ابن ماجه في" السنن"كتاب الطهارة، باب في البول قاعداً، ج١ ص ٢٠٥ ، رقم (٣٠٧) و الترمذي في "السنن"كتاب الطهارة، باب النهي عن البول قائماً ج ١ ص ٦٢ ، رقم (١٢) ، و النسائي في" المجتبى"كتاب الطهارة، باب البول في البيت جالساً ج ١ ص ٢٦ ، رقم (٢٩) ، و الطحاوي في "شرح معاني الآثار" باب البول قائما ج ٤ ص ٢٦٧

[٤] وأخرجه إسحاق بن راهويه في "مسنده "ج ٣ ص ٨٩٢ ، رقم (١٥٧٠) ، و أحمد في "مسنده" ج ٤١ ص ٤٩٥ ، رقم (٢٥٠٤٥)

[٥] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٣٠٠

[٦] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٥٧٤

و أبوه شُريح : هو ابن هانئ بن يزيد الكوفي ، قال الحافظ[١]: مخضرم ثقة .

الحكم عليه: إسناده ضعيف، لكن يقوى بالإسناد التالي فيصح

إسناد (وكيع):

وكيع :هو ابن الجرَّاح الرُّؤَاسي، قال الحافظ[٢]: ثقة.

وسفيان : هو ابن سعيد الثوري ، قال الحافظ[٣]: ثقة حافظ فقيه حجة. وتمام إسناده كسابقه.

الحكم عليه : صحيح .

١٩ – قال ابن بطال: وعن عمر بن الخطاب أنه قال : ما بِلتُ قائماً منذُ أسلمتُ [٤].

التخريج:

أخرجه ابن أبي شيبة عن ابن إدريس وابن نمير، والبزار، والطحاوي، وابن المنذر[٥] من طرقٍ عن **عبيد الله** بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر، فذكره.

وأخرجه ابن ماجه، وأبو عوانة، والحاكم، وتمام، والبيهقي، وابن المنذر، وابن عدي[١]من طريق **ابن جريج**، عن عبد الكريم ابن أبي المخارق، عن نافع عن ابن عمر قال: رآني النبي صلى الله عليه وسلم أبول قائما فقال: يا عمر لا تبل قائماً، قال: فما بلت قائما بعد.

---

[١] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٣٠٠

[٢] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٦١١

[٣] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٢٧٨

[٤] ابن بطال ، **شرح صحيح البخاري** ،ط٢، ج١ ص٣٣٤ .

[٥] أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" باب من كره البول قائماً، ج ١ ص ١١٦ رقم (١٣٢٤) ، و البزار في" البحر الزخار" ج ١ ص ٢٥٤ ، رقم (١٤٩) ، و الطحاوي في" شرح معاني الآثار" ، باب البول قائما ج ٣ ص ٢٦٨ رقم (٦٨١٨) ، و ابن المنذر في "الأوسط" باب ذكر اختلاف أهل العلم في البول قائماً ، ج ١ ص ٣٣٨ ، رقم (٢٨٥)

وروي عن عمر ما يخالفه: وقد سيرد برقم (٢٤).

دراسة الإسناد:

إسناد ابن أبي شيبة:

ابن إدريس : هو عبد الله الأودي الكوفي ، قال الحافظ[٢]: ثقة .

وابن نمير: هو عبد الله الهمداني الكوفي، قال الحافظ[٣]:ثقة.

وعبيد الله بن عمر: هو ابن حفص العمري المدني، قال الحافظ[٤]: ثقة ثبت.

ونافع: هو أبو عبد الله مولى ابن عمر، قال الحافظ [٥]: ثقة ثبت فقيه.

وابن عمر: هو عبد الله بن عمر بن الخطاب، وهو وأبوه عمر صحابيان.

الحكم عليه: موقوف صحيح.

إسناد **(ابن ماجه)**:

ابن جريج: هو ابن عبد الملك ابن عبد العزيز المكي، قال الحافظ [٦]: ثقة فقيه فاضل، وكان يدلس ويرسل. اهـ. وقد عنعن هاهنا.

---

(١) أخرجه ابن ماجه في" السنن" كتاب الطهارة ، باب في البول قاعداً، ج ١ ص ٢٠٦ ، رقم (٣٠٨) ، و أبو عوانة في "المستخرج " باب حظر الحلف في الآباء ج ٤ ص ٢٥ رقم (٥٨٩٨) ، و الحاكم في "المستدرك" ج ١ ص ٢٩٥ ، رقم (٦٦١) ، و تمام في" الفوائد" ج ١ ص ٣١٦ ، رقم (٧٩٦) ،و البيهقي في" السنن الكبرى" كتاب الطهارة، باب البول قاعداً ج ١ ص ١٦٥ ، رقم (٤٩٣) و ابن المنذر في" الأوسط"، باب ذكر اختلاف أهل العلم في البول قائماً ج ١ ص ٣٣٧ ، رقم (٢٨٤) ، و ابن عدي في "الكامل" ج ٧ ص ٤٠

(٢) ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص ٣٣٠

(٣) ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص ٣٦٠

(٤) ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص ٤٠٥

(٥) ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص ٥٨٨

(٦) ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص ٣٩٥

و عبد الكريم بن أبي المخارق : هو البصري ثم المكي ، قال الحافظ[1]: ضعيف .اهـ . وقد خالف عبيد الله ابن عمر فرفعه.

و بقية الإسناد كسابقه .

الحكم عليه: إسناده ضعيف. وقال الترمذي بعد الحديث رقم (١٢): إنما رفع الحديث عبد الكريم بن أبي المخارق وهو ضعيف عند أهل الحديث، ضعفه أيوب السختياني وتكلم فيه.

٢٠ – قال ابن بطال: وعن مجاهد أنه قال: ما بالَ رسولُ الله قائماً قطُّ إلا مرةً في كَثيبٍ أعْجَبه [2] .

التخريج:

أخرجه ابن أبي شيبة عن وكيع ، و مسدد عن يحيى [3]، كلاهما (وكيع و يحيى) عن زكريا، عن عبد العزيز بن رفيع ، عن مجاهد .

دراسة إسناد ابن أبي شيبة:

وكيع : هو ابن الجرّاح الرُّؤَاسي ، قال الحافظ [4]: ثقة حافظ .

و زكريا هو ابن أبي زائدة ، قال الحافظ [5]: ثقة ، و كان يدلس. وروى له الشيخان .وقال الذهبي: صدوق مشهور حافظ[6]. وقال أبو زرعة: صويلح يدلس كثيرا عن الشعبي. وقال

---

[1] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص ٣٩٣

[2] ابن بطال ، **شرح صحيح البخاري** ، ط٢، ج١ص ٣٣٤ .

[3] أخرجه ابن أبي شيبة في" المصنف" باب من رخص في البول قائماً ج ١ ص ١١٦ ، رقم (١٣٢٠) عن وكيع ، و مسدد .كما في " إتحاف الخيرة المهرة" ، باب البول قائماً ج ١ ص ٢٧٧ – عن يحيى

[4] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص ٦١١

[5] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص ٢٥١

[6] الذهبي في **الميزان** ،ط١ ،ج٢ص٧٣.

أبو حاتم: لين الحديث يدلس. وقال أبو داود: ثقة، لكنه يدلس([1]). وقال الحافظ: أكثر عن الشعبي وابن جريج ووصفه الدارقطني بالتدليس ([2]).اهـ. وروايته هاهنا ليست عن الشعبي.
و عبد العزيز بن رفيع أبو عبد الله : هو المكي ثم الكوفي ، قال الحافظ[3]: ثقة .

الحكم عليه : إسناده صحيح .

٢١ – قال ابن بطال: روي عن ابن مسعود أنه قال: من الجفاءِ أن تبولَ وأنتَ قائمٌ [4].

التخريج: أخرجه ابن أبي شيبة عن وكيع، عن سفيان، والطبراني من طريق أبي نعيم، عن شريك، كلاهما (شريك وسفيان) [5]عن عاصم بن أبي النجود، عن المسيب بن رافع قال: قال ابن مسعود: أربع من الجفاء ...، وذكر: أن تبول قائماً.

وأورده الترمذي، والحاكم، وابن المنذر [6]عن ابن مسعود. دون إسناد. وقال ابن المنذر: وروي ذلك عن الشعبي.

دراسة إسناد ابن أبي شيبة:

وكيع : هو ابن الجرّاح الرُّؤَاسي ، قال الحافظ [7]: ثقة حافظ

وسفيان : هو ابن سعيد الثوري ، قال الحافظ[1]: ثقة حافظ فقيه حجة.

---

[1] الذهبي في **الميزان** ،ط١ ،ج٢ص٧٣.

[2] ابن حجر، **طبقات المدلسين**، ط١،ص٣١.

[3] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٣٨٩

[4] ابن بطال ، **شرح صحيح البخاري** ، ط ٢ ،ج١ ص٣٣٤ .

[5] أخرجه ابن أبي شيبة في " المصنف " باب الرجل يمسح جبهته في الصلاة ج ١ ص ٤٠٩ ، رقم (٤٧١٦) عن وكيع ،عن سفيان ، و الطبراني في" الكبير" ج ٩ ص ٣٠٠ ، رقم (٩٥٠٣) من طريق أبي نعيم ،عن شريك ، كلاهما (شريك و سفيان)

[6] أورده الترمذي في "السنن" كتاب الطهارة، باب النهي عن البول قائماً، ج ١ ص ٦٣، و الحاكم في " المستدرك" ج١ ص ٢٩٠ ، و ابن المنذر في " الأوسط " باب ذكر اختلاف أهل العلم في البول قائماً ج ١ ص ٣٣٥ .

[7] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص ٦١١

وعاصم بن أبي النجود: هو ابن بهدلة الكوفي، قال الذهبي :هو في الحديث دون الثبت صدوق يهم. وقال: هو حسن الحديث ([٢]).وقال يحيى القطان: ما وجدت رجلا اسمه عاصم إلا وجدته ردئ الحفظ. وقال النسائي: ليس بحافظ. وقال الدارقطني: في حفظ عاصم شيء. وقال أبو حاتم: محله الصدق ، وقال ابن خراش: في حديثه نكرة.. وقال أحمد وأبو زرعة: ثقة([٣]). وقال الحافظ[٤]: صدوق له أوهام، حديثه في الصحيحين مقرون اهـ.

والمسيب بن رافع: هو الأسدي الكاهلي، قال الحافظ [٥]: ثقة.اهـ. وروايته عن ابن مسعود مرسلة[٦].

الحكم عليه: موقوف إسناده ضعيف لانقطاعه.

٢٢ – قال ابن بطال: وكرهه الحسن [٧].

التخريج :

أخرجه ابن أبي شيبة[٨]عن هشيم ، عن يونس ،عن الحسن : أنه كره البول قائماً.

دراسة الإسناد:

هشيم :هو ابن بشير السلمي الواسطي، قال الحافظ[٩]: ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال. وروى له الشيخان .

ويونس: هو ابن عبيد بن دينار العبدي البصري، قال الحافظ [١]: ثقة ثبت .

---

[١] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٢٧٨

[٢] الذهبي في **الميزان** ،ط١ ،ج٢ص٣٥٧.

[٣] الذهبي في **الميزان** ،ط١ ،ج٢ص٣٥٧.

[٤] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٣٢١

[٥] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٥٦١

[٦] ابن أبي حاتم ، **المراسيل** ،ط ١، ص٢٠٧

[٧] ابن بطال ، **شرح صحيح البخاري**، ج١ص٣٣٤ .

[٨] أخرجه ابن أبي شيبة في " المصنف " باب من كره البول قائماً ، ج ١ ص ١١٦ ، رقم (١٣٢٥)

[٩] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٦٠٣

و الحسن: هو ابن أبي الحسن البصري التابعي المشهور .

الحكم عليه: إسناده صحيح.

٢٣ – قال ابن بطال :وكان سعدُ بنُ إبراهيم لا يُجيز شهادةَ من بال قائماً [٢].

التخريج:

أخرجه وكيع [٣]عن الأحوص بن المفضل بن غسان ، عن أبيه ، عن أبي بكر بن مسعر ، عن ابن عيينة : أن سعد بن إبراهيم ، فذكره .

دراسة الإسناد : الأحوص بن المفضل بن غسان : هو الغلابي ، قال الدارقطني [٤]: ليس به بأس، كان قاضي البصرة .

و أبوه المفضل بن غسان : قال الخطيب[٥]: كان ثقة .

وأبو بكر بن مسعر: لم أقف له على ترجمة.

ابن عيينة: هو سفيان بن أبي عمران الهلالي المكي ، قال الحافظ[٦]: ثقة حافظ فقيه.

وسعد بن إبراهيم: هو ابن عبد الرحمن بن عوف الزهري، قال الحافظ[٧]: ثقة حجة. مات (١٨٥هـ).

الحكم عليه: ضعيف ،فيه أبو بكر بن مسعر: لم أقف له على ترجمة.

---

(١) ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٦٤٤

(٢) ابن بطال ، **شرح صحيح البخاري**، ط٢،ج١ ص٣٣٤

(٣) أخرجه وكيع في " أخبار القضاة " ج ١ ص ١٥٦.

(٤) السهمي ، **سؤالات السهمي للدارقطني**، ط١ ، ص١٧٩

(٥) الخطيب ، **تاريخ بغداد** ،ط١ ،ج١٥ص١٥٦ .

(٦) ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص ٢٧٨

(٧) ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص ١٢٨

٢٤ – قال ابن بطال: جاء عن عمر بن الخطاب أنه قال: البول قائما أحصن للدُّبر[١].

التخريج:

أخرجه ابن المنذر– ومن طريقه البيهقي[٢]– عن إسحاق ، عن عبد الرزاق ، عن ابن عيينة، عن مطرف ، عن سعيد بن عمرو بن سعيد ، قال : قال عمر ، فذكره .

وروي عن عمر ما يخالفه: وقد سلف برقم (١٩).

دراسة الإسناد:

إسحاق :هو ابن منصور الكَوْسَج ، قال الحافظ [٣]: ثقة ثبت .

وعبد الرزاق : هو ابن همّام الصنعاني ، قال الحافظ [٤]: ثقة حافظ، عمي في آخر عمره فتغير . روى له الشيخان .

و ابن عُيينة: هو سفيان الهلالي ، قال الحافظ[٥]: ثقة حافظ إمام حجة.

ومُطرِّف: هو ابن طَريف الكوفي ، قال الحافظ[٦]: ثقة .

و سعيد بن عمر بن سعيد: هو ابن العاص الأموي الدمشقي ، قال الحافظ[٧]: ثقة من صغار الثالثة، مات بعد العشرين و مئة .اهـ . ومثله لا يدرك عمر بن الخطاب.

الحكم عليه : إسناده ضعيف، لانقطاعه .

---

[١] ابن بطال ، **شرح صحيح البخاري**، ط٢،ج١ ص٣٣٥ .

[٢] أخرجه ابن المنذر في" الأوسط" باب ترك التباعد عن الناس عند البول ج ١ ص ٣٢٢ رقم (٢٥٣) – و من طريقه البيهقي في "السنن الكبرى " باب البول قاعداً ج ١ ص ١٦٥

[٣] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص ١٤٢

[٤] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص ٣٨٧

[٥] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص ٢٨٧

[٦] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص ٥٦٣

[٧] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص ٢٧٣

الإسناد الآخر:

ابن جُريج: هو عبد الملك بن عبد العزيز المكي، قال الحافظ[١]: ثقة فقيه، وكان يدلس ويرسل. اهـ. وقد صرح بالتحديث في روايتنا فانتفت شبهة التدليس.

وعبد الكريم بن أبي المخارق ،قال الحافظ: ضعيف(٢).

ونافع: هو أبو عبد الله المدني مولى ابن عمر، قال الحافظ[٣]: ثقة ثبت فقيه.

الحكم عليه: ضعيف لضعف عبد الكريم بن أبي المخارق .

٢٥ – قال ابن بطال : وروي عنه عليه السلام من مرسلِ عطاء و عبيد بن عمير[٤]: أنه بال جالساً، فدنا منه رجل فقال : تنحّى، فإنّ كلَّ بائلةٍ تَفيخُ . ويروى: تفيس.

التخريج:

أخرجه أبو عبيد القاسم بن سلام[٥]عن محمد بن ربيعة الكوفي الرُّؤاسي ، عن ابن جُريج ، عن عبد الله بن عُبيد بن عُمير ، رفعه : تنحَّ عني، فإن كلَّ بائلةٍ تفيخُ .

و أخرجه الحربي[٦]عن محمد بن يحيى الأزدي ، عن محمد بن القاسم ، عن طلحة بن عمرو ، عن عبد الله بن عبيد ، عن النبي صلى الله عليه و سلم : كل بائلة تفيخ .

و لم أقف عليه بلفظ : تفيس .

---

[١] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٣٩٥

[٢] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٣٩٣

[٣] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٥٨٨

[٤]كذا جاء في المطبوع من **شرح صحيح البخاري**، لابن بطال ط٢،ج ١ص٣٣٥: (مرسل عطاء وعبيد بن عمير). والذي في مصادر التخريج: عبد الله بن عبيد بن عمير.

[٥] أخرجه أبو عبيد القاسم بن سلام في "غريب الحديث" ج٣ ص ٢٣٨

[٦] أخرجه الحربي في "غريب الحديث" ج ٢ ص ٨٥٦

دراسة الإسناد :

إسناد أبي عبيد:

محمد بن ربيعة الكوفي الرؤاسي: هو الكلابي، وثقه ابن معين وأبو داود والدارقطني، وقال أبو حاتم :صالح الحديث([1])، وقال الحافظ [2]: صدوق.

وابن جريج: هو عبد الملك بن عبد العزيز المكي، قال الحافظ[3]: ثقة فقيه فاضل وكان يدلس ويرسل. اهـ. وقد روى هاهنا بالعنعنة.

وعبد الله بن عبيد بن عمير: هو الليثي المكي، قال الحافظ [4]: ثقة

الحكم عليه: إسناده ضعيف لإرساله، ولعنعنة ابن جريج.

إسناد الحربي:

محمد بن يحيى الأزدي: هو ابن عبد الكريم البصري، قال الحافظ[5]: ثقة.

ومحمد بن القاسم: هو الأسدي الكوفي، قال الحافظ[6]: كذّبوه.

وطلحة بن عمرو: هو المكي، قال الحافظ[7]: متروك.

وعبد الله بن عبيد: هو ابن عمير، كما سلف في الإسناد السابق، وهو ثقة.

الحكم عليه: مرسل ، في إسناده طلحة بن عمرو المكي ،وهو متروك.

شرح الغريب: تفيخ ، قال أبو عبيد: الإفاخة: الحدثُ. يعني من خروج الريح خاصةً[1] .

---

[1] ابن حجر، **تهذيب التهذيب** ، ط١ ، ج٩ ص١٦٣ .

[2] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص ٥٠٨

[3] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص ٣٩٥

[4] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص ٣٤٦

[5] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٥٤٢

[6] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٥٣٣

[7] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٣١٨

والمعنى : أن من يبول يخرج منه الريح [٢].

باب البول عند صاحبه والتستر بالحائط

٢٦ – قال ابن بطال:فالسنة: أن تَبتعدَ عنه لئلّا يَفيخَ ، كما روي عنه عليه السلام [٣].

التخريج: سلف تخريجه في الخبر الذي قبله .

الحكم عليه: ضعيف

باب البول عند سباطة قوم

---

[١] أبو عبيد ،**غريب الحديث** ،ط١ ،ج٣ ص ٢٣٩

[٢] ابن الأثير، **النهاية**، د ط ، ج١ص١٦٣

[٣] ابن بطال ، **شرح صحيح البخاري** ،ج ١ص٣٣٦ .

المبحث الثالث

تخريج الأحاديث من (باب غسل الدم) إلى (باب غسل المني وفركه وغسل ما يصيب المرأة)

باب غسل الدم

٢٧ – قال ابن بطال: قوله عليه السلام لأسماء في دم الحيض: " حِتِّيهِ ثم اقْرصِيهِ بالماء " [١].

التخريج:

أخرجه أبو داود، وابن حبان والطبراني من طريق **حماد بن سلمة**، والنسائي وابن خزيمة والطبراني من طريق **حماد بن زيد**، والشافعي، وابن راهويه، والحميدي، والترمذي، والدارمي وابن حبان، والطبراني والبيهقي من طريق **سفيان بن عيينة**، وابن خزيمة من طريق **يحيى بن سعيد ووكيع ومالك وأبي أسامة وأبي معاوية**[٢] ، جميعهم عن (هشام بن عروة، عن فاطمة ، عن أسماء)، بمثل إسناد البخاري الوارد في هذا الباب.

---

[١] ابن بطال، **شرح صحيح البخاري**، ط٢ ،ج١ ص٣٣٩ .

[٢] أخرجه أبو داود في "السنن "، كتاب الطهارة ، باب المرأة تغسل ثوبها الذي تلبسه في حيضها ، ج ١ ص ٢٧١ ، رقم (٣٦٢) ، وابن حبان في " صحيحه "كتاب الطهارة ، باب ذكر البيان بأن قوله صلى الله عليه و سلم : " ثم لتنضحه " أراد أن تنضح ما حوله لا نفس المغسول من دم الحيض، ج٤ ص ٢٤٣ ، رقم (١٣٩٨) ،والطبراني في "المعجم الكبير"ج٢٤ص ١٠٩ ،رقم (٢٨٨) من طريق حماد بن سلمة، و النسائي في " المجتبي "كتاب الطهارة ، باب دم الحيض يصيب الثوب ،ج ١ ص ١٥٥ ، رقم (٢٩٣)، و ابن خزيمة في " صحيحه "كتاب الطهارة، باب حتِّ دم الحيض من الثوب و قرصه بالماء و رش الثوب بعده ، ج ١، ص ١٧٣ ، رقم (٢٧٥) والطبراني في "المعجم الكبير"ج٢٤ص ١٠٩ ،رقم (٢٨٧) من طريق حماد بن زيد ، و الشافعي في " المسند " ج١ ص١٦٠ ، رقم (٢٨) ، وابن راهويه في "مسنده" ج٥ص١١٤ ، رقم (٢٢١٩)،و الحميدي في " المسند " ج١ ص ٣٢٢ ، رقم (٣٢٢) ، و

دراسة إسناد الحميدي: ابن عُيينة: هو سفيان الهلالي ، قال الحافظ[١]: ثقة حافظ إمام حجة.

وبقية الإسناد كإسناد البخاري

الحكم عليه: صحيح.

شرح الغريب : حُتّيه : أي حُكّيهِ . واقْرُصيهِ :القَرْص: الدَّلْك بِأطرافِ الأصابعِ والأظفار، مع صَبِّ الماءِ عليهِ حتَّى يذهب أثَرُه[٢]

٢٨ – قال ابن بطال:وقالت عائشة: لو حرّم اللهُ قليلَ الدمِ لتَتبّع الناسُ ما في العُروق، ولقد كنا نطبخ اللَّحم والبُرمة تَعْلُوها الصُّفرة[٣].

التخريج:

لم أقف له على تخريج.

وأورده ابن القصار المالكي في " عيون الأدلة في مسائل الخلاف بين فقهاء الأمصار" [٤]، وأبو بكر الصقلي في " الجامع لمسائل المدونة "[٥].دون إسناد.

والبُرمَة:القِدْر[١].

الترمذي في " سننه "كتاب الطهارة ، باب ما جاء في غسل دم الحيض من الثوب ، ج ١ ص ٢٥٤، رقم (١٣٨) ، والدارمي في" السنن " ص٢٨٧ ،رقم(٠١١٣٢) ،وابن حبان في " صحيحه " باب تطهير النجاسة ، ج ٤ ص ٢٤٧ ، رقم (١٣٩٦)، والطبراني في "المعجم الكبير"ج٢٤ص ١٠٩ ،رقم (٢٨٧) ،و البيهقي في " السنن الكبرى "كتاب الطهارة ، باب إزالة النجاسات بالماء دون سائر المائعات ج١ ص ٢٠ ، رقم (٣٧) من طريق ابن عيينة، و ابن خزيمة في " صحيحه "كتاب الطهارة، باب حتِّ دم الحيض من الثوب و قرصه بالماء و رش الثوب بعده ، ج ١، ص ١٧٣ ، رقم (٢٧٥) .

[١] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص ٢٨٧

[٢] ابن الأثير، **النهاية**، د ط ، ج١ص٣٣٧، و ج٤ ص٤٠

[٣] ابن بطال، **شرح صحيح البخاري**، ط٢،ج١ ص٣٤٠.

[٤] ابن القصار، **عيون الأدلة في مسائل الخلاف** ، د.ط ،ج١ ص٩٨٦

[٥] الصقلي ، **الجامع لمسائل المدونة** ، ط١، ج١ ص١٨٢

٢٩ – قال ابن بطال: وقال مجاهد: كان أبو هريرة لا يَرى بالقَطْرة والقطرتين بأساً في الصلاة[٢].

التخريج:

أخرجه أبو بكر الأثرم – و من طريقه ابن عبد البر [٣]– عن أبي بكر بن أبي شيبة ، قال : حدثنا شريك ، عن عمران بن مسلم ، عن مجاهد ، عن أبي هريرة ، به .

دراسة الإسناد:

أبو بكر بن أبي شيبة : هو عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الواسطي ثم الكوفي ، قال الحافظ ابن حجر [٤]: ثقة حافظ .

و شريك : هو ابن عبد الله النخعي القاضي ، قال الحافظ [٥]: صدوق يخطئ كثيراً ، تغيَّر حفظه منذ ولي القضاء في الكوفة . روى له مسلم في المتابعات .

و عمران بن مسلم : هو الفَزاري ، و يقال : الأزدي الكوفي ، قال أبو حاتم الرازي [٦]: شيخ . و تابعه عليه ابن حجر[٧].ولفظ" شيخ " ليس فيه دلالة على التعديل أو التجريح ، وقال أبو أحمد الزبيري : كان رافضياً ، جَرْو كلب[٨].

و مجاهد : هو ابن جبر المكي ، قال الحافظ[١]: ثقة . و هو تابعي، راويته عن أبي هريرة في الصحيحين .

---

[١] ابن الأثير، **النهاية**، د ط ، ج١ص١٢١

[٢] ابن بطال ، **شرح صحيح البخاري** ، ط٢،ج١ ص٣٤٠.

٢أخرجه أبو بكر الأثرم في " سننه ص ٢٦٦ ، رقم (١٥٥) – و من طريقه ابن عبد البر في " التمهيد " ج ٢٢ ص ٢٣١

[٤] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص ٣٥٤

[٥] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص ٣٠٠

[٦] ابن أبي حاتم الرازي ، **الجرح و التعديل** ط ١،ج ٦ ص ٣٠٥

[٧] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص ٤٦٠

[٨] المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال** ط١،ج ٢٢، ص ٣٥٥

الحكم عليه: إسناده ضعيف، من أجل شريك وعمران.

٣٠ – قال ابن بطال: تَنخَّم ابنُ أبي أوفى دماً في صلاته [٢].

التخريج :

علَّقه البخاري[٣]قال : وبزق ابن أبي أوفي ، فمضى في صلاته.

وأخرجه عبد الرزاق[٤] عن الثوري وابن عيينة، عن عطاء بن السائب، قال: رأيت عبد الله بن أبي أوفي بزق وهو يصلي، ثم مضى ولم يتوضأ.

وأخرجه ابن أبي شيبة[٥]عن عبد الوهاب الثقفي، عن عطاء بن السائب، قال: رأيت ابن أبي أوفي يبزق وهو يصلي ثم مضى في صلاته .

وأخرجه أبو بكر الأثرم[٦]من طريق سفيان بن عيينة، عن عطاء بن السائب: أنه رأى عبد الله ابن أبي أوفي يتنخم دماً عَبِيطاً وهو يصلي.

دراسة الإسناد:

إسناد عبد الرزاق:

الثوري: هو سفيان بن سعيد، قال الحافظ[٧]:ثقة حافظ حجة .

وابن عيينة: هو سفيان الهلالي ، قال الحافظ[٨]: ثقة فقيه حجة .

---

[١] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص ٥٤٩

[٢] ابن بطال ، **شرح صحيح البخاري** ، ط٢،ج١ ص٣٤٠.

[٣] علَّقه البخاري في " الصحيح "كتاب الطهارة ، باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين من القبل و الدبر ج١ ص٤٦

[٤] أخرجه عبد الرزاق في " المصنف " باب الرجل يبزق دماً، ج١ص١٤٨، (٥٧١)

[٥] أخرجه ابن أبي شيبة في " المصنف " باب الصفرة في البزاق فيها وضوء أم لا ؟ ج١ص١١٧، رقم (١٣٣٤)

[٦] أخرجه أبو بكر الأثرم في " سننه " باب الوضوء من الحجامة ص ٢٦٤،رقم (١١١)

[٧] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص ٢٧٨

[٨] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص ٢٧٨

وعطاء بن السائب: هو الثقفي الكوفي، قال الحافظ[١]: صدوق اختلط. روى له البخاري حديثا واحداً متابعة. وسماع السفيانين من عطاء قديم قبل الاختلاط [٢].

الحكم عليه : موقوف إسناده قوي ، من أجل عطاء السائب .

٣١- قال ابن بطال: وعَصَر ابنُ عمر بَثْرَةً، فخرج منها دمٌ وقيحٌ، فمَسَحه بيده، وصلَّى ولم يتوضَّأ [٣].

التخريج:

أخرجه ابن أبي شيبة– و من طريقه البيهقي– عن عبد الوهاب ،عن التيمي ،وأبو بكر الأثرم من طريق حماد ،عن حميد[٤]، كلاهما (التيمي وحميد)عن بكر بن عبد الله المزني :أن ابن عمر عصر بَثْرة في وجهه فخرج منها شيء من دم و قيح ، فمسحه بيده و صلى و لم يتوضأ .

دراسة الإسناد:

إسناد ابن أبي شيبة:

عبد الوهاب: هو ابن عطاء الخفاف،مختلف فيه، قال الذهبي : صدوق(٥). وقال ابن معين : ليس به بأس ، و قال مرةً : ثقة. وقال مرة : يكتب حديثه .وقال البخاري : ليس بالقوي عندهم ، وهو يحتمل. وقال النسائي : ليس بالقوي ، وقال أبو حاتم الرازي : يكتب حديثه

---

[١] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص ٤٢٢

[٢] المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال** ط١،ج ٢٠، ص ٩١

[٣] ابن بطال ، **شرح صحيح البخاري** ،ط٢،ج١ ص٣٤٠ .

[٤] أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف " في باب من كان يرخص فيه ولا يرى فيه وضوءاً، ج ١ ص١٢٨،رقم (١٤٦٩) – و من طريقه البيهقي في " السنن الكبرى " في كتاب الطهارة ،باب ترك الوضوء من خروج الدم من غير مخرج ،ج١ ص٢٢١ ، رقم (٦٦٧) – عن عبد الوهاب ،عن التيمي ،وأبو بكر الأثرم في " سننه " باب الوضوء من الحجامة ، ص ٢٦٥، رقم (١١٤) من طريق حماد ،عن حميد

[٥] الذهبي في **الميزان** ،ط١ ،ج٢ص٦٨٢.

، محله الصدق [١].قال الحافظ [٢]: صدوق ربما أخطأ، أنكروا عليه حديثا في العباس يقال دلسه عن ثور.اهـ .وروى له مسلم من روايته عن ابن أبي عروبة،وكان عالما به.

والتيمي: هو سليمان بن طَرْخان ، قال الحافظ[٣]: ثقة عابد .

وبكر بن عبد الله المزني، قال الحافظ[٤]: ثقة ثبت.

الحكم عليه: موقوف إسناده حسن من أجل عبد الوهاب، ثم يتقوى بالإسناد التالي فيكون صحيحا لغيره.

إسناد الأثرم:

حماد: هو ابن سلمة بن دينار البصري ، قال ابن حجر [٥]: ثقة عابد و تغير بأخرة .وقال أحمد بن حنبل : حماد بن سلمة أثبت الناس في حميد الطويل[٦] .

وحُميد: هو ابن أبي حميد الطويل البصري، قال الحافظ [٧]: ثقة.

وبقية الإسناد كسابقه.

الحكم عليه: إسناده صحيح.

٣٢- قال ابن بطال: روى ابن المبارك، عن المبارك بن فضالة، عن الحسن : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقتلُ القَمْلةَ في الصلاة [٨].

التخريج :

---

[١] المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال** ط١،ج ١٨، ص ٥١١

[٢] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص ٤٠٠

[٣] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص ٢٨٦

[٤] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص ١٦٥

[٥] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص ٢١٤

[٦] المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال** ط١،ج ٧، ص٢٥٩

[٧] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص ٢١٧

[٨] ينظر: ابن بطال، **شرح صحيح البخاري**، ط٢،ج١ ص.٣٤٠

أورده ابن عبد البر في التمهيد[١]قال : ذكر نعيم بن حماد عن ابن المبارك ، فذكره .

وأخرجه عبد الرزاق[٢]عن ابن التيمي ، عن أبيه ،عن الحسن قال : ليس في قتل القملة وضوء.

دراسة الإسناد:

إسناد نعيم:

نعيم بن حماد: هو أبو عبد الله المروزي، قال الحافظ[٣]: صدوق يخطئ كثيراً، روى له البخاري.

وابن المبارك: هو عبد الله المروزي، قال الحافظ [٤]: ثقة ثبت فقيه.

والمبارك بن فضالة، قال الحافظ [٥]: صدوق يدلس ويسوي. اهـ . وقد روى بالعنعنة.

والحسن: هو ابن أبي الحسن البصري ، قال الحافظ[٦]: ثقة فقيه فاضل مشهور .

الحكم عليه: ضعيف ، لإرساله و لعنعة المبارك، وسيرد صحيحاً من قول الحسن.

إسناد عبد الرزاق:

ابن التيمي: هو معتمر بن سليمان التيمي، قال الحافظ [٧]: ثقة.

وأبوه: هو سليمان بن طرخان التيمي، قال الحافظ[٨]: ثقة عابد.

---

[١] أورده ابن عبد البر في " التمهيد "دط،ج٢٢ ص٢٣٠

[٢] أخرجه عبد الرزاق في " المصنف " باب قتل القملة في الصلاة، ج١ ص٤٤٩ ، رقم (١٧٥٣)

[٣] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص ٥٩٤

[٤] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص ٣٥٤

[٥] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص ٥٤٨

[٦] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص ١٩٧

[٧] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص ٥٦٩

[٨] بن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٢٨٦

و الحسن: هو ابن أبي الحسن البصري، و قد سلف .

الحكم عليه :إسناده صحيح من قول الحسن.

٣٣- قال ابن بطال: ممن رأى فَرْكَ المنيِّ سعدُ بن أبي وقاص[١] .

التخريج:

أخرجه ابن أبي شيبة ، و الطحاوي [٢] من طريق هشيم ، قال: أخبرنا حصين ،عن مصعب بن سعد ، عن أبيه، أنه كان يفرك الجنابةَ من الثوب.

و أخرجه ابن المنذر[٣]من طريق أبي نعيم ، عن شريك ، عن عبد الملك بن عمير، عن مصعب بن سعد ،عن سعد : أنه كان يفرك المني من الثوب.

و أخرجه البيهقي[٤]من طريق شعبة ، عن منصور ، قال : سمعت مجاهداً يحدث عن مصعب بن سعد ، عن أبيه سعد : أنه كان يفرك الجنابة من ثوبه .

دراسة الإسناد:

إسناد ابن أبي شيبة:

هشيم: هو ابن بشير السلمي، قال الحافظ [٥]: ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال الخفي. روى له الشيخان اهـ. وقد صرح بالتحديث هاهنا فانتفت شبهة تدليسه.

وحصين: هو ابن عبد الرحمن السلمي، قال الحافظ[٦]: ثقة تغيّر حفظه في الآخر. اهـ.

---

[١] ابن بطال ، **شرح صحيح البخاري** ، ط٢،ج١ ص ٣٤١

[٢] أخرجه ابن أبي شيبة في " المصنف " باب من قال يجزيك أن تفركه من ثوبك، ج١ ص٨٣ ، رقم (٩١٨) ، والطحاوي في " شرح معاني الآثار " باب حكم المني هل هو طاهر أم نجس ؟ ج١ ص٥٢ ، رقم (٢٩٤)

[٣] أخرجه ابن المنذر في " الأوسط " باب ذكر اختلاف أهل العلم في المني يصيب المني ،ج٢ ص١٥٩ ، رقم (٧٢٣)

[٤] أخرجه البيهقي في " السنن " في باب المني يصيب الثوب ، ج٢ ص٥٨٦ ، رقم (٤١٧٧)

[٥] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص ٦٠٣

[٦] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص ٢٠٧

ومصعب بن سعد: هو ابن أبي وقاص الزهري، قال الحافظ[١]: ثقة.

الحكم عليه: موقوف صحيح.

الإسناد الثاني:

أبو نعيم : هو الفضل بن دكين الملائي، قال الحافظ [٢]: ثقة ثبت .

و شريك: هو ابن عبد الله النخعي القاضي ، قال الحافظ [٣]: صدوق يخطئ كثيراً .

و عبد الملك بن عمير : هو اللخمي الكوفي ، قال الحافظ [٤]: ثقة فصيح عالم ، تغير حفظه وربما دلس . روى له الشيخان .

و مصعب بن سعد ، سلف قبل قليل .

الحكم عليه: موقوف صحيح ، وهذا إسناد ضعيف لضعف شريك. ويتقوى بما قبله.

الإسناد الثالث:

شعبة: هو ابن الحجّاج العَتَكي، قال الحافظ[٥]: ثقة متقن.

ومنصور: هو ابن المعتمر السلمي، قال الحافظ [٦]: ثقة ثبت. ومصعب سلف قبل قليل.

الحكم عليه: موقوف صحيح.

باب غسل المني وفركه وغسل ما يصيب من المرأة

---

[١] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص ٥٦٢

[٢] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٤٧٥

[٣] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٣٠٠

[٤] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٣٩٦

[٥] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٣٠٠

[٦] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٥٧٦

٣٤- قال ابن بطال: قال ابن عباس: امْسَحْهُ بإذْخِرٍ أو خِرْقة، ولا تَغسِلْه إن شئتَ [١].

التخريج:

أخرجه عبد الرزاق عن سفيان الثوري ــ وابن أبي شيبة عن وكيع، والطحاوي من طريق أبي نعيم [٢] كلاهما (وكيع وأبو نعيم) عن سفيان ــ عن حبيب بن أبي ثابت ، عن سعيد بن جبير ،عن ابن عباس في المني قال : " امسحه بإذْخِرٍ " .

وأخرجه عبد الرزاق – ومن طريقه ابن المنذر[٣]ــ عن ابن جريج، أخبرني عطاء ، أنه سمع ابن عباس يقول : " إذا احتلمت في ثوبك فامسحه بإذخرة أو خرقة ولا تغسله إن شئت ،إلا أن تقذره أو تكره أن يرى في ثوبك " .

وأخرجه عبد الرزاق عن ابن عيينة ، و الطحاوي من طريق شعبة [٤]، كلاهما عن عمرو بن دينار ،عن عطاء ، عن ابن عباس في المني يصيب الثوب، فقال : إن لم تقذره فأمطه بإذخرة .

و أخرجه الشافعي – و من طريقه البيهقي[١] – عن سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار وابن جريج، عن عطاء ، عن ابن عباس ، بلفظ : أَمِطْهُ عنك ، قال أحدهما: بعود أو إذخر ، فإنما هو بمنزلة البصاق أو المخاط .

---

[١] ابن بطال، **شرح صحيح البخاري**، ط٢،ج١ ص ٣٤١.

[٢] أخرجه عبد الرزاق في " المصنف " باب الثوب يصيبه المني ج١ ص٣٦٨ ، رقم (١٤٤٠) عن سفيان الثوري ، و ابن أبي شيبة في "المصنف" باب من قال: يجزيك أن تفركه من ثوبك ، ج١ ص٨٣ ، رقم (٩٢٣) عن وكيع ، و الطحاوي في " شرح معاني الآثار " باب حكم المني هل هو طاهر أم نجس ؟ ج١ ص٥٢ ، رقم (٢٩٨) من طريق أبي نعيم

[٣] أخرجه عبد الرزاق في " المصنف " باب الثوب يصيبه المني ، ج١ص٣٦٨ ، رقم (١٤٣٨) – ومن طريقه ابن المنذر في" الأوسط في السنن " باب ذكر اختلاف اهل العلم في المني يصيب الثوب، ج٢ص١٥٩ ، رقم (٧٢٢)

[٤] أخرجه عبد الرزاق في" المصنف" باب الثوب يصيبه المني ج١ص٢٦٧، رقم (١٤٣٧) عن ابن عيينة ، و الطحاوي في " شرح معاني الآثار " باب حكم المني هل هو طاهر أم نجس ؟ ج١ ص٥٢ ، من طريق شعبة

و أخرجه ابن أبي شيبة عن هُشيم ، و الدارقطني من طريق وكيع [٢]، كلاهما عن ابن أبي ليلى و الحجاج ، عن عطاء ، عن ابن عباس في الجنابة تصيب الثوب ، قال : إنما هو كالنخامة ، أو النخاعة ، أمطه عنك بخرقة أو بإذخرة . و لم يذكر الدار قطني : حجاجاً .

دراسة الإسناد :

إسناد عبد الرزاق الأول: سفيان : هو ابن سعيد الثوري ، قال الحافظ[٣]: ثقة حافظ فقيه .

وحبيب بن أبي ثابت ، قال الحافظ[٤]: ثقة فقيه جليل ، و كان كثير الإرسال و التدليس . ولم يذكروا أنه أرسل أو دلس عن سعيد،بل روايته عن سعيد بن جبير ثابتة في الصحيحين ،ولذلك صححه العيني.

و سعيد بن جبير ، تابعي مشهور، قال الحافظ[٥]: ثقة ثبت فقيه .

الحكم عليه : موقوف صحيح . وقال العيني [٦]: إسناده صحيح .

إسناد عبد الرزاق الثاني:

ابن جُريج: هو عبد الملك بن عبد العزيز المكي، قال الحافظ[٧]: ثقة فقيه، وكان يدلس ويرسل. اهـ. وقد صرح بالتحديث في روايتنا فانتفت شبهة التدليس.

وعطاء: هو ابن أبي رباح المكي، قال الحافظ[١]: فقيه فاضل لكنه كثير الإرسال . اهـ . لكن روايته عن ابن عباس مشهورة معروفة .

---

[١] أخرجه الشافعي في " مسنده " ج١ ص١٥٩ ، رقم (٢٦) – و من طريقه البيهقي في "السنن" باب المني يصيب الثوب، ج٢ ص٥٨٦ ، رقم (٤١٧٥)

[٢] أخرجه ابن أبي شيبة في " المصنف " باب من قال: يجزيك أن تفركه من ثوبك ج١ ص٨٣ ، رقم (٩٢٤) عن هشيم ، و الدار قطني في " السنن " باب ما ورد في طهارة المني و حكمه رطباً ،ج١ ص٢٢٥ ، رقم (٤٤٨) من طريق وكيع

[٣] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٢٧٨

[٤] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص١٨٨

[٥] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٢٦٨

[٦] العيني ، **نخب الأفكار**، ط١،ج١ ص٤٦٧ .

[٧] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٣٩٥

الحكم عليه : موقوف صحيح .

إسناد عبد الرزاق الثالث:

ابن عيينة ، هو سفيان الهلالي ، قال الحافظ[٢]: ثقة حافظ فقيه إمام حجة .

و عمرو بن دينار : هو المكي ، قال الحافظ[٣]: ثقة ثبت .

و شعبة : هو ابن الحجاج العَتَكي، قال الحافظ [٤]: ثقة حافظ متقن.

وتمام الإسناد كسابقه.

الحكم عليه : موقوف صحيح .

إسناد الشافعي:

ابن عيينة و عمر بن دينار و ابن جريج ، و عطاء ، سلف الكلام عليهما فيما قبله ، وهم ثقات

الحكم عليه: موقوف صحيح .

إسناد ابن أبي شيبة: هشيم و وكيع وعطاء ، سلف الكلام عليهم .

و حجاج : هو ابن أرطاة القاضي ،وقال أحمد: كان من الحفاظ. وقال ابن معين: ليس بالقوي، وهو صدوق يدلس. وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال الدارقطني وغيره: لا يحتج به. وَقَال أَبُو زُرْعَة: صدوق، مدلس.وقال أَبو حاتم: صدوق، يدلس عن الضعفاء يكتب حديثه، فإذا قال: حدَّثنا، فهو صالح لا يرتاب في صدقه وحفظه إذا بين السماع، لا يحتج بحديثه (٥).قال الحافظ[١]: صدوق كثير الخطأ و التدليس .

---

[١] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٤٢٢

[٢] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٢٧٨

[٣] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٤٥١

[٤] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٣٠٠

[٥] انظر:الذهبي في **الميزان** ،ط١ ،ج١ص٤٥٨.

و ابن أبي ليلى : هو محمد بن عبد الرحمن ، قال الحافظ[٢]: صدوق سيئ الحفظ جداً .

الحكم عليه : إسناده ضعيف .

شرح الغريب: الإذخر: حشيش طيب الرائحة يسقف به البيوت فوق الخشب[٣].

٣٥ – قال ابن بطال: و ذلك ما رواه شعبة، عن الحاكم، عن إبراهيم، عن همام بن الحارث[٤] : أنه نزل على عائشة رضي الله عنها فاحتلم، فرأتهُ جاريةٌ لعائشة و هو يغسل أثرَ الجنابة من ثوبه ، فأخبرت بذلك عائشة ، فقالت عائشة : لقد رأيتُني مع النبي عليه السلام و ما أزيد على أن أَفرُكه في ثوب النبي .

التخريج:

أخرجه الطيالسي، وابن الجعد [٥]عن شعبة، بهذا الإسناد.

و أخرجه أحمد، وأبو داود، و النسائي ، و ابن خزيمة ، و الطحاوي من طرق [٦]عن شعبة ، بهذا الإسناد .

و أخرجه مسلم ، و النسائي[١] من طريق منصور ، عن إبراهيم ، به مختصرا .

---

[١] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص١٩٠

[٢] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٥٢٢

[٣] ابن الأثير، **النهاية**، د ط ، ج١ص٣٣

[٤] جاء في مطبوع **شرح صحيح البخاري** ،لابن بطال ، ج١ص٣٤١ : عن همام عن الحارث . وهو تصحيف ، والمثبت من المصادر

[٥] أخرجه الطيالسي في " مسنده " ج ٣ ص ٢٩ ، رقم (٨٥٠٤) ، و ابن الجعد في " مسنده " ص ٤٧ " رقم (١٧٩)

[٦] أخرجه أحمد في " مسنده " ج ٤١ ص ٤١٥ ، رقم (٢٤٩٣٩) و أبو داود في " السنن "كتاب الطهارة، باب المني يصيب الثوب ، ج ١ ص ٢٧٥ ، رقم (٣٧١) ، و النسائي في " المجتبى "كتاب الطهارة ، باب فرك المني ،ج ١ ص ١٥٦ ، رقم (٢٩٧) ، و ابن خزيمة في " صحيحه "كتاب الطهارة ، باب ذكر الدليل على أن المني ليس بنجس ، ج ١ ص ١٤٥ ، رقم (٢٨٨) ، و الطحاوي في " شرح معاني الآثار "كتاب الطهارة ، باب حكم المني هل هو طاهر أم نجس ؟ ج ١ ص ٤٨ ، رقم (٢٦٣) و (٢٦٤)

دراسة الإسناد :

شعبة : هو ابن الحجّاج العَتَكي ، قال الحافظ[٢]: ثقة حافظ متقن.

والحكم: هو ابن عُتيبة الكوفي، قال الحافظ[٣]: ثقة ثبت فقيه.

وإبراهيم: هو ابن يزيد النخعي ، قال الحافظ[٤]: ثقة .

و همام بن الحارث: هو النخعي ، قال الحافظ [٥]: ثقة

وقد تابع شعبة: منصور بن المعتمر عند مسلم كما سلف.

الحكم عليه: صحيح.

٣٦ – قال ابن بطال: وروى الأوزاعي عن يحيى بن سعيد، عن عَمْرة، عن عائشة قالت: كنتُ أفركُ المنيَّ من ثوبِ رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان يابساً، وأغسلهُ إذا كان رَطْباً [٦].

التخريج:

أخرجه أبو عوانة ، و الطحاوي ، و الدار قطني ، و ابن الجوزي [٧]من طريق الحميدي عبد الله بن الزبير ، عن بشر بن بكر ، عن الأوزاعي ، بهذا الإسناد .

---

[١] أخرجه مسلم في " صحيحه "كتاب الطهارة ، باب حكم المني ، ج ١ ص ٢٣٩ ، رقم (٢٨٨) ، و النسائي في " المجتبى "كتاب الطهارة ، باب فرك المني من الثوب ، ج ١ ص ١٥٦ ، رقم (٢٩٨)

[٢] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٣٠٠

[٣] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٢١٢

[٤] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص١٣٤

[٥] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٦٠٤

[٦] ابن بطال ، **شرح صحيح البخاري** ، ط٢،ج١ ص ٣٤١ .

[٧] أخرجه أبو عوانة في " المستخرج " باب بيان تطهير الثوب الذي يصلي فيه من المني ،ج ٢ ص ٣٢٤ ، رقم (٥٩٩) ، و الطحاوي في " شرح معاني الآثار " باب حكم المني هل هو طاهر أم نجس ؟ ج ١ ص ٤٩ ، رقم (

دراسة الإسناد :

الحميدي : عبد الله بن الزبير ، قال الحافظ[١]: ثقة حافظ فقيه .

و بِشر بن بكر : هو التِّنِّيسي البَجلي ، قال الحافظ [٢]: ثقة يغرب .

والأوزاعي : هو عبد الرحمن بن عمرو ، قال الحافظ [٣]: ثقة جليل .

و يحيى بن سعيد : هو الأنصاري ، قال الحافظ[٤]: ثقة ثبت .

وعَمْرة: هي بنت عبد الرحمن بن سعد بن زرارة الأنصارية، قال الحافظ[٥]: أكثرت عن عائشة ، ثقة .

الحكم عليه : الحديث صحيح بمجموع طرقه، ورجال هذا الإسناد ثقات، إلا أن البزار أعله بالإرسال ، قال الزيلعي[٦]: ورواه البزار في " مسنده "، و قال: لا يعلم أسنده عن عائشة إلا عبد الله بن الزبير هذا، ورواه غيره عن عمرة مرسلاً. انتهى. ولذا ضعفه النووي [٧] .

هذا وإن أعله البزار بالإرسال ، إلا أن الحافظ ابن حجر [٨] قال : قد ورد الأمر بفركه من طريق صحيحة ، رواه ابن الجارود ، ثم ساق إسناده من طريق منصور ، عن إبراهيم ، عن

---

٢٧٥) ، و الدار قطني في " السنن " باب ما ورد في طهارة المني و حكمه رطباً ، ج ١ ص ٢٢٦ ، رقم (٤٤٩) ، و ابن الجوزي في " التحقيق " في مسألة الآدمي ج ١ ص ١٠٧ ، رقم (٩٣)

[١] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٣٣٨

[٢] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص١٦١

[٣] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٣٨٠

[٤] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٦٢٢

[٥] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٧٦٩

[٦] الزيلعي، **نصب الراية**، ط١ ، ج ١ ص ٢٠٩

[٧] النووي ، **المجموع** ،د ط، ج ٢، ص ٥٥٤

[٨] ابن حجر ، **التلخيص الحبير** ، ط ١ج ١ ص ١٧٥

همام بن الحارث ، وقال : و هذا الحديث قد رواه مسلم [١]اهـ . وقد سلف هذا الحديث عندنا برقم (٣٥) ، وانظر الآتي برقم (٣٦).

وأخرجه مسلم أيضاً [٢]من حديث عائشة، وفيه :قالت: «فلو رأَيتَ شيْئًا غسلتهُ لقد رأيْتُنِي وإِنِّي لأَحُكُّهُ منْ ثوبِ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم يابسًا بِظُفُرِي».

و قال الحافظ أيضا[٣]: أما الأمر بغَسْلِه فلا أصل له ، ثم قال :وقد روى البخاري من حديث سليمان بن يسار، عن عائشة: أن النبي – صلى الله عليه وسلم – كان يغسل المني، ثم يخرج إلى الصّلاة في ذلك الثوب، وأنا انظر إلى أثر الغسل فيه[٤].ا هـ.

٣٧– قال ابن بطال:ما رواه حماد بن سلمة، عن حماد بن زيد[٥]، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة قالت: كنتُ أفركُه من ثوبِ النبي صلى الله عليه وسلم ثم يُصلي فيه[٦].

التخريج:

أخرجه أبو داود، والطحاوي[٧] من طريقين، عن حماد بن سلمة، عن حماد، بهذا الإسناد. وحماد شيخ ابن سلمة غير منسوب عندهما .

وأخرجه مسلم[٨] من طرق عن إبراهيم النخعي، عن الأسود وآخرين عن عائشة، به.

دراسة الاسناد:

---

[١] أخرجه مسلم في صحيحه ،كتاب الطهارة، باب حكم المني ،ج١ ص ٢٣٩ ، رقم (٢٨٨)

[٢] أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الطهارة، باب حكم المني ج١ ص ٢٣٩ ، رقم (٢٩٠)

[٣] ابن حجر ، **التلخيص الحبير** ، ط١ ج ١ ص ١٧٥

[٤] أخرجه البخاري في صحيحه ،كتاب الطهارة ، باب غسل المني وفركه ، ج١ ص٥٥ ، رقم (٢٣١)

[٥] كذا في مطبوع **شرح صحيح البخاري** ،ط٢،ج١ ص٣٤٢ : حماد بن زيد ، ولعله سبق قلم ، انظر التخريج.

[٦] ابن بطال ، **شرح صحيح البخاري** ،ط٢،ج١ ص٣٤٢ .

[٧] أخرجه أبو داود في "السنن" كتاب الطهارة، باب المني يصيب الثوب، ج١ ص٢٧٦ رقم (٣٧٢) ، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" كتاب الطهارة، باب حكم المني هل هو طاهر أم نجس؟ ج١ ص١٥٠ رقم (٢٨٦)

[٨] أخرجه مسلم في "صحيحه" كتاب الطهارة، باب حكم المني، ج١ ص٢٣٩، رقم (٢٨٨) (١٠٦)، (١٠٧)

حماد بن سلمة: هو البصري، قال الحافظ[١]: ثقة عابد.

وحماد شيخ ابن سلمة: هو ابن أبي سليمان الكوفي ، كما عيَّنه الحافظ المزي في "تحفة الأشراف"[٢] . وليس لحماد بن زيد رواية عن إبراهيم النخعي.

وقال الحافظ [٣]: فقيه له أوهام . اهـ. وقال الذهبي [٤]: ثقة إمام مجتهد. اهـ.

وإبراهيم: هو ابن يزيد النخعي، قال الحافظ[٥]: ثقة إلا أنه يرسل كثيرا.

و الأسود بن يزيد : هو النخعي ،قال الحافظ [٦]: مخضرم ثقة .

وهذا متابع بما أخرجه مسلم كما سلف.

الحكم عليه: صحيح.

٣٨- قال ابن بطال :روى محمد بن عجلان، عن المغيرة[٧]، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله: "إذا وَطِئَ أحدُكم الأذى بخُفّيه – أو بنَعْليه – فطهورُهما التُّراب".

التخريج:

أخرجه أبو داود، و البزار وابن خزيمة، والطحاوي، وابن حبان، والعقيلي ، والحاكم، والبيهقي[١] من طريق محمد بن كثير الصنعاني، عن الأوزاعي، عن محمد بن عجلان، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري ، عن أبيه ، عن أبي هريرة.

---

[١] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٢١٤

[٢] المزي ، **تحفة الأشراف** ، ط ١،ج١١ ص٣٥٤ .

[٣] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٢١٤

[٤] الذهبي ، **الكاشف** ، ط ١ ،ج١ ص ٣٤٩

[٥] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص١٤٣

[٦] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص١٥٠

[٧] كذا في **شرح صحيح البخاري** لابن بطال ،ط٢،ج١ ص٣٤٢، ولعله تصحف عن : المقبري ، كما سيرد في التخريج.

وأخرجه أبو داود ، وابن حبان، والحاكم والبيهقي وابن المنذر[٢] من طرق عن الأوزاعي ،قال : أنبئت أن سعيد بن أبي سعيد المقبري ، عن أبيه ، عن أبي هريرة، به.

دراسة الإسناد حسبما ورد في مصادر التخريج:

محمد بن كثير الصنعاني: هو المصيصي، قال الحافظ[٣]: صدوق كثير الغلط.روى له أصحاب السنن سوى ابن ماجه

و الأوزاعي: هو عبد الرحمن بن عمرو، قال الحافظ [٤]: ثقة جليل.

ومحمد بن عجلان: هو المدني، قال الحافظ[٥]: صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة .وهذا الحديث منها كما سيرد.ثم إن مسلما انتقى له.

وسعيد بن أبي سعيد المقبري، قال الحافظ [٦]:ثقة.

وأبوه أبو سعيد :هو كيسان المقبري، قال الحافظ [٧]: ثقة ثبت.

---

[١] أخرجه أبو داود في" السنن" كتاب الطهارة ، باب الأذى يصيب النعل،ج١ص٢٨٧، رقم(٣٨٦)، و البزار في "البحر الزخار" ج١٥ ص١٣١، رقم(٨٤٣٥) وابن خزيمة في "صحيحه " كتاب الطهارة، باب ذكر وطء الأذى اليابس بالخف والنعل ،ج١ص١٤٨، والطحاوي في" شرح معاني الآثار" كتاب الطهارة، باب حكم المني هل هو طاهر أم نجس ج١ص٥١،رقم٢٨٩، وابن حبان في "صحيحه" كتاب الطهارة، باب ذكر خبر أوهم من لم يحكم صناعة العلم أن الأوزاعي لم يسمع هذا الخبر من سعيد المقبري،ج٤ص٢٥٠،رقم (١٤٠٤)،والعقيلي في "الضعفاء" ج٢ص٢٦١، والحاكم في" المستدرك" كتاب الطهارة، ج١ص٢٧١، رقم (٥٩٠)، والبيهقي في" السنن "كتاب الطهارة، باب طهارة الخف والنعل، رقم(٤٢٤٧)

[٢] أخرجه أبو داود في "السنن" كتاب الطهارة، باب الأذى يصيب النعل ج١ص٢٨٦ رقم(٣٨٥)، وابن حبان في "صحيحه "كتاب الطهارة ،باب ذكر الإخبار أن النعال إذا وطئت في الأذى،ج٤ص٢٤٩،رقم (١٤٠٣)، والحاكم في "المستدرك "ج١ص٢٧٢، رقم(٥٩١) والبيهقي في "السنن " كتاب الطهارة، باب طهارة الخف والنعل ج١٢ص٦٠٣ رقم(٢٤٦) وابن المنذر في "الأوسط "باب ذكر تطهير الخفاف والنعال من النجاسات ج٢ص١٦٨ رقم(٧٣٤)

[٣] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٥٣٤

[٤] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٣٨٠

[٥] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٥٢٦

[٦] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٢٧٠

[٧] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٤٩٣

الحكم عليه: إسناده ضعيف لضعف محمد بن كثير الصنعاني. وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم، فإن محمد بن كثير الصنعاني هذا صدوق وقد حُفظ في إسناده ذكر محمد بن عجلان و لم يخرجاه .وسكت عنه الذهبي . لكن محمد بن كثير الصنعاني لم يخرج له مسلم وروى له أصحاب السنن سوى ابن ماجه، وهو ضعيف.

هذا وقد خالف محمد بنَ كثير جماعةٌ _كما في الطريق الثاني _ فرووه عن الأوزاعي بإسقاط: محمد بن عجلان ، وعندهم : قال الأوزاعي: أُنبئت أنه سعيداً، وهذا يدل على انقطاع الإسناد.

وقال عبد الحق الإشبيلي[1]: اختلف في إسناد هذا الحديث اختلافا كثيراً، وحديث أبي سعيد الذي قبله هو الصواب، على أن حديث أبي هريرة قد أسنده محمد بن كثير عن الأوزاعي، عن ابن عجلان، عن سعيد بن أبي سعيد، عن أبيه عن أبي هريرة .

وخطّأه ابن القطان الفاسي[2] في استدراكه هذا، وضعَّفه بمحمد بن كثير.

وضعفه أيضا ابن الملقن[3] ، والبيهقي كما في "مختصر الخلافيات "[4].

---

[1] عبد الحق الاشبيلي ، **الأحكام الوسطى** ، ط١ ، ج١ ص٢٤٠

[2] ابن القطان الفاسي ، **بيان الوهم والإيهام** ، ط١ ، ج٥ ص١٢٦

[3] ابن الملقن ، **البدر المنير**، ط١، ج٤ ص١٢٨

[4] ابن فرح الإشبيلي ، **مختصر الخلافيات** ، ط١، ج ١ص١٢٦

المبحث الرابع

في تخريج الأحاديث من (باب إذا غسل الجنابة أو غيرها فلم يذهب أثره) إلى (باب لا يبول في الماء الدائم)

باب إذا غسل الجنابة أو غيرها فلم يذهب أثره

٣٩- قال ابن بطال : يروى عن ابن عمر: أنه كان إذا وجد دماً في ثوبه فغسله فبقي أثرُه، دعا بجَلَمَين فقَطَعَه.

التخريج:

أورده ابن المنذر بهذا اللفظ.[١]

وأخرجه ابن أبي شيبة [٢]عن ابن نمير ، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع ، عن ابن عمر: أنه رأى في ثوبه دماً فغسله، فبقي أثره أسود، ودعا بمقص فقصه فقرضه .

وأخرجه ابن المنذر[٣]من طريق حجاج، عن حماد ،عن أيوب وعبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر بمثل سابقه.

دراسة الإسناد:

إسناد ابن أبي شيبة:

ابن نُمير: هو عبد الله الهمداني الكوفي، قال الحافظ [٤]:ثقة.

وعبيد الله بن عمر: هو العمري، قال الحافظ[١]: ثقة ثبت

---

[١] أورده ابن المنذر في " الأوسط " باب ذكر الدم يغسل فيبقى أثره ،ج٢ ص١٤٨

[٢] وأخرجه ابن أبي شيبة في " المصنف " باب في الدم يغسل من الثوب فيبقى أثره ،ج١ ص١٨٠ رقم (٢٠٧٣)

[٣] أخرجه ابن المنذر في "الأوسط" في الباب السابق ج٢ ص١٤٨

[٤] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٣٦٠

ونافع: هو أبو عبد الله المدني مولى ابن عمر، قال الحافظ[٢]: ثقة ثبت فقيه.

الحكم عليه: موقوف صحيح

إسناد ابن المنذر:

حجاج: هو ابن المِنْهال الأَنْماطي البصري، قال الحافظ[٣]: ثقة

وحماد: هو ابن سلمة البصري، قال الحافظ [٤]: ثقة عابد

وأيوب: هو ابن أبي تَمِيْمة السَّخْتياني، قال الحافظ [٥]: ثقة ثبت حجة.

وباقي الإسناد كسابقه.

الحكم عليه: موقوف صحيح

قوله :بجَلَمتين: أي شفرتين، كالمِقَصّ [٦].

٤٠ – قال ابن بطال:روي عن عائشة : أنّها صلّت في ثوب كان فيه دمٌ فبقي أثرُه [٧].

التخريج:

لم أقف عليه في المصادر الحديثية .

ونفى الحافظ [٨] أن يكون هناك حديث عن عائشة فيه أنها صلت بثوب الحيض.

---

[١] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٤٠٥

[٢] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٥٨٨

[٣] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص١٩١

[٤] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٢١٤

[٥] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص١٥٦

[٦] ابن الأثير، **النهاية في غريب الحديث**، د.ط ،ج١ص٢٩٠

[٧] ابن بطال ، **شرح صحيح البخاري** ،ط٢ ، ج١ ص٣٤٥ .

[٨] ابن حجر، **فتح الباري** ، ط١ ، ج ١ ص ٤١٣

و أخرجه _ دون ذكر الصلاة _ أحمد ، و أبو داود[١]من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث ، عن أبيه ، عن أم الحسن – يعني جدة أبي بكرة العدوي – عن معاذة ، قالت : سألت عائشة عن الحيض يصيب ثوب الدم ، قالت : تغسله ، فإن لم يذهب أثره فلتغيره بشيء من صفرة ، قالت : و لقد كنت أحيض عند رسول الله.

و ليس فيه ما يدل على أنها صلت فيه .

و أخرجه ابن المنذر [٢]من طريق يحيى بن محمد ، عن أبي الربيع، ومن طريق حماد ، عن عاصم ، عن معاذة: أنها سألت عائشة ، فذكر نحو سابقه .

و أخرجه ابن أبي شيبة [٣]عن وكيع ، عن علي بن المبارك ، عن كريمة ابنة همام قالت : سمعت عائشة و سئلت عن دم الحيض يصيب الثوب ، فذكره بنحوه .

دراسة الإسناد :

إسناد أحمد:

عبد الصمد بن عبد الوارث:هو العنبري البصري ،وهو ثقة واحتج به الشيخان. وقال أبو أحمد صدوق صالح الحديث ،وقال ابن سعد :كان ثقة إن شاء الله .وقال الحاكم :ثقة مأمون وقال ابن قانع: ثقة يخطىء. ونقل ابن خلفون توثيقه عن ابن نمير ،وقال علي بن المديني: عبد الصمد ثبت في شعبة(٤). وقال الحافظ [٥]: صدوق، ثبت في شعبة . اهـ .

وعبد الوارث : هو ابن سعيد العنبري البصري ، قال الحافظ[٦]: ثقة ثبت .

---

[١] أخرجه أحمد في " مسنده " ج ٣ ص ٢٢٥ ، رقم (٢٦١٢٦) ، و أبو داود في " السنن "كتاب الطهارة ، باب المرأة تغسل ثوبها الذي تلبسه في حيضها ج ١ ص ٢٦٧و ٢٦٨ ، رقم (٣٥٧)

[٢] أخرجه ابن المنذر في " الأوسط " باب ذكر الدم يغسل فيبقى أثره ج٢ ص ١٤٨ من طريق يحيى بن محمد ، عن أبي الربيع، و(٧٠٨) من طريق حماد.

[٣] أخرجه ابن أبي شيبة في " المصنف " باب في الدم يغسل من الثوب فيبقى أثره ج ١ ص ١٨٠ ، رقم (٢٠٧٦)

[٤] ابن حجر، **تهذيب التهذيب** ، ط١ ، ج٦ ص٣٢٧.

[٥] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٣٨٨

[٦] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٣٩٩

وأم الحسن جدة أبي بكر العدوي ، قال الحافظ[١]: لا يعرف حالها .

و معاذة: هي بنت عبد الله العدوي ، قال الحافظ[٢]: ثقة .

الحكم عليه : موقوف صحيح، وهذا إسناد ضعيف لجهالة أم الحسن، لكن يتقوى بالإسناد التالي فيصح.

إسناد ابن المنذر:

يحي بن محمد : هو ابن البختري الحِنَّائي ، قال الخطيب[٣]: كان ثقة .

وأبو الربيع : هو سليمان بن داود الزَّهراني ، قال الحافظ[٤]: ثقة .

وحماد: هو ابن زيد، الأزدي البصري، قال الحافظ[٥]: ثقة ثبت فقيه .

وعاصم : هو ابن سليمان الأحول ، قال الحافظ [٦]: ثقة .

وبقية الإسناد كسابقه

الحكم عليه: موقوف صحيح.

إسناد ابن أبي شيبة:

وكيع : هو ابن الجرّاح الرُّؤاسي ، قال الحافظ[٧]: ثقة حافظ .

علي بن المبارك : هو الهُنائي ، قال الحافظ[٨]: ثقة .

---

(١) ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٧٧٦

(٢) ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٧٧٢

(٣) الخطيب ، **تاريخ بغداد** ، ط١،ج١٦ص٣٣٨

(٤) ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٢٨٥

(٥) ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٢١٤

(٦) ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٣٢١

(٧) ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٦١١

(٨) ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٤٣٦

وكريمة ابنة همام قال الحافظ[1]:مقبولة .اهـ . وقد روى عنها جمع و لم يؤثر عنها جرح ولا تعديل، فهي مستورة ، وقد توبعت ، فحديثها حسن .

الحكم عليه : موقوف إسناده حسن .وانظر الإسناد قبله.

٤١ – قال ابن بطال:عن عَلْقمة مثله [2].

أخرجه ابن أبي شيبة وأبو نعيم [3]من طريق أبي معاوية ، عن الأعمش ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، قال : أصاب ثوبه من دم معضَّد ، قال : فغسله فلم يذهب أثره، قال :و كان يصلي فيه ويقول : إنه ليزيده إلي حُبّاً من دمٍ مُعَضّد .

دراسة الإسناد :

أبو معاوية: هو محمد بن خازم الضرير ، قال الحافظ[4]: ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش .

و الأعمش : هو سليمان بن مَهْران الأسدي الكوفي ، قال الحافظ[5]: ثقة حافظ .

و إبراهيم :هو ابن يزيد النخعي ، قال الحافظ [6]: ثقة .

وعلقمة : هو قيس النخعي ، قال الحافظ[7]: ثقة ثبت . اهـ . و هو تابعي .

الحكم عليه : إسناده صحيح .

---

[1] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٧٧١

[2] ينظر : ابن بطال ،**شرح صحيح البخاري** ،ط٢ ،ج١ص٣٤٥ .

[3] أخرجه ابن أبي شيبة في " المصنف " باب كِلامٍ معضّد ، ج ٧ ص ١٥٣ ، رقم (٣٤٩١٥) ، و أبو نعيم في " الحلية " ج٤ ص ١٥٩

[4] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٥٠٦

[5] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٢٨٩

[6] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص١٤٣

[7] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٤٢٨

باب أبوال الإبل والغنم و الدَّواب و مرابِضها

٤٢ – قال ابن بطال: وقد سُئل عليه السلام عن الاستشفاء بالخمر، فقال:" ذلك داءٌ وليس بشفاءٍ"[١]

التخريج:

أخرجه مسلم[٢] من حديث وائل بن حجر : أن طارق بن سويد سأل النبيَّ صلى الله عليه وسلم عن الخمر، فنهاهُ ، أو كَره أن يصنعها ، فقال : إنما أصنعُها للدَّواء ، فقال : إنه ليس بدواءٍ و لكنه داءٌ .

الحكم عليه: صحيح.

٤٣ – قال ابن بطال: وقال ابن مسعود: ما كان اللهُ ليجعلَ فيما حرَّم شفاءً [٣].

التخريج:

علّقه البخاري في" صحيحه "[٤].

وأخرجه أبو يوسف ، وعبد الرزاق ـ ومن طريقه الطبراني ـ [٥]عن حماد، عن إبراهيم، عن ابن مسعود، به.

وأخرجه عبد الرزاق، وابن أبي شيبة، وأحمد، والطبراني[١] من طريق الثوري ،عن منصور، عن شقيق بن سلمة أبي وائل، عن ابن مسعود.

---

[١] ابن بطال، **شرح صحيح البخاري** ، ج١ص٣٤٧.

[٢] أخرجه مسلم في " صحيحه " في كتاب الطب ، باب تحريم التداوي بالخمر ، ج ٣ ص ١٥٧٣ ، رقم (١٩٨٤)

[٣] ابن بطال ، **شرح صحيح البخاري** ،ط٢ ، ج١ص ٣٤٧ .

[٤] علقه البخاري في" صحيحه " في كتاب الأشربة، باب شراب الحلواء والعسل ج ٧ ص١١٠

[٥] أخرجه أبو يوسف في " الآثار " باب الأشربة، ص ٢٢٧، وعبد الرزاق في " المصنف " باب التداوي بالخمر، ج ٩ ص ٢٥١، رقم (١٧١٠٢) . ومن طريقه الطبراني في " الكبير " ج ٩ ص ٣٤٥، رقم (٩٧١٧).

وأخرجه ابن أبي شيبة، والطحاوي، والطبراني ، من طريق عاصم ، عن شقيق بن سلمة أبي وائل، عن ابن مسعود[٢]

وأخرجه أحمد، والحاكم[٣] من طريق الأعمش، عن شقيق بن سلمة أبي وائل ، عن ابن مسعود.

و أخرجه أحمد [٤]عن محمد بن فضيل، عن العلاء ،عن أبيه ، عن ابن مسعود .

دراسة الإسناد :

إسناد أبي يوسف:

حماد: هو ابن أبي سليمان الكوفي ، قال الحافظ [٥]: فقيه له أوهام . اهـ. وقال الذهبي [٦]: ثقة إمام مجتهد. اهـ. وقال أبو حاتم: صدوق لا يحتج به، مستقيم في الفقه.اهـ. وهذا من أحاديث الفقه فهو ثقة(٧).

وإبراهيم: هو ابن يزيد النخعي، قال الحافظ[٨]: ثقة إلا أنه يرسل كثيرا. اهـ. وهذا من المراسيل، فإنه لم يلق ابن مسعود

---

[١] أخرجه عبد الرزاق في" المصنف " باب التداوي بالخمر ، ج ٩ ص ٢٥٠ ، رقم (١٧٠٩٧)، و ابن أبي شيبة في " المصنف " باب في الخمر يتداوى به و السكر ، ج ٥ ص ٣٨ ، رقم (٢٣٤٩٢) ، و أحمد في " الأشربة " ص ٥٦ ، رقم (١٣٠) ، و الطبراني في " الكبير " ج ٩ ص ٣٤٥ ، رقم (٩٧١٤) و (٩٧١٦)

[٢] أخرجه ابن أبي شيبة في " المصنف " باب في السكر ما هو؟ ج ٥ ص ٧٥ ،رقم (٢٣٨٢٦) ، و الطحاوي في " شرح معاني الآثار " باب حكم بول ما يؤكل لحمه ح ١ ص ١٠٨ ، رقم (٦٥٢)، و الطبراني في " الكبير " ج ٩ ص ٣٤٥ ، رقم (٩٧١٦)

[٣] أخرجه أحمد في " الأشربة " ص ٥٤ ، رقم (١١٧) ، و الحاكم في " المستدرك " ج ٤ ص ٢٤٢ ، رقم (٧٥٠٩)

[٤] أخرجه أحمد في " الأشربة " ص ٥٧ ، رقم (١٣٣)

[٥] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٢١٤

[٦] الذهبي ، **الكاشف** ، ط ١ ،ج١ ص ٣٤٩

[٧] انظر:الذهبي في **الميزان** ،ط١ ،ج١ص٥٩٥.

[٨] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص١٤٣

الحكم عليه : موقوف صحيح ، وهذا إسناده ضعيف لإرساله، وله متابع صحيح عند عبدالرزاق.

إسناد عبد الرزاق:

الثوري: هو سفيان بن سعيد، قال الحافظ[١]: ثقة حافظ حجة .

ومنصور: هو ابن المعتمر السلمي الكوفي، قال الحافظ [٢]: ثقة ثبت. اهـ.

وشقيق بن سلمة أبو وائل: هو الأسدي الكوفي، قال الحافظ [٣]: ثقة مخضرم. اهـ.

الحكم عليه: موقوف صحيح.

باب ما يقع من النجاسات في السمن والعسل

باب لا يبول في الماء الدائم

٤٤-٤٥- قال ابن بطال: روى مالك في " موطئه " قول عبد الكريم بن أبي المُخارق: " إنّ مما أدرك الناسَ من كلام النبوة الأُولى ، إذا لم تَسْتحِي فاصْنع ما شئتَ " ، و وَضَع اليدَ اليمنى على اليُسرى في الصلاة . فحدّث بهما جميعاً كما سمعهما [٤].

التخريج: هو عند مالك في " الموطأ " عن عبد الكريم ، به[٥].

دراسة إسناد مالك: عبد الكريم: هو ابن أبي المخارق البصري ثم المكي ، قال الحافظ[٦]: ضعيف .اهـ

---

[١] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٢٧٨

[٢] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٥٧٦

[٣] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٣٠٢

[٤] ابن بطال ، **شرح صحيح البخاري**، ط٢،ج١ص٣٥٤ .

[٥]أخرجه مالك في " الموطأ " باب وضع اليدين إحداهما على الأخرى في الصلاة ج١ ص١٥٨

[٦] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص ٣٩٣

الحكم عليه: صحيح،

فالحديث الأول :" إن مما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى : إذا لم تستحي فاصنع ما شئت".

أخرجه البخاري [1] من حديث أبي مسعود البدري مرفوعاً .

الحكم عليه : صحيح .

والحديث الثاني : " وضع اليد اليمنى على اليسرى في الصلاة " .

أخرجه مسلم[2] من حديث وائل بن حجر مرفوعاً .

الحكم عليه : صحيح .

٤٦- قال ابن بطال: في الموضع الثاني [يعني في "الموطأ"] :

- قول أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم : " بينما رجلٌ يمشي بالطريق إذ وَجَد غُصن شوكٍ فأخذه ، فشَكَر اللهُ له ، فغَفَر لهُ " .

- قال :" الشُّهداء خمسةٌ : المَطْعونُ ، والمَبْطونُ ، والغَرِق ، وصاحب الهَدْم، و الشهيدُ في سبيل الله " .

و رواه جماعةٌ عن مالكٍ ، فزادَ فيه :

- أن النبي صلى الله عليه و سلم قال: " لو يعلمُ الناسُ ما في النِّداء و الصفِ الأولِ ثم لم يَجدوا إلا أن يَسْتهِمُوا عليه لاسْتَهموا عليه ، و لو يعلمونَ ما في التَّهجيرِ لاستبقوا إليه ، ولو يعلمونَ ما في العَتَمةِ والصُّبح لأَتَوهُما ولو حَبْواً " .

---

[1] أخرجه البخاري في " صحيحه " في كتاب الأدب ، باب إذا لم تستحي فاصنع ما شئت ، ج٨ ص٢٩ ، رقم (٦١٢٠)

[2] أخرجه مسلم في " صحيحه " كتاب الصلاة ، باب وضع يده اليمنى على اليسرى بعد تكبيرة الإحرام ج١ ص٣٠١، رقم (٤٠١)

قال عليه السلام : " بينما رجلٌ يمشي بالطريق وجد غُصن شوكٍ ... " إلى آخره الحديث في ذكر الشُّهداء.

وهي ثلاثة أحاديث في حديث واحد[١].

التخريج:

هي في " الموطأ "[٢]، عن سُمَيٍ مولى أبي بكر بن عبد الرحمن، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة بالأحاديث الثلاثة .

وقال ابن عبد البر[٣]: هذه ثلاثة أحاديث في واحد ، كذلك يرويها جماعة من أصحاب مالك، وكذا هي محفوظة عن أبي هريرة ، ثم ذكر ثلاثة ، و قال : و هذا القسم الثالث سقط ليحيى من باب و هو عنده من باب آخر منها ما كان ينبغي أن يكون في باب العتمة و الصبح ، و قوله : " و لو يعلم الناس ما في النداء " إلى قوله : " ولو حبواً " فلم يروه عن ابنه عبيد الله في ذلك الباب ، و رواه ابن وضّاح عن يحيى ، و هو عند جماعة الرواة للموطأ عن مالك لا يختلفون في ذلك مما علمت .اهـ .

والذي عندنا في الموطأ من رواية(يحيى بن يحيى الليثي)قد جمع الثلاثة في واحدكما سلف.

وأخرجه البخاري عن قتيبة ، و مسلم [٤]عن يحيى ، كلاهما عن مالك بهذا الإسناد .

وعند مسلم عن يحيى حديثان ، لم يذكر : " لو يعلم الناس ما في النداء " .

---

[١] ابن بطال ، **شرح صحيح البخاري**، ط٢،ج١ص٣٥٤ .

[٢]أخرجه في " الموطأ " (رواية أبي مصعب الزهري)، باب ما جاء في العتمة و الصبح ج١ ص١٢٨ ، رقم (٣٢٧) ، و في (رواية محمد بن الحسن) باب ما يكون من الموت شهادة ج١ ص١٠٨ ، رقم (٣٠٣) ، و في (رواية يحيى بن يحيى) باب ما جاء في العتمة و الصبح ، ج١ ص١٣١

[٣] ابن عبد البر ،**التمهيد لما في الموطأ من المعاني و الأسانيد** ط ج٢٢ ص١١

[٤] أخرجه البخاري في " صحيحه " في كتاب الصلاة ، باب فضل التهجير إلى الظهر ، ج١ ص١٣٢ ، رقم (٦٥٢) (٦٥٣) (٦٥٤) عن قتيبة ، و مسلم في " صحيحه " في كتاب الجهاد ، باب بيان الشهداء ، ج٣ ص١٥٢١ ، رقم (١٩١٤)

الحكم عليه : صحيح .

شرح الغريب:

والتَّهْجير: التَّبْكير ، والمراد المبادرة إلى الصلاة أول الوقت.

والحَبْو: أن يمشي على يديه وركبتيه[1].

[1] ابن الأثير، **النهاية في غريب الحديث**، د.ط ،ج١ص ٣٣٦ ، و ج٥ص٢٤٦

المبحث الخامس

تخريج الأحاديث من (باب إذا أُلقي على ظهر المصلي قذرٌ أو جيفة لم تفسد صلاته) إلى باب (غسل المرأةِ أباها الدمَ عن وجهه)

باب إذا أُلقي على ظهر المصلي قذر أو جيفة لم تفسد صلاته

٤٧- قال ابن بطال: قوله تعالى: ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ۝٤﴾ [المدَّثر: ٤]**هذه الآية أولُ ما نَزلَ من القرآن**[١].

التخريج :

أخرجه البخاري ، و مسلم[٢] من طريق يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن جابر .

الحكم عليه : صحيح .

٤٨ – قال ابن بطال: قول ابن سيرين [في معنى: ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ۝٤﴾ [المدَّثر: ٤]**إنه أراد بذلك الثيابَ**[٣].

التخريج : أخرجه ابن جرير الطبري [٤]عن عباس بن أبي طالب قال:حدثنا علي بن عبد الله بن جعفر،عن أحمد بن موسى بن أبي مريم صاحب اللؤلؤ، قال: أخبرنا ابن عون ،عن محمد بن سيرين قال : اغسلها بالماء

---

[١] ابن بطال ،**شرح صحيح البخاري**، ط٢،ج١ ص٣٥٦ .

[٢] أخرجه البخاري في " صحيحه "كتاب التفسير ، باب سورة المدثر ، ج٦ ص ١٦١، رقم (٤٩٢٢) ، و مسلم في " صحيحه "كتاب الإيمان ، باب بدء الوحي ، ج١ ص١٤٤ ، رقم (١٦١)

[٣] ابن بطال ، **شرح صحيح البخاري**، ط٢،ج١ص ٣٥٦ .

[٤] أخرجه ابن جرير الطبري في " تفسيره " في سورة المدثر ، ج ٢٣ ص١٢

دراسة الإسناد :

عباس بن أبي طالب: هو أبو محمد، واسم أبيه: جعفر بن عبد الله بن الزبرقان البغدادي، قال ابن أبي حاتم [١]: هو ثقة. وقال الحافظ[٢]: صدوق.

و علي بن عبد الله بن جعفر: هو ابن نجيح السعدي ، قال الحافظ[٣]: ثقة ثبت .

و أحمد بن موسى بن أبي مريم صاحب اللؤلؤ: هو البصري ، قال أبو زرعة الرازي : صدوق قدري [٤].

و ابن عون : هو عبد الله بن عون بن أرطبان البصري ، قال الحافظ[٥]: ثقة ثبت .

ومحمد بن سيرين: تابعي ثقة ثبت. قاله الحافظ [٦].

الحكم عليه: أثر إسناده حسن.

٤٩- قال ابن بطال: روي عن أبي مجلز: أنه سئل عن الدم يكون في الثوب ، فقال : إذا كبَّرتَ ودخلتَ في الصلاةِ و لم تَرَ شيئاً ، ثم رأيتَه بعد فأتمَّ الصلاةَ [٧].

التخريج:

أخرجه ابن أبي شيبة[٨] عن يزيد بن هارون ، عن عمران ، عن أبي مجلز ، به .

دراسة الإسناد :

---

[١] ابن أبي حاتم ، **الجرح والتعديل**،ط١ ج٦ ص٢٥١

[٢] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٣٢٧

[٣] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٤٣٤

[٤] الخطيب ، **تاريخ بغداد** ،ط ١،ج٤ ص١٦٣

[٥] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٣٥١

[٦] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٥١٣

[٧] ابن بطال ، **شرح صحيح البخاري** ،ط٢،ج١ ص٣٥٧ .

[٨] أخرجه ابن أبي شيبة في " المصنف " باب في الرجل يرى الدم في ثوبه وهو في الصلاة، ج٢ ص١٢٨، رقم (٧٢٩١)

يزيد بن هارون : هو السلمي ، قال الحافظ[١]: ثقة متقن .

و عمران : هو ابن حُدير السَّدُوسي ، قال الحافظ[٢]: ثقة ثقة.

و أبو مجلز: هو لاحق بن حميد السدوسي، تابعي ، قال الحافظ[٣]: ثقة .

الحكم عليه: إسناده صحيح.

٥٠ – قال ابن بطال: وعن أبي جعفر مثله [٤].

التخريج:

أخرجه ابن أبي شيبة [٥]عن وكيع ، عن إسرائيل ، عن جابر ، عن أبي جعفر .

دراسة الإسناد: وكيع :هو ابن الجراح الرؤاسي، قال الحافظ [٦]:ثقة حافظ.

إسرائيل : هو ابن يونس بن أبي إسحاق السبيعي الهمداني الكوفي ، قال الحافظ[٧]: ثقة تكلم فيه بلا حجة .

وجابر: هو ابن يزيد الجعفي، قال الحافظ [٨]: ضعيف رافضي. اهـ.

وأبو جعفر: هو محمد بن علي بن الحسين الباقر، قال الحافظ:[٩] ثقة فاضل.

الحكم عليه : إسناده ضعيف، لكن يشهد له خبر أبي مجلز الذي قبله ، وهو صحيح.

---

[١] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٦٣٧

[٢] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٤٥٨

[٣] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٦١٧

[٤] ابن بطال ، **شرح صحيح البخاري** ،ط٢،ج١ ص٣٥٧ .

[٥] أخرجه ابن أبي شيبة في " المصنف " باب في الرجل يرى الدم في ثوبه و هو في الصلاة ، ج ٢ ص ١٢٩ ، رقم (٧٢٩٢)

[٦] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٦١١

[٧] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص١٤٤

[٨] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص١٧٥

[٩] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٥٢٧

٥١- قال ابن بطال:لقول النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة حين دَعَتْ على السارقِ : " لا تُسبِّخي عنه بدعائك عليه " [١].

التخريج:

أخرجه إسحاق بن راهويه ، وابن أبي شيبة ، و أحمد عن أبي معاوية، و البيهقي من طريقٍ عن أبي معاوية ، و أبو داوود من طريق حفص بن غياث [٢]، كلاهما (أبو معاوية وحفص بن غياث) عن الأعمش ، عن حبيب بن أبي ثابت ، عن عطاء بن أبي رباح ، عن عائشة ، به.

و أخرجه أحمد، و أبو داود ، والنسائي ، و العقيلي، والبغوي[٣] من طرقٍ عن سفيان ، عن حبيب ، بمثل سابقه .

و أخرجه أحمد[٤]من طريق إبراهيم ، عن عائشة ، به .

دراسة الإسناد :

إسناد إسحاق:

---

[١] ابن بطال ، **شرح صحيح البخاري** ،ط٢، ج١ ص ٣٥٧ .

[٢] أخرجه إسحاق بن راهويه في " مسنده " ج٣ ،ص٦٣٩ ، رقم (١٢٢٢) ، و ابن أبي شيبة في " المصنف " باب الرجل يظلم فيدعو الله على من ظلمه ، ج٦ ص٦٤ ، رقم (٢٩٥٧٧) ، و أحمد في " مسنده " ج٤ ص٢١٤ ، رقم (٢٤١٨٣) عن أبي معاوية، و البيهقي في"الدعوات الكبير" باب ما جاء في الدعاء على الغير، ج٢ ص٣٢٦ ، رقم (٦٥٦٦) من طريقٍ عن أبي معاوية ، و أبو داوود في " سننه " باب الدعاء ، ج٢ ص٦١٤ ، رقم (١٤٩٧) من طريق حفص بن غياث

[٣] أخرجه إسحاق بن راهويه في " مسنده " ج٣ ،ص٦٣٩ ، رقم (١٢٢٢) ، و ابن أبي شيبة في " المصنف " باب الرجل يظلم فيدعو الله على من ظلمه ، ج٦ ص٦٤ ، رقم (٢٩٥٧٧) ، و أحمد في " مسنده " ج٤ ص٢١٤ ، رقم (٢٤١٨٣) عن أبي معاوية، و البيهقي في"الدعوات الكبير" باب ما جاء في الدعاء على الغير، ج٢ ص٣٢٦ ، رقم (٦٥٦٦) من طريقٍ عن أبي معاوية ، و أبو داوود في " سننه " باب الدعاء ، ج٢ ص٦١٤ ، رقم (١٤٩٧) من طريق حفص بن غياث

[٤] أخرجه أحمد في " مسنده " ج٤٣ ص٧

أبو معاوية: هو محمد بن خازم الضرير ، قال الحافظ [١]: ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش .

وحفص بن غياث : هو النخعي الكوفي ، قال الحافظ[٢]: ثقة فقيه .

والأعمش : هو سليمان بن مهران الكوفي ، قال الحافظ[٣]: ثقة حافظ .

و حبيب بن أبي ثابت: هو الأسدي الكوفي ، قال الحافظ [٤]: ثقة فقيه جليل، و كان كثير التدليس و الإرسال .

و عطاء : هو ابن أبي رباح المكي ، قال الحافظ[٥]: ثقة فقيه لكنه كثير الإرسال .

الحكم عليه: ضعيف ، نقل العقيلي[٦] عن يحي بن سعيد :أحاديث حبيب بن أبي ثابت عن عطاء ، ليست بمحفوظة . اهـ . وقال العقيلي: لا يتابع عليه.

إسناد أحمد: فيه إبراهيم ، وهو ابن يزيد النخعي ، قال الحافظ [٧]: ثقة إلا أنه يرسل . اهـ. وهذا منها، فإنه لم يسمع من عائشة.

الحكم عليه: ضعيف لإرساله.

ومعنى "لا تُسبِّخي عنه" أي: لا تُخفّفي عنه. والتَّسبيخ: التَّخفيف[٨].

٥٢- قال ابن بطال: و في الحديث : " أن النبي صلى الله عليه و سلم لما صبَّح أهلَ خيبرَ غَدْوةً، فرآه أهلُها ،أحالُوا إلى الحِصْن " [١].

---

[١] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٥٠٦

[٢] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ، ص٢١٠-٢١١

[٣] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٢٨٩

[٤] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص١٨٨

[٥] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٤٢٢

[٦] العقيلي، **الضعفاء** ، ط١، ج١ ص٢٦٣

[٧] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص١٣٤

[٨] ابن بطال ، **شرح صحيح البخاري** ،ط٢،ج١ ص٣٥٧ .

التخريج :

أخرجه البخاري[٢] من حديث أنس بن مالك .

الحكم عليه: صحيح.

شرح الغريب :أحالوا :أي وَثَبوا إليه.[٣]

باب البصاق والمخاط ونحوه في الثوب

٥٣ – قال ابن بطال: ما روي عن سلمان الفارسي صاحب رسول الله أنه جَعلَه غيرَ طاهرٍ[٤].

التخريج:

أخرجه ابن أبي شيبة[٥] عن ابن عُليَّة، عن هشام ، عن حماد ، عن ربعي بن حراش قال : قال سلمان : إذا حكَّ أحدكم جلده فلا يمسحه ببزاقه، فإن البزاق ليس بطاهر .

وأخرجه ابن أبي حاتم، والخطيب، من طريق سفيان الثوري، والبيهقي من طريق شعبة، وأبو يوسف عن أبي حنيفة [٦]، ثلاثتُهم (سفيان وشعبة وأبو حنيفة) عن حماد، عن عمرو بن عطية، عن سلمان، بمثل سابقه.

دراسة الإسناد:

---

[١] ابن بطال ، **شرح صحيح البخاري** ،ط٢،ج١ ص٣٥٨ .

[٢] أخرجه البخاري في " صحيحه " في كتاب المناقب ، بابٌ ، بعد باب سؤال المشركين أن يريهم النبي صلى الله عليه و سلم آية فأراهم انشقاق القمر ،ج٤ ص٢٠٧ ، رقم (٣٦٤٧)

[٣] ابن بطال ، **شرح صحيح البخاري** ،ط٢،ج١ ص٣٥٨ .

[٤] ابن بطال ، **شرح صحيح البخاري** ، ط٢،ج١ ص ٣٥٩ .

[٥] أخرجه ابن أبي شيبة في " المصنف " باب الرجل يمسح جلده بالبزاق ،ج١ ص١٢٩ ، رقم (١٤٨٩)

[٦] أخرجه ابن أبي حاتم في " الجرح و التعديل " ج١ ص٦٤ ، و الخطيب في " تاريخه " ج١٠ ص٢٣٣ ، من طريق سفيان الثوري ، و البيهقي في " السنن "كتاب الطهارة ، باب إزالة النجاسات بالماء دون سائر المائعات ،ج ١ ص٢١ ، رقم(٤٠)من طريق شعبة ، و أبو يوسف في " الأثار " ص٥٢ ، رقم (٢٦٤) عن أبي حنيفة

إسناد ابن أبي شيبة:

ابن عُلَيَّة: هو إسماعيل بن إبراهيم بن مِقْسم الأسدي البصري ، قال[١] : ثقة حافظ.

وهشام : هو ابن أبي عبد الله الدَّسْتَوائي ، قال الحافظ[٢]:ثقة ثبت .

وحماد: هو ابن أبي سليمان الكوفي، قال الحافظ [٣]: فقيه صدوق له أوهام .

وربعي بن حِراش ، قال الحافظ [٤]: ثقة عابد مخضرم .

الحكم عليه: موقوف ضعيف، اختلف في إسناده على حماد بن أبي سليمان، فرواه مرة: عن ربعي، ومرة: عن عمرو بن عطية. و حماد صدوق له أوهام . ثم إنه يخالف الحديث الثابت، كما سيرد برقم(٥٤)

والإسناد الآخر:

رواه (سفيان وشعبة وأبو حنيفة) عن حماد،عن عمرو بن عطية. وعمرو بن عطية:هو التيمي ، ذكره البخاري [٥]في " التاريخ الكبير " ، و ابن أبي حاتم [٦]في " الجرح و التعديل "، و لم يذكراه بجرح و لا تعديل ، و قد روى عنه جمع و ذكره ابن حبان في "الثقات "[٧]، و قيل :سمع من سلمان. وقال البخاري: لا يصح.

الحكم عليه: ضعيف لانقطاعه، وللعلة السابقة. ونقل الخطيب[٨] عن عبد الرحمن بن مهدى: «ما رأيت صاحب حديث أحفظ من سفيان الثَّوري حدَّث يوماً عن حماد بن أبى

---

[١] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص١٤٥

[٢] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٦٠٣

[٣] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٢١٤

[٤] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٢٤١

[٥] البخاري ،**التاريخ الكبير**، د ط، ج٦ ص٣٥٨

[٦] ابن أبي حاتم ،**الجرح و التعديل** ط١ ، ج٦ ص٢٥٠

[٧] ابن حبان ،**الثقات** ط١، ج٥ ص١٦٨

[٨] الخطيب ، **تاريخ بغداد** ،ط ١،ج١٠ ص٢٣٣

سليمان عن عمرو بن عطيَّة عن سلمان الفارسي قال: البصاق ليس بطاهر. فقلت: يا أبا عبد الله هذا خطأ! فقال لي: كيف! عمَّن هذا؟ قلت: حمَّاد عن ربعي عن سلمان. قال: من يحدَّث به عن حماد؟ قلت: حدثنيه شعبة عن حمَّاد عن ربعي، قال: أخطأ شعبة فيه ثم سكت ساعة، ثم قال: وافق شعبة على هذا أحد، قلت، نعم، قال: من؟ قلت: سعيد بن أبي عروبة وهشام الدَّسْتَوائي وحمَّاد بن سلمة، فقال: أخطأ حماد هو حدثني عن عمرو بن عطيَّة عن سلمان، قال عبد الرحمن: فوقع في نفسي، قلت: أربعة يجتمعون على شيء واحد. يقولون عن حماد عن ربعي، فلما كان بعد سنة أخرى سنة إحدى وثمانين ومائة أخرج إليَّ غندر كتاب شعبة فإذا فيه عن حماد عن ربعي، وقد قال حمَّاد مرة: عن عمرو بن عطيَّة، قال عبد الرحمن: فقلت: رحمك الله يا أبا عبد الله. كنت إذا حفظت الشَّيء لا تبالي من خالفك.

٥٤- قال ابن بطال: أَمرَ النبيُّ المُصليَ أن يَبزقَ عن يسارِهِ أو تحت قدمهِ. و بَزقَ عليه السلام في طرفِ ردائه، ثم ردَّ بعضَه على بعضٍ ، و قال : أو تفعلُ هكذا[1].

التخريج :

أخرجه البخاري[2] من حديث أنس مرفوعاً .

الحكم عليه : صحيح.

باب لا يجوز الوضوء بالنَّبيذ ولا المُسكر

٥٥- قال ابن بطال: ما رواه ابنُ لَهَيْعةَ، عن قيس بن الحجّاج، عن حَنَشٍ الصنعاني ، عن ابن عباس : أنّ ابنَ مسعودٍ خَرَج ليلةَ الجنِّ مع رسول الله صلى الله عليه و سلم،

---

[1] ابن بطال ، **شرح صحيح البخاري** ، ط٢،ج١ ص٣٥٩ .

[2] أخرجه البخاري في " صحيحه "كتاب الصلاة ، باب حك البزاق باليد في المسجد ، ج١ ص٩٠ ، رقم (٤٠٥)

فسأله رسولُ الله : أمعكَ ماءٌ ؟ قال : معي نبيذٌ في إداوتي . فقال رسول الله: اصْبُبْ عليَّ. فتوضّأ بهِ. وقال: " شرابٌ وطهورٌ " [1].

التخريج :

أخرجه أحمد عن يحيى بن إسحاق ، و ابن ماجه من طريق مروان بن محمد ، و البزار من طريق يحيى بن عبد الله ، و الطحاوي من طريق أسد ، والدارقطني من طريق يحيى بن بكير وعثمان بن سعيد الحمصي [2]، كلهم عن ابن لهيعة ، بهذا الإسناد .

و جاء عند ابن ماجه و الطحاوي من مسند ابن عباس : أن ابن مسعود، ورواه الباقون عن ابن عباس ، عن عبد الله بن مسعود .

دراسة الإسناد :

إسناد أحمد:

يحيى بن إسحاق :هو السِّيْلَحِيْني ،ثقة من رجال مسلم، قال أحمد :شيخ صالح ثقة صدوق، وقال ابن معين: صدوق المسكين ،وقال ابن سعد: كان ثقة حافظا لحديثه[3]، وقال الحافظ[4]: صدوق . اهـ . وسماعه من ابن لهيعة قديم .

وابن لَهيْعة: هو عبد الله ، المصري القاضي ،مختلف فيه، ضعفه بعضهم لسوء حفظه ، وقال بعضهم صدوق ،وقال الحافظ[1]: صدوق ، خلَّط بعد احتراق كتبه ، ورواية ابن المبارك و ابن

---

[1] ابن بطال ، **شرح صحيح البخاري** ، ط٢،ج١ ص٣٦٠ .

[2] أخرجه أحمد في " مسنده " ج٦ ص٣٢٣ ، رقم (٣٧٨٢) عن يحيى بن إسحاق ، و ابن ماجه في " السنن "كتاب الطهارة ، باب الوضوء في النبيذ ، ج١ ص٢٥٠ ، رقم (٣٨٥) من طريق مروان بن محمد ، و البزار في " مسنده" ج٤ ، ص٢٦٨ ، رقم (١٤٣٧) من طريق يحيى بن عبد الله ، و الطحاوي في" شرح معاني الآثار "كتاب الطهارة ، باب الرجل لا يجد إلا نبيذ التمر ، ج١ ص٩٤ ، رقم (٦٠٦) من طريق أسد ، والدارقطني في " السنن "كتاب الطهارة ، باب الوضوء بالنبيذ ، ج١ ص١٢٨ ، رقم (٢٤٣) ،و ج١ ص١٢٩ ، رقم (٢٤٤) من طريق يحيى بن بكر و عثمان بن سعيد الحمصي

[3] انظر:ابن حجر، **تهذيب التهذيب** ، ط١ ،ج١١ص١٧٧.

[4] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٦١٨

وهب عنه أعدل من غيرهما وروى له مسلم مقرونا ا هـ. و زاد الحافظ فيمن سمع منه قديماً في " تهذيب التهذيب " [٢]: يحيى بن إسحاق السِّيلحيني.

وقيس بن الحجاج : هو الكلاعي المصري ، قال الحافظ [٣]: صدوق .

و حنش الصنعاني : هو ابن عبد الله . قال الحافظ[٤]: ثقة . مات سنة مئة و قد روى عن الصحابة ، منهم ابن عباس.

الحكم عليه : ضعيف، رجال إسناده ثقات ، سوى ابن لهيعة فهو مختلف فيه، و سماع يحيى بن إسحاق السيلحيني منه قديم ، لكن ضعفه البزار والدار قطني .

قال البزار: و هذا الحديث لا يثبت لابن لهيعة، لأن ابن لهيعة كانت قد احترقت كتبه ، فكان يقرأ من كتب غيره ، فصار في أحاديثه مناكير، و هذا منها، ولا نعلم روى ابن عباس عن عبد الله بن مسعود إلا هذين الحديثين .

و قال الدار قطني : تفرد به ابن لهيعة ، وهو ضعيف الحديث .

٥٦- قال ابن بطال: وبما رواه حمادة بن سلمة، عن علي بن زيد بن جُدْعان، عن أبي رافع مولى ابن عمر، عن ابن مسعود : أنه كان مع رسول الله صلى الله عليه و سلم ليلة الجن، وأنه احتاج صلى الله عليه و سلم إلى ماء يتوضأ به، ولم يكن معه إلا النبيذ ، فقال : " تمرةٌ طيبةٌ و ماءٌ طهورٌ " و توضأ به [٥].

---

[١] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٣٥٣

[٢] انظر:ابن حجر، **تهذيب التهذيب** ، ط١ ،ج٥ص٣٧٤، وفيه أقوال الأئمة المختلفة.

[٣] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٤٨٦

[٤] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٢١٩

[٥] ابن بطال، **شرح صحيح البخاري**، ط٢،ج١ ص٣٦٠ .

التخريج : أخرجه أحمد، و أبو يعلى، و الطحاوي، و الدار قطني[1]من طرقٍ عن حماد بن سلمة ، به .

دراسة الإسناد:

حماد بن سلمة: هو ابن دينار البصري، قال الحافظ[2]: ثقة.

وعلي بن زيد بن جُدْعان، قال الحافظ[3]: ضعيف.

وأبو رافع مولى ابن عمر[4]: هو نفيع الصائغ المدني.قال الحافظ[5]: ثقة ثبت.

الحكم عليه: ضعيف لضعف ابن جدعان، و قال الدار قطني : علي بن زيد ضعيف . وأبو رافع لم يثبت سماعه عن ابن مسعود ، و ليس هذا الحديث في مصنفات حماد بن سلمة . وتعقبه الزيلعي[6] بأنه لا يمتنع سماعه، وهو إسلامي جاهلي ، روى عن الصحابة .

٥٧- قال ابن بطال: قال الطحاوي .....: حدثنا ربيع المُؤذِّن ، حدثنا أسد ، حدثنا يحيى بن زكريا ابن أبي زائدة[7] ، حدثنا داود بن أبي هند ، عن عامر ، عن علقمة ، قال : سألت ابنَ مسعود : هل كان مع النبي عليه السلام ليلة الجن أحدٌ ؟ فقال: لم يصحبه

---

[1] أخرجه أحمد في " مسنده " ج٧ ص٣٦٧ ، رقم (٤٣٥٣) ، و أبو يعلى في " معجمه " ص٥٦ ، رقم (٢٧) ، و الطحاوي في " شرح معاني الآثار " كتاب الطهارة ، باب الرجل لا يجد إلا النبيذ ، ج١ ص٩٥ ، رقم (٦٠٧) ، و الدار قطني في " السنن " كتاب الطهارة ، باب الوضوء بالنبيذ ، ج١ ص١٣٠ ، رقم (٢٤٧) (٢٤٨) ، و ج١ ص١٣١ ، رقم (٢٤٩)

[2] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٢١٤

[3] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٤٣٢

[4] ولعله: مولى ابنة عمر بن الخطاب، كما في" تهذيب الكمال " ج٣٠ ص٢٥، وجاء في "سير أعلام النبلاء " ج٤ ص٤١٥: مولى آل عمر.

[5] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٥٩٥

[6] الزيلعي ، **نصب الراية** ،ط ١،ج١ ص١٤٢

[7] جاء في مطبوع **شرح صحيح البخاري** لابن بطال ط٢،ج١ ص٣٦١ : حدثنا يحيى بن زكريا ، حدثنا ابن أبي زائدة ، و التصويب من " شرح المعاني " ، فهما رجل واحد .

منا أحدٌ، ولكن فقدناه تلك الليلةِ، فقلنا : اسْتُطِير أو اغتيل ، فتفرّقنا في الشِّعاب و الأودية نلتمسُه ، فقال : إني أتاني داعِي الجنِّ فذهبتُ أُقرئهم القرآنَ ، فأرانا آثارَهم .

وقال: وهذا الإسناد أصحُّ من آثارهم.

التخريج :

هو عند الطحاوي[١]بهذا الإسناد .

و أخرجه مسلم[٢] من طريق عبد الأعلى، عن داود ، بهذا الإسناد .

دراسة إسناد الطحاوي :

ربيع المؤذن: هو ابن سليمان المرادي صاحب الشافعي، قال الحافظ [٣]: ثقة.

وأسد: هو ابن موسى أسد السنة، قال النسائي: ثقة، لو لم يصنف كان خيرا له.وقال البخاري: هو مشهور الحديث. قال أبو سعيد بن يونس في الغرباء: حدث بأحاديث منكرة، وهو ثقة، وأحسب الآفة من غيره، وقال ابن قانع والعجلي والبزاز: ثقة . وقال الخليلي: "مصري صالح (٤)،وقال الحافظ[٥]: صدوق يغرب وفيه نصب.

ويحيى بن زكريا: هو ابن أبي زائدة الكوفي، قال الحافظ[٦]: ثقة متقن.

وتمام الإسناد كإسناد مسلم

الحكم عليه: صحيح.

---

[١] أخرجه الطحاوي في " شرح معاني الآثار " كتاب الطهارة ، باب الرجل لا يجد إلا النبيذ ، ج١ ص٩٦ ، رقم (٦١١)

[٢] أخرجه مسلم في " صحيحه "كتاب الصلاة ، باب الجهر بالقراءة في الصبح والقراءة على الجن ،ج١ ص٣٣٢ ، رقم (٤٥٠)

[٣] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٢٤٢

[٤] انظر: ابن حجر، **تهذيب التهذيب** ، ط١ ،ج٥ص٣٧٤، وفيه أقوال الأئمة المختلفة.

[٥] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص١٤٤

[٦] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٦٢١

شرح الغريب: استطير، أَيْ ذُهِبَ به بسرعةٍ كأَنَّ الطيْر حَمَلته[١].

٥٨– قال ابن بطال: قال ابن المنذر: وما رواه عن علي، فليس بثابت عنه[٢] .

التخريج:

حديث عليٍّ أخرجه أبو عبيد القاسم بن سلام، والدار قطني وابن المنذر[٣]، من طريق أبي معاوية، عن الحجاج، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي: أنه كان لا يرى بأساً بالوضوء بالنبيذ.

وأخرجه الدار قطني[٤]من طريق هشيم ، عن أبي إسحاق الكوفي ، عن مزيدة بن جابر ، عن علي ، به .

و أخرجه الدارقطني [٥]أيضاً من طريق وكيع ، عن أبي ليلى الخراساني ، عن مَزْيَدة بن جابر ، عن علي ، به .

دراسة الإسناد :

إسناد أبي معاوية:

أبو معاوية : هو محمد بن خازم الضرير ، قال الحافظ[٦]: ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش ، و قد يهم في حديث غيره

وحجاج : هو ابن أَرْطاة الكوفي ، قال الحافظ [٧]: صدوق كثير الخطأ و التدليس .

---

(١) ابن الأثير، **النهاية**، د.ط، ج٣ص١٥٢.

(٢) ابن بطال ، **شرح صحيح البخاري** ، ط٢، ج١ ص٣٦٢ .

(٣) أخرجه أبو عبيد القاسم بن سلام في " الطهور " ص٣١٤ ، رقم (٢٦٦)، وابن المنذر في " الأوسط " ج١ ص٢٥٥ و الدار قطني في " السنن "كتاب الطهارة ، باب الوضوء بالنبيذ ، ج١ ص١٣٣ ، رقم (٢٥٤)

(٤) أخرجه الدار قطني في " السنن " باب الوضوء بالنبيذ ، ج١ ص١٣٣ ، رقم (٢٥٥)

(٥) أخرجه الدار قطني في " السنن " باب الوضوء بالنبيذ ، ج١ ص١٣٣ ، رقم (٢٥٥)

(٦) ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٥٠٦

(٧) ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص١٩٠

و أبو إسحاق: هو كما عرّفه البيهقي : عبد الله بن ميسرة ، أبو ليلى الكوفي ، قال الحافظ [١]: ضعيف ، كان هشيم يكنيه أبا إسحاق و أبا عبد الجليل و غير ذلك ، يدلسه .

الحارث : هو ابن عبد الله الأعور الهمداني صاحب علي ، قال الحافظ [٢]في :كذبه الشعبي في رأيه، ورُمي بالرفض ، و في حديثه ضعف .

الحكم عليه: ضعيف، قال الدار قطني: تفرد به حجاج بن أرطاة، لا يحتج بحديثه. وقال البيهقي[٣]: رواه أبو إسحاق الكوفي، و اسمه عبد الله بن ميسرة و يقال له : أبو ليلى الخراساني ، عن مزيدة بن جابر ، عن علي : لا بأس بالوضوء بالنبيذ . وعبد الله بن ميسرة متروك ، والحارث الأعور ضعيف ، و الحجاج بن أرطاة لا يحتج به .

إسناد الدارقطني:

هشيم : هو ابن بشير ، قال الحافظ [٤]: ثقة ثبت ،كثير التدليس و الإرسال الخفي .

ووكيع : هو ابن الجراح الرؤاسي ، قال الحافظ[٥]: ثقة حافظ .

و أبو إسحاق أو أبو ليلى ، ضعيف ، سلف الكلام عليه .

ومزيدة بن جابر ، قال الحافظ[٦]: ضعفه أبو زرعة و مشاه أحمد .

الحكم عليه : موقوف ضعيف .

باب غسل المرأة أباها الدم عن وجهه[١]

---

[١] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٣٦٠

[٢] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص١٨٥

[٣] البيهقي ،**السنن** ،ط، ج١ ص١٨

[٤] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٦٠٣

[٥] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٦١١

[٦] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٥٥٦

المبحث السادس

تخريج الأحاديث من (باب السواك) إلى (كتاب الغسل، باب الوضوء قبل الغسل)

باب السواك

٥٩- قال ابن بطال: و جاء في الحديث : " طَيِّبوا طُرقَ القرآنِ [٢]" يعني : بالسواك .

التخريج:

أخرجه البيهقي[٣] من طريق الحسن بن الفضل بن السمح، حدثنا غياث بن كلوب الكوفي ، حدثنا مطرف بن سمرة ، عن أبيه سمرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : " طيِّبوا أفواهكم بالسواك ، فإنها طُرق القرآن " .

وأخرجه ابن ماجه، وأبو نعيم[٤]من طريق مسلم بن إبراهيم، حدثنا بحر بن كَنِيز، عن عثمان بن ساج ، عن سعيد بن جبير ، عن علي بن أبي طالب قال :" إن أفواهَكم طُرق للقرآن، فطيِّبوها بالسِّواك " .

وأخرجه البزار [٥] من طريق فضيل بن سليمان، عن الحسن بن عبيد الله النخعي، عن سعد بن عبيدة، عن أبي عبد الرحمن السلمي عبد الله بن حبيب، عن علي أنه أمر بالسواك، وقال: قال النبي – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –: "إن العبد إذا تسوك، ثم قام يصلي قام الملَك خلفه فتسمَّع لقراءته فيدنو منه أو كلمة نحوها يضع فاه على فيه، فما يخرج من فيه شيء من القرآن إلا صار في جوف الملك، فطهروا أفواهكم للقرآن".

---

[١] ابن بطال ، **شرح صحيح البخاري** ،ط٢، ج١ ص٣٦٢ .

[٢] كذا في المطبوع من **شرح صحيح البخاري** لابن بطال ،ج١ ص ٣٦٣، وينظر ما سيرد في التخريج.

[٣] أخرجه البيهقي في " شعب الإيمان " في فصل في السواك لقراءة القرآن ،ج٣ ص٤٥١ ، رقم (١٩٤٠)

[٤] أخرجه ابن ماجه في " سننه "كتاب الطهارة ، باب السواك ، ج١ ص١٩٤ ، رقم (٢٩١) ، و أبو نعيم في " الحلية " ج٤ ص٢٩٦

[٥] أخرجه البزار في "مسنده " ج ٢ص٢١٤ ، رقم(٦٠٣)

وأخرجه البيهقي[١] من طريق خالد بن عبد الله الواسطي، عن الحسن بن عبيد الله، عن أبي عبد الرحمن السلمي عبد الله بن حبيب، عن علي موقوفاً بنحوه.

دراسة إسناد البيهقي:

الحسن بن الفضل بن السَّمْح: هو الزَّعفراني، ونقل الذهبي[٢]: قال عن أبي الحسين ابن المنادي قوله: أكثر الناس عنه، ثم انكشف فتركوه و خرَّقوا حديثه .

وغياث بن كَلُّوب، قال البيهقي: مجهول. وقال الذهبي[٣]: ضعفه الدار قطني.

ومطرف بن سمرة: لم أقف على ترجمته.

الحكم عليه: ضعيف جداً. وله شاهد من حديث علي موقوف صحيح سيرد قريبا.

دراسة إسناد ابن ماجه:

مسلم بن إبراهيم: هو الأزدي البصري، قال الحافظ[٤]: ثقة مأمون .

و بحر بن كَنِيز: هو السَّقّاء، قال الحافظ[٥]: مجهول .

وعثمان بن ساج: هو عثمان بن عمرو بن ساج، قال الحافظ[٦] : ضعيف.

وسعيد بن جبير، قال الحافظ[٧]: ثقة ثبت فقيه.ا هـ. ولم يسمع من علي، فيما قال البوصيري[٨].

الحكم عليه : ضعيف . وله شاهد من حديث علي موقوف صحيح سيرد قريبا

---

[١] أخرجه البيهقي في "شعب الإيمان" ج ص ، رقم (١٩٣٧)

[٢] الذهبي ،**الميزان** ، ط١، ج١ ص٥١٧

[٣] الذهبي ، **الميزان**، ط١، ج٣ ص٣٨٨

[٤] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٥٥٨

[٥] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص١٥٩

[٦] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٤١٦

[٧] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٢٦٨

[٨] البوصيري ، **مصباح الزجاجة**، ط ٢ ج١ ص٤٣

إسناد البزار:

فضيل بن سليمان: هو النميري البصري ، قال الحافظ[١]: صدوق له خطأ كثير

والحسن بن عبيد الله النخعي، قال الحافظ[٢]: ثقة ثبت.

وسعد بن عبيدة: هو السلمي، قال الحافظ[٣]: ثقة.

وأبو عبد الرحمن السلمي عبد الله بن حبيب، قال الحافظ[٤]: ثقة ثبت، من الثانية.

الحكم عليه : ضعيف ، فضيل له خطأ كثير ، وقد خالف غيره فرفعه .قال البزار: وهذا الحديث لا نعلم يروى عن علي رضي الله عنه بإسناد أحسن من هذا الإسناد ، وقد رواه غير واحد عن الحسن بن عبيد الله عن سعد بن عبيدة عن أبى عبد الرحمن السلمى عن على – رضي الله عنه – موقوفًا. اهـ. وهو عند البيهقي كما سلف.

إسناد البيهقي الأخير:

خالد بن عبد الله الواسطي، قال الحافظ[٥]: ثقة ثبت. وتمام الاسناد كسابقه .

الحكم عليه: موقوف إسناده صحيح.

٦٠- قال ابن بطال: و قد روى مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة : أن رسول الله صلى الله عليه و سلم قال : "لولا أن أشقَّ على أمتي لأمرتُهم بالسواك مع كلِّ وضوء " [٦].

التخريج:

---

[١] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٤٧٧

[٢] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص١٩٩

[٣] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٢٦٦

[٤] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٣٣٤

[٥] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٢٢٤

[٦] ابن بطال ، **شرح صحيح البخاري** ،ط٢، ج١ ص٣٦٣ .

هو في "موطأ مالك "[1]بهذا الإسناد، و ليس فيه لفظ : " مع كل وضوء "

وأخرجه البخاري من طريق مالك، و مسلم من طريق سفيان ، كلاهما [2]عن أبي الزناد ، به . وعند مسلم: " عند كل صلاة ".

الحكم عليه : صحيح، دون قوله: مع كل وضوء، فسيرد في الحديث الآتي بعده موقوفاً

٦١- قال ابن بطال: وعن ابن شهاب، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة : أنه قال : " لولا أن يشقَّ على أمته لأمرهم بالسواك مع كلِّ وضوءٍ " [3].

التخريج:

هو عند مالك ـ كما في " التمهيد "[4] ـ بهذا الإسناد موقوفاً.

وأخرجه أحمد ،والنسائي، وابن خزيمة ، والطحاوي، والبيهقي[5] من طريق مالك ، عن ابن شهاب ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة: قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : " لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك مع كل وضوء " .

دراسة الإسناد :

ابن شهاب : هو محمد بن مسلم ابن شهاب الزهري ، قال الحافظ [1]: متفق على جلالته وإتقانه .

---

[1] أخرجه مالك في" الموطأ " باب ما جاء في السواك ، ج١ ص٦٦

[2] أخرجه البخاري في " صحيحه "كتاب الجمعة ، باب السواك يوم الجمعة ، ج٢ ص٤ ، رقم (٨٨٧) من طريق مالك ، و مسلم في " صحيحه "كتاب الصلاة ، باب السواك ج١ ص٢٢٠ من طريق سفيان

[3] ابن بطال ، **شرح صحيح البخاري** ، ط٢،ج١ ص٣٦٣.

[4] ابن عبد البر، **التمهيد**،ط ١ ، ج ٧ ص١٩٤.

[5] أخرجه أحمد في " مسنده " ج١٦ ص٢٢ ، رقم (٩٩٢٨) ،و النسائي في " الكبرى "كتاب الصيام ، باب السواك للصائم بالغداة والعشي ، ج٣ ص٢٩١ ، رقم (٣٠٣١) ، و ابن خزيمة في " صحيحه "كتاب الطهارة ، باب ذكر الدليل على أن الأمر بالسواك أمر فضيلة لا أمر فريضة ، ج١ ص٧٢ ، رقم (١٤٠) ، و الطحاوي في " شرح معاني الآثار "كتاب الطهارة ، باب الوضوء هل يجب لكل صلاة أم لا ؟ ج١ ص٤٣ ، رقم (٢٣٤) ، و البيهقي في " السنن "كتاب الطهارة ، باب الدليل على أن السواك سنة ليس بواجب ، ج١ ص٥٧ ، رقم (١٤٦)

و حميد بن عبد الرحمن : هو ابن عوف الزهري ، قال الحافظ[٢]: ثقة .

الحكم عليه: صحيح . قال ابن عبد البر : هذا الحديث يدخل في المسند لاتصاله من غير ما وجهٍ ، و لما يدلُّ عليه اللفظ، وبهذا اللفظ رواه أكثر الرواة عن مالك ، ثم قال : و بعضهم يقول : مع كل صلاة .

٦٢- قال ابن بطال: و قال ابن عباس : ما زال رسولُ الله يأمرنا بالسِّواك حتى ظننتُ أنه سيُنزّل عليه فيه [٣].

التخريج :

أخرجه الطيالسي_ ومن طريقه أبو نعيم ، والبيهقي[٤] _ عن شعبة ، عن أبي إسحاق، عن التميمي ، قال : سألت ابن عباس عن السواك ، فقال : مازال ....

و أخرجه أحمد، وأبو يعلى، والحارث بن أبي أسامة[٥] من طريقين، عن شريك، عن أبي إسحاق، التميمي، عن ابن عباس ، عن النبي صلى الله عليه و سلم قال : أمرتُ بالسواك حتى ظننت أو حسبت أن سينزل عليَّ فيه قرآن .

دراسة الإسناد :

إسناد الطيالسي:

شعبة : هو ابن الحجاج العتكي ، قال الحافظ[١]: ثقة حافظ متقن .

---

[١] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٥٣٦

[٢] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٢١٨

[٣] ابن بطال ، **شرح صحيح البخاري** ،ط٢، ج١ ص٣٦٣ .

[٤] أخرجه الطيالسي في " مسنده " ج٤ ص٤٥٩ ، رقم (٢٨٦٢) . و من طريقه أبو نعيم في " الطب " باب تعاهد السواك ج١ ص٣٠٥ ، رقم (٢١١) ، و البيهقي في " السنن "كتاب الطهارة ، باب في فضل السواك ، ج١ ص٥٧ ، رقم (١٤٤)

[٥] أخرجه أحمد في " مسنده " ج٤ ص٢٩ ، رقم (٢١٢٥) ، و ج٥ ص٢٢٩ ، رقم (٣١٢٢) ، و أبو يعلى في " مسنده " ج٤ ص٢١٨ ، رقم (٢٣٣٠) ، و الحارث بن أبي أسامة في " مسنده " باب السواك ، ج١ ص٢٧٨ ، رقم (١٦١)

و أبو إسحاق : هو عمرو بن عبد الله السبيعي ، قال الحافظ[٢]: ثقة اختلط بأخرة . اهـ . ورواية شعبة عنه قبل الاختلاط .

والتميمي : هو أَرْبدة، راوي التفسير عن ابن عباس ، كما عيّنه ابن حجر[٣] وقال [٤]: صدوق .

الحكم عليه : حسن .

إسناد أحمد:

شريك : هو ابن عبد الله النخعي القاضي ، قال الحافظ[٥]: صدوق يخطئ كثيراً . اهـ . لكنه متابع بما سبق . وتمام الإسناد كسابقه.

الحكم عليه : حسن لغيره .

٦٣- قال ابن بطال: وقالت عائشة: كان عليه السلام إذا دخل عليَّ أولُ ما يبدأُ بالسواك [٦].

التخريج :

أخرجه مسلم[٧] .

الحكم عليه : صحيح .

٦٤- قال ابن بطال: وقال: " السواك مَطْهرةٌ للفم مَرْضاةٌ للربِّ "[١] .

---

[١] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٣٠٠

[٢] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٤٥٣

[٣] ابن حجر ، **إتحاف المهرة**، ط١ ،ج٧ ص٦

[٤] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص١٣٥

[٥] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،ص٣٠٠

[٦] ابن بطال ، **شرح صحيح البخاري** ، ط٢،ج١ ص٣٦٤ .

[٧] أخرجه مسلم في " صحيحه " في كتاب الطهارة ، باب السواك ، ج١ ص٢٢٠ ، رقم (٢٥٣)

التخريج:

علَّقه البخاري[٢]قال : و قالت عائشة عن النبي صلى الله عليه و سلم : " السواك مطهرة للفم مرضاة للرب " .

وقد اختلف فيه:

فأخرجه الشافعي، و الحميدي و إسحاق بن راهويه، و أحمد، و أبو يعلى ، و أبو نعيم، و البيهقي من طرقٍ عن **محمد بن إسحاق** ، قال :حدثني عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر ــ ويقال له : ابن أبي عتيق ــ عن عائشة مرفوعاً، به .

وقد خالف محمدَ بن إسحاق : **يزيدُ بن زُريع وعبد العزيز الدَّرَاوَردي** ، فقالا في الإسناد: ابن أبي عتيق ، عن أبيه ، عن عائشة .

أخرجه **أحمد**، و النسائي ، و ابن حبان، و البيهقي ، من طريق يزيد بن زريع ، و**أبو يعلى** من طريق الدراوردي عبد العزيز بن محمد [٣]، كلاهما عن ابن أبي عتيق ، عن أبيه ، عن عائشة مرفوعاً ، به . . وسمى يزيدُ (ابنَ أبي عتيق): عبدَ الرحمن.

و أخرجه الطبراني[٤] من طريق روح بن صلاح، عن سعيد بن أبي أيوب، عن محمد بن عبدالله بن أبي عتيق ، عن أبيه ، عن عائشة ، به .

و أخرجه أحمد، و ابن عدي[١]من طريق حماد بن سلمة ، عن ابن أبي عتيق ، عن أبيه ، عن أبي بكر الصديق ، به .

---

[١] ابن بطال ، **شرح صحيح البخاري** ، ط٢،ج١ ص٣٦٤ .

[٢] علقَّه البخاري في " صحيحه " في كتاب الصوم ، باب سواك الرطب و اليابس للصائم ، ج٣ ص٣١

[٣] أخرجه أحمد في " مسنده " ج٤١ ص٤٠٤ ، رقم (٢٤٩٢٥) ، و النسائي في " المجتبى " في كتاب الطهارة ، باب الترغيب في السواك ،ج١ ص١٠ ، رقم (٥) ، و ابن حبان في " صحيحه " في كتاب الطهارة ، باب ذكر إثبات رضا الله عز وجل للمتسوك ج٣ ص٣٤٧ ، رقم (١٠٦٧)، و البيهقي في " السنن "كتاب الطهارة ، باب في فضل السواك ، ج١ ص٥٥ ، رقم (١٣٨) ، من طريق يزيد بن زريع ، و أبو يعلى في " مسنده " ج٨ ص٣١٥ ، رقم (٤٩١٦) من طريق الدراوردي عبد العزيز بن محمد

[٤] أخرجه الطبراني في " الأوسط " ج١ ص٩١ ، رقم (٢٧٦)

و أخرجه البيهقي[٢] من طريق ابن إدريس ، عن محمد بن إسحاق ، عن عبد الله بن أبي بكر، عن عروة ، عن عائشة ، به .

و قال : كذا قال ، و الصواب : عن محمد بن إسحاق ، عن عبد الله بن محمد بن أبي عتيق عن عائشة .

و قال الدار قطني [٣]: و لم يتابع عليه .

ورواه القاسم عن عائشة ، و اختلف عليه أيضاً :

فأخرجه ابن أبي شيبة و إسحاق بن راهويه، و أبو يعلى و الدارمي و ابن عدي[٤]من طريق إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة ، قال :أخبرني داود بن الحصين ، عن القاسم بن محمد ، عن عائشة ، به .

وأخرجه أبو نعيم[٥]من طريق مؤمل بن إسماعيل ، عن سفيان الثوري و شعبة ، عن محمد بن إسحاق ،عن أبي عتيق التيمي ، عن القاسم بن محمد ، عن عائشة ، به .

وأخرجه البيهقي[٦] من طريق سليمان بن بلال، عن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي عتيق ، عن القاسم بن محمد ، عن عائشة ، به .

ورواه **عبيد بن عمير** عن عائشة:

وأخرجه ابن خزيمة . و من طريقه البيهقي . و أبو نعيم[١]من طريق سفيان بن حبيب، عن ابن جريج ، عن عثمان بن أبي سليمان ، عبيد بن عمير ، عن عائشة ، به .

---

(١) أخرجه أحمد في " مسنده " ج١ ص١٨٦ ، رقم (٧) ، و ابن عدي في " الكامل " ج٣ ص٥

(٢) أخرجه البيهقي في " شعب الإيمان " في فضل الوضوء ، ج٤ ص٢٨٢ ، رقم (٢٥٢٢)

(٣) الدارقطني ، **العلل** ، ط١ ،ج ١٤ ص٤٢١

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في " المصنف " باب ما ذكر في السواك ، ج١ ص١٥١ ، رقم(١٧٩٢) و إسحاق بن راهويه في " مسنده " ج٢ ص٣٨٥، رقم (٩٣٦) ، و أبو يعلى في " مسنده " ج٨ ص٥١ ، رقم (٤٥٦٩) ، و الدارمي في " السنن " باب السواك مطهرة للفم ، ج١ ص٥٣٨ ، رقم (٧١١) ، و ابن عدي في " الكامل " ج١ ص٣٨٢

(٥) أخرجه أبو نعيم في " الحلية " ج٧ ص٩٤

(٦) أخرجه البيهقي في " السنن "كتاب الطهارة ، باب في فضل السواك ج١ ص٥٦ رقم (١٣٩)

دراسة الإسناد:

دراسة إسناد **الشافعي:**

رواه محمد بن اسحاق : هو ابن يسار المدني ، إمام المغازي ، قال الحافظ [٢]: صدوق يدلس . اهـ . وقد صرَّح بالتحديث عند الإمام أحمد كما سلف ، فانتفت شبهة تدليسه .

و عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر: هو المعروف بابن أبي عتيق، قال الحافظ[٣]: صدوق . روى له البخاري. وقد سمع من عائشة هذا الحديث فيما قال الدار قطني [٤]. قال: الصحيح أن ابن أبي عتيق سمعه من عائشة .

الحكم عليه : حسن .

إسناد **أحمد وأبي يعلى:**

يزيد بن زريع : هو البصري ، قال الحافظ [٥]: ثقة ثبت .

والدراوردي : هو عبد العزيز بن محمد ، مختلف فيه،قال الذهبي :صدوق من علماء المدينة، غيره أقوى منه(٦). قال الحافظ[٧] : صدوق ،كان يحدث من كتب غيره فيخطئ . روى له مسلم ،والبخاري مقرونا بغيره . وقال أحمد بن حنبل: إذا حدث من حفظه يهم، ليس هو بشيء، وإذ حدث من كتابه فنعم. وقال ابن المديني: ثقة ثبت. وقال ابن معين :ثقة حجة

---

(١) أخرجه ابن خزيمة في " صحيحه " كتاب الطهارة ، باب فضل السواك و تطهير الفم به ، ج١ ص١٠٨ ، رقم (١٣٥) . و من طريقه البيهقي في "السنن" كتاب الطهارة ، باب في فضل السواك ج١ ص١٤٠ . و أبو نعيم في " تاريخ أصبهان " ج٢ ص٦٧

(٢) ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،٤٩٨

(٣) ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،٣٥٥

(٤) الدارقطني ، **العلل** ، ط١ ،ج ١٤ ص٤٢١

(٥) ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،٦٣٢

(٦) انظر: الذهبي في **الميزان** ،ط١ ،ج٢ص٦٣٣.

(٧) ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،٣٩٠.

.وقال النسائي: ليس بالقوي ،وقال في موضع آخر: ليس به بأس وحديثه عن عبيد الله بن عمر منكر. وقال أبو حاتم: لا يحتج به. وقال أبو زرعة: سيئ الحفظ[1] .

وأما عبد الرحمن بن أبي عتيق ، فهو عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر ، ذكره ابن حبان [2]في " الثقات "، و نقل عن أحمد : لا أعلم إلا خيراً .

وأبوه عبد الله بن محمد ، سلف الكلام عليه .

الحكم عليه :حسن ، وهذا إسناد فيه مخالفة . قد خالف يزيد بن زريع وعبد العزيز الدراوردي (ابن إسحاق)، فقالا في الإسناد : ابن أبي عتيق ، عن أبيه ، عن عائشة . و قال يزيد : عبد الرحمن بن أبي عتيق .وقال الدار قطني[3]: الصحيح أن ابن أبي عتيق سمعه من عائشة.اهـ. وقد سلف في الذي قبله بإسناد حسن.

إسناد **الطبراني في " الأوسط "**:

سعيد بن أبي أيوب : هو الخزاعي المصري ، قال الحافظ [4]: ثقة ثبت .

وروح بن صلاح : هو المصري ، ضعفه ابن عدي[5]

الحكم عليه: حسن ، وهذا إسناده ضعيف. وقد سلف في الذي قبله بإسناد حسن

إسناد أحمد:

حماد بن سلمة وإن كان ثقة إلا أنه رواه عن ابن أبي عتيق، عن أبيه، عن أبي بكر الصديق، به

---

(١) انظر: ابن حجر، **تهذيب التهذيب** ، ط١ ،ج٦ص٣٥٤، وفيه أقوال الأئمة المختلفة.

(٢) ابن حبان ،**الثقات** ، ط١ ، ج ٧ ص ٦٥

(٣) الدارقطني ، **العلل** ، ط١ ،ج ١٤ ص٤٢٢

(٤) ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،٢٦٨

(٥) ابن عدي ، **الكامل** ،ط١ ،ج٤ص٦٣

الحكم عليه : حديث حسن ، لكن ضعيف من حديث أبي بكر، قال ابن عدي[١]: هذا الحديث أخطأ فيه حماد بن سلمة .وقال الدار قطني[٢]: الصواب عن ابن أبي عتيق، عن أبيه ، عن **عائشة**.ا هـ .وقد سلف بإسناد حسن.

- **دراسة إسناد ما روي عن القاسم** عن عائشة .

و قال الدار قطني [٣]: ذكر القاسم فيه غير محفوظ .

الطريق الأول :

إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة، هو الأنصاري الأشهلي ، قال الحافظ[٤]: ضعيف . اهـ. وقد استنكر له ابن عدي حديثه [٥].

وداود بن الحصين : هو المدني ، قال الحافظ [٦]: ثقة إلا عن عكرمة .

والقاسم بن محمد : هو ابن أبي بكر الصديق ، قال الحافظ[٧]: ثقة .

الحكم عليه : حديث حسن، وهذا إسناد ضعيف لضعف ابن أبي حبيبة ، و لشذوذه كما قال الدار قطني . و نقل ابن عدي عن البخاري قوله : إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة الأشهلي الأنصاري المدني عنده مناكير . و استنكر له ابن عدي هذا الحديث [٨]. وقد سلف باسناد حسن.

الطريق الثاني :

---

[١] ابن عدي ، **الكامل** ،ط١ ،ج٣ص٥

[٢] الدارقطني ، **العلل** ، ط١ ،ج ١ ص٢٧٧

[٣] الدارقطني ، **العلل** ، ط١ ،ج ١٤ ص٤٢٢

[٤] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،١٢٦

[٥] ابن عدي ، **الكامل** ،ط ١ج١ ص٣٨٢

[٦] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،٢٣٤

[٧] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،٤٨٢

[٨] ابن عدي ، **الكامل** ،ط ١ج١ ص٣٨٢

فيه سليمان بن بلال ، و هو المدني ،و هو ثقة فيما قال الحافظ [١]،و بقية إسناده سلف الكلام على رجالهم .

الحكم عليه : حديث حسن، وهذا إسناد ضعيف لشذوذه بذكر القاسم . وقد سلف حديث باسناد حسن

الطريق الثالث :

فيه مؤمل بن إسماعيل ، هو البصري نزيل مكة ، قال الحافظ[٢]: صدوق سيء الحفظ .

و أبو العتيق ، كذا جاء في مطبوع الحلية لأبي نعيم ، و الذي في " تحفة الأشراف " للمزي[٣]: عن رجل من آل أبي بكر . و عند الدار قطني [٤]: عن رجل.وقال : ذكر القاسم فيه غير محفوظ .

الحكم عليه : حديث حسن، وهذا إسناد ضعيف لضعف مؤمل ، و لشذوذه . وقد سلف باسناد حسن.

دراسة إسناد عبيد بن عمير عن عائشة .

سفيان بن حبيب : هو البصري البزاز ، قال الحافظ [٥]: ثقة . اهـ .

و ابن جريح : هو عبد الملك بن عبد العزيز المكي ، قال الحافظ [٦]: ثقة فقيه و كان يدلس . اهـ . وهذا منها ،فقد عنعن.

و عثمان بن أبي سليمان : هو المكي ، قال الحافظ[٧] : ثقة .

---

[١] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،٢٨٤

[٢] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،٥٨٤

[٣] المزي ، **تحفة الأشراف** ، ط١ ، ج١ ص٤٦٥

[٤] الدارقطني ، **العلل** ، ط١ ،ج ١٤ ص٤٢١

[٥] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،٢٧٧

[٦] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،٣٩٥

[٧] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،٤١٥

و عبيد بن عمير : هو ابن قتادة المكي ، قال الحافظ[1]: مجمع على ثقته . من كبار التابعين.

الحكم عليه : حديث حسن، وهذا إسناد ضعيف ضعيف لعنعنة ابن جريح . وقد سلف باسناد حسن.

وللحديث شواهد :

شاهد من حديث أبي هريرة عند ابن حبان[2] من طريق حماد بن سلمة، عن عبيد الله بن عمر ، عن سعيد المقبري ، عنه .

قال الحافظ ابن حجر[3]: المحفوظ عن حماد بغير هذا الإسناد من حديث أبي بكر [4]، و المحفوظ عن عبيد الله بن عمر بهذا الإسناد و بلفظ : " لولا أن أشق "

و من حديث أبي أمامة عند ابن ماجة[5] ، قال الحافظ[6]: فيه عثمان بن أبي العاتكة، وهو متروك .

باب دفع السواك إلى الأكبر

٦٥- قال ابن بطال: قوله عليه السلام لحُوَيِّصة و مُحيِّصة : " كبّر كبّر "[7].

التخريج:

أخرجه البخاري، و مسلم[1] من حديث سهل بن أبي حَثْمة .

---

[1] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،٤٠٩

[2] أخرجه ابن حبان في " صحيحه " باب ذكر العلة التي من أجلها أراد صلى الله عليه و سلم أن يأمر أُمته بهذا الأمر ، ج٣ ص٣٥٢ ، رقم (١٠٧٠)

[3] ابن حجر، **التلخيص الحبير** ، ط١ ،ج١ ص٢٢٦

[4] سلف ص ١٧٠أنه ضعيف

[5] ابن ماجه في " سننه "كتاب الطهارة ، باب السواك ، ج١ ص١٩٢ ، رقم (٢٨٩)

[6] ابن حجر، **التلخيص الحبير** ، ط١ ،ج١ ص٢٢٦

[7] ابن بطال ، **شرح صحيح البخاري** ، ج١ ص٣٦٤ .

الحكم عليه : صحيح .

٦٦- قال ابن بطال: حديث شُرب اللَّبن [٢].

التخريج:

أخرجه البخاري، و مسلم[٣] من حديث أنس بن مالك : أن رسول الله صلى الله عليه و سلم أُتي بلبن قد شيب بماء ، و عن يمينه أعرابي و عن يساره أبو بكر ، فشرب ثم أعطى الأعرابيَّ ، و قال : الأيمن فالأيمن .

الحكم عليه : صحيح .

باب فضل من بات على وضوء

٦٧- قال ابن بطال: كان ابن عمر يجعل آخر عمله الوضوء والدعاء، فإذا تكلم بعد ذلك استأنف الصلاة والدعاء، ثم ينام على ذلك اقتداء بالنبي عليه السلام لقوله: " اجعلهن آخر ما تتكلم به "[٤].

التخريج: لم أقف على تخريجه.

---

[١] أخرجه البخاري في " صحيحه " كتاب الجزية و الموادعة ، باب الموادعة و المصالحة مع المشركين بالمال و غيره و إثم من لم يف بالعهد ، ج٤ ص١٠١ ، رقم (٣١٧٣) ، و مسلم في " صحيحه " كتاب القسامة و المحاربين ، باب القسامة ، ج٣ ص١٢٩٤ ، رقم (١٦٦٩)

[٢] ابن بطال ، **شرح صحيح البخاري** ، ط٢،ج١ ص٣٦٤

[٣] أخرجه البخاري في " صحيحه " كتاب الأشربة ، باب الأيمن فالأيمن في الشرب ، ج٧ ص١١١ ، رقم (٥٦١٩) ، و مسلم في " صحيحه " كتاب الأشربة ، باب استحباب إدارة الماء و اللبن و نحوها عن يمين المبتدئ ج٣ ص١٦٠٣ ، رقم (٢٠٢٩)

[٤] ابن بطال ، **شرح صحيح البخاري** ، ط٢،ج١ص٣٦٥ .

كتاب الغسل

باب الوضوء قبل الغسل

٦٨- قال ابن بطال: وروى نافع عن ابن عمر: أنه سئل عن الوضوء بعد الغُسْل؟ فقال: وأيُّ وضوءٍ أعمُّ من الغسل [١].

التخريج: أخرجه عبد الرزاق [٢]عن عبد الله بن عمر، عن نافع، قال: سئل ابن عمر، فذكره.

و أخرجه مرفوعاً الطبراني، و الحاكم[٣] من طريق محمد بن عبد الله بن بزيع، حدثنا عبد الأعلى، حدثنا عبد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر: أن النبي صلى الله عليه و سلم سئل، فذكره مرفوعاً .

وأخرجه ابن أبي شيبة[٤]عن أبي معاوية، عن عاصم الأحول، عن غنيم بن قيس، عن ابن عمر موقوفاً، به.

دراسة الإسناد:

إسناد عبد الرزاق:

عبد الله بن عمر : هو العمري ، قال الحافظ[١]: ضعيف .

---

[١] ابن بطال ، **شرح صحيح البخاري** ،ط٢، ج١ ص٣٩٦ .

[٢] أخرجه عبد الرزاق في " المصنف " باب الوضوء بعد الغسل ، ج١ ص٢٧١ ، رقم (١٠٤٠)

[٣] أخرجه مرفوعاً الطبراني في " الكبير " ج١٢ ص٣٧١ ، رقم (١٣٣٧٧) ، و الحاكم في " المستدرك " ج١ ص٥٤٨ ، رقم (٥٤٨)

[٤] أخرجه ابن أبي شيبة في " المصنف " باب في الوضوء بعد الغسل من الجنابة ج١ ص٦٩

ونافع: هو مولى ابن عمر أبو عبد الله المدني، قال الحافظ[٢]: ثقة ثبت.

الحكم عليه: صحيح بشواهده ، وهذا إسناده ضعيف ، لضعف العمري، و قد خالف عبدَ الرزاق عبدُ الأعلى كما عند الطبراني، فرفعه ، و الصواب وقفه كما قال الذهبي[٣] . وقد سلف صحيحا في الحديث (٧٠)، وسلف من حديث علي (٦٩).

إسناد الطبراني:

فيه محمد بن عبد الله بن بزيع: وهو البصري ، قال الحافظ[٤]: ثقة .

و عبد الأعلى : هو ابن أبي الأعلى البصري ، قال الحافظ[٥]: ثقة .

و تمام الإسناد كسابقه .

الحكم عليه: صحيح بشواهده ، وهذا إسناده ضعيف لضعف العمري، قال الحاكم : محمد بن عبد الله بن بزيع ثقة ، و قد أوقفه غيره . اهـ . قال الذهبي : و هو الصواب .

إسناد ابن أبي شيبة:

أبو معاوية: هو محمد بن خازم الضرير، قال الحافظ[٦]: ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش

وعاصم الأحول: هو ابن سليمان البصري، قال الحافظ[٧]: ثقة . مات سنة (١٤٢ هـ).

و غنيم بن قيس: هو المازني البصري ، قال الحافظ [١]: مخضرم ثقة . مات سنة (٩٠ هـ) .

---

[١] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،٣٤٨

[٢] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،٥٨٨

[٣] قاله الذهبي في تلخيص المستدرك ، انظر المستدرك ج١ ص٥٤٨

[٤] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،٥١٧

[٥] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،٣٦٥

[٦] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،٥٠٦

[٧] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،٣٢١

الحكم عليه: صحيح بشواهده ، وهذا إسناد رجاله ثقات ، إلا أن سماع عاصم من غنيم لم يتبين لي .

٦٩–قال ابن بطال: و قد ذكر ابن أبي شيبة قال : حدثنا معتمر[٢] بن سليمان ، عن أبيه ، عن عطاء بن السائب ، عن أبي البَخْتَري : أن علياً كان يتوضّأ بعد الغُسْل.

و قال ابن بطّال : هو مرسل ، لأن يحيى بنَ معين قال : أبو البَخْتَري الطائي اسمه سعيد بن عُبيد ثقةٌ ، و لم يسمع من علي بن أبي طالب[٣] .

التخريج :

هو في " مصنف ابن أبي شيبة[٤] بهذا الإسناد .

دراسة الإسناد :

معتمر بن سليمان : هو التميمي البصري ، قال الحافظ [٥]: ثقة .

و أبوه سليمان التميمي أبو المعتمر ، قال الحافظ[٦]: ثقة .

وعطاء بن السائب: هو الثقفي الكوفي، ثقةاختلط، قال أحمد بن حنبل: عطاء بن السائب ثقة، ثقة، رجل صالح، ومن سمع منه قديما كان صحيحا وقال أبو حاتم: محله الصدق قبل أن يخلط. ووثقه ابن معين، وأبو داود. وقال ابن علية قال لي شعبة: ما حدثك عطاء بن السائب عن رجال زاذان وميسرة وأبي البختري فلا تكتبه .اهـ[٧]وهذا من روايته عن أبي

---

[١] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،٤٧٣

[٢] في مطبوع **شرح صحيح البخاري** لابن بطال ج١ ص٣٦٩: معمر ، وهو تحريف، والتصويب من مصادر التخريج.

[٣] ابن بطال ، **شرح صحيح البخاري**، ط٢،ج١ ص٣٦٩ .

[٤] هو في " مصنف ابن أبي شيبة " في الوضوء بعد الغسل من الجنابة ، ج١ ص٦٩ ، رقم (٧٥٤)

[٥] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،٥٦٩

[٦] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،٢٨٦

[٧] انظر: ابن حجر، **تهذيب التهذيب** ، ط١ ،ج٧ص٢٠٦، وفيه أقوال الأئمة المختلفة.

البختري. و قال الحافظ[1]: صدوق اختلط. وقال أيضا: فيحصل لنا من مجموع كلامهم أن سفيان الثوري وشعبة وزهيرا وزائدة وحماد بن زيد وأيوب عنه صحيح ومن عداهم يتوقف فيه الا حماد بن سلمة فاختلف قولهم والظاهر أنه سمع منه مرتين مرة مع أيوب كما يومي إليه كلام الدارقطني ومرة بعد ذلك لما دخل إليهم البصرة وسمع منه مع جرير وذويه والله أعلم[2].

وأبو البَخْتري: هو سعيد بن فيروز الطائي الكوفي، قال الحافظ [3]: ثقة ثبت، فيه تشيع قليل، كثير الإرسال. اهـ. ولعل ما قال ابن بطال: سعيد بن عبيد، سبق قلم. وروايته عن علي مرسلة[4].

الحكم عليه: صحيح بشواهده ، وهذا إسناده ضعيف لانقطاعه. وقد سلف صحيحا في الحديث (٧٠)، وسلف من حديث ابن عمر(٦٨)،وحديث عائشة (٧١).

٧٠- قال ابن بطال: وروى الزهري، عن سالم، قال : كان يغتسل ثم يتوضأ ، فأقول : أَما يُجزئكَ الغُسل ؟ فقال: وأيُّ وضوءٍ أتمُّ من الغُسل للجُنُب، ولكنّي يخيَّل إليَّ أنه يخرج من ذَكَرِي شيءٌ فأمسُّه فأتوضَّأ لذلك [5].

التخريج:

أخرجه مالك في " الموطأ " – و من طريقه أخرجه ابن المنذر ، والبيهقي ــ ، وأخرجه عبد الرزاق عن معمر [6]، كلاهما (مالك و معمر) عن ابن شهاب الزهري ، به .

---

[1] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،٤٢٢

[2] انظر: ابن حجر، **تهذيب التهذيب** ، ط١ ،ج٧ص٢٠٧،

[3] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،٢٧٤

[4] المزي، **تهذيب الكمال**، ط١ ، ج١١ ص٣٣

[5] ابن بطال ،**شرح صحيح البخاري** ،ط٢،ج١ص ٣٩٦ .

[6] أخرجه مالك في " الموطأ " باب الوضوء من مس الفرج ج١ ص٤٣ . و من طريقه أخرجه ابن المنذر في " الأوسط " باب ذكر الوضوء من مس الذكر ج١ ص١٩٤ ، والبيهقي في " السنن "كتاب الطهارة ، باب الوضوء من مس الذكر ج١ ص٢٠٨ ، رقم (٦٣٠) . وأخرجه عبد الرزاق في " المصنف " باب الوضوء من مس الذكر ج١ ص١١٥ ، رقم (٤١٩) من طريق معمر

دراسة الإسناد :

ابن شهاب : هو محمد بن مسلم الزهري ، قال الحافظ[١]: حافظ متفق على جلالته و إتقانه .

و سالم: هو ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب، قال الحافظ[٢]:كان ثبتاً .

و معمر: هو ابن راشد الأزدي ، قال الحافظ[٣]: ثقة ثبت .

الحكم عليه : صحيح .

٧١- قال ابن بطال: و روى أبو إسحاق السَّبِيعي ، عن أبي[٤] الأسود بن يزيد ، عن عائشة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه و سلم لا يتوضّأ بعد الغُسل من الجنابة .

التخريج :

أخرجه الطيالسي، و ابن أبي شيبة و أحمد ، و الترمذي ، و ابن ماجة، و النسائي، و أبو يعلى و الحاكم والبيهقي، و ابن المنذر[٥] من طريق شريك ، عن أبي إسحاق ، به . وقرن الطيالسيُّ بشريكٍ زهيراً

---

[١] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،٥٣٦

[٢] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،٢٦١

[٣] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،٥٧٠

[٤] كذا في مطبوع **شرح صحيح البخاري** لابن بطال ، ج١ص٣٦٩ ،وصوابه : الأسود بن يزيد ، كما في مصادر التخريج الآتية.

[٥] أخرجه الطيالسي في " مسنده " ج٣ ص٢١ ، رقم (١٤٩٣) ، و ابن أبي شيبة في " المصنف " باب في الوضوء بعد الغسل من الجنابة ، ج١ ص٦٩ ، رقم (٧٤٤) ، و أحمد في " مسنده " ج٤٠ ص٤٥٤ ، رقم (٢٤٣٨٩) ، و ج٤٢ ص٣٨٢ ، رقم (٢٥٥٩٥) ، و ج٤٣ ص٢٧٦ ، رقم (٢٦٢١٣) ، و الترمذي في " السنن "كتاب الطهارة ، باب في الوضوء بعد الغسل ، ج١ ص١٦٨ ، رقم (١٠٧) ، و ابن ماجة في " السنن "كتاب الطهارة ، باب في الوضوء بعد الغسل ، ج١ ص٣٦٧ ، رقم (٥٨٠) ، و النسائي في " المجتبى " في " السنن "كتاب الطهارة ، باب ترك الوضوء من بعد الغسل ، ج١ ص١٣٧ ، رقم (٢٥٢) ، و أبو يعلى في " مسنده " ج٨ ص٢٥ ، رقم (٤٥٣١) ، و الحاكم في " المستدرك "كتاب الطهارة ، ج١ ص٢٥٥ ، رقم (٥٤٧) ، و البيهقي في " السنن "كتاب الطهارة ، باب

دراسة الإسناد :

شريك: هو ابن عبد الله النخعي القاضي ، قال الحافظ[١]: صدوق يخطئ كثيراً .

و قد تابعه زهير بن معاوية بن حُديج ، و روايتة عن أبي إسحاق السبيعي في الصحيح بعد الاختلاط ، فيما ذكر الترمذي ج١ ص٢٥ .

وأبو إسحاق : هو عمرو بن عبد الله السَّبيعي ، قال الحافظ[٢]: ثقة مكثر عابد ، اختلط بأخرة.

و الأسود بن يزيد : هو النخعي ،قال الحافظ[٣]: مخضرم ثقة .

الحكم عليه :صحيح ،وهذا إسناد فيه شريك وهو ضعيف ، وفيه اختلاط أبي إسحاق ،وسماع زهير منه بعد الاختلاط.

وقال الترمذي : **حديث حسن صحيح**. وهذا قول غير واحد من أصحاب النبي صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والتابعين، أن لا يتوضأ بعد الغسل.

يعني صححه بشواهده ، وقد سلف صحيحا في الحديث (٧٠)، وسلف من حديث ابن عمر(٦٨)،وحديث علي (٦٩).

ترك الوضوء بعد الغسل ج١ ص٢٧٧ ، رقم (٨٥٢) ، و ابن المنذر في " الأوسط " باب ذكر ترك الوضوء بعد الغسل ج٢ ص١٢٩ ، رقم (٦٧٢)

[١] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،٣٠٠

[٢] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،٤٥٣

[٣] ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ط٨ ،١٥٠

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين

أما بعد: فقد صحبت ابن بطال رحمه الله من خلال هذه الرسالة زمناً طويلاً ، وتبين لي مهارته في الاستدلال و حشد الأدلة النصية على اختلاف مصادرها. و قد أنهيت هذه الرسالة و كل باحث يجعل في ذهنه منهجاً معيناً يسير عليه ، و البشر من صفاته العجز و الضعف ، و الجهد البشري لا يخلو من نقص أو نقد ، فإن يكن الصواب فمن توفيق الله ، و إن يكن الزلل و الخطأ فمن أنفسنا ، فنسأله تعالى العفو و المغفرة .

هذا و خلال رحلتي في هذا البحث يمكن القول بأن هناك فوائد استفدتها و لله الحمد و المنة ، كما أن هناك نتائج توصلت إليها:

. أن ابن بطال في كتابه "شرح صحيح البخاري" قد حشد الأدلة النصية من الأحاديث و الآثار لبيان القول في المسألة الفقهية التي عرض لها البخاري في أبواب كتابه ، و ابن ابي بطال عرض الاقوال المختلفة في المسألة، منها ما يوافق عنوان الباب الفقهي ، ومنها ما يخالفه .

– و ابن بطال كان يعرض لهذه الأقوال معزوة إلى أصحابها أحيانا، غير مسندة و لا مخرجة .

. ابن بطال لم يكن يتكلف لبيان الحكم على الحديث من الصحة و الضعف ، اللهم إلا أن يكون من سبقه من المحدثين قد قاله ، فينقله عنه .

. النصوص المنقولة هي من مصادر مختلفة، منها ما هي حديثية بحتة ، و منها ما هي مصادر فقهية على طريقة المحدثين ، فهو ينقل منها فحسب دون بيان حالها .

– وعرض ابن بطال لأقوال الصحابة التي هي معتمدة على نصوص حديثية ، وقد استدل بها في ذكر الخلاف الفقهي ، دون أن يعرف درجة هذه الأدلة من القوة أو الضعف.

– ومن خلال هذه الرحلة مع ابن بطال تبين لي أن أكثر الأدلة التي أوردها صحيحة النسبة إلى قائليها.

و**نظراً** لأهمية هذا السفر العظيم فإني **أرجو** من أخوتي الباحثين أن يتابعوا السير في تخريج تمام أحاديث هذا الشرح ، مستلهمين العون من الله ، وبما يرشدهم إليه الأساتذة الأفاضل في هذه الجامعة الموقرة .

. وكذلك فإن فن تخريج الحديث من الفنون الحديثية التي يحتاج المشتغل فيها إلى صبر وأناة ، والمشتغلون فيه قليل بالنسبة لطلبة العلم والباحثين .

وهو فن يحتاج إلى مهارة ودربة حتى يتمكن الباحث من الكشف عن مسالك الحديث وطرقه ومن ثم الوصول إلى الحكم على الحديث

والباحث في العلوم الشرعية من غير اختصاص الحديث ، كالمفسر والفقيه وغيرهما ، لهم حاجة إلى معرفة الحديث والاستدلال به ، ولا تتوفر لهم الدربة في فن التخريج

لذا يقع على الجامعات المسؤولية في تسهيل فن التخريج لطلاب العلوم الشرعية عامة، بل تشجيعهم على ذلك بكل الوسائل المتاحة.

و أخيراً لا أنسى أن أقدم الشكر الوافر لكل من كان له الفضل علي في إتاحة الفرصة لي في الخوض في العمل المشرف ، من أساتذة ومرشدين في هذه الجامعة ، فلهم كل الشكر ، وللأستاذ الدكتور محمد إبراهيم الحلواني خاصة ، جزى الله الجميع خير الجزاء.

ربنا تقبل منا إنك مجيب سميع الدعاء

والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الفهارس

فهرس الآيات مرتب حسب السور

الآية	اسم السورة ورقم الآية	الصفحة
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾	[آل عمران: ١٠٢]	١
﴿وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ ١٠٥﴾	[التوبة: ١٠٥]	١
﴿الٓرۚ كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ١﴾	[هود: ١]	١
﴿إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ٩﴾	[الحجر: ٩]	١، ٢
﴿عَسَىٰ رَبُّكُمۡ أَن يَرۡحَمَكُمۡۚ وَإِنۡ عُدتُّمۡ عُدۡنَاۘ﴾	[الإسراء: ٨]	٤٦
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠﴾	[الأحزاب: ٧٠]	١
﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرۡ ٤﴾	[المدَّثر: ٤]	١٥١
﴿وَأَغۡطَشَ لَيۡلَهَا وَأَخۡرَجَ ضُحَىٰهَا ٢٩﴾		٨

فهرس الأحاديث والآثار

الطرف	الصفحة
إذا كبرت ودخلت في الصلاة	١٥٢
إذا وطئ أحدكم الأذى بخفيه	١٣٧
أكان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي على الحصير	٤٦
أما أحدهما فكان لا يتنزه من البول	٦٩
أما هذا كان لا يتأذى ببوله	٧١
أمر النبي المصلي أن يبزق عن يساره	١٥٨
امسحه بإذخر أو خرقة	١٣٠
أن ابن مسعود خرج ليلة الجن	١٥٨
أن علياً كان يتوضأ بعد الغسل	١٨١
إن مما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى	١٤٧
أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقتل القملة في الصلاة	١٢٦
أن النبي صلى الله عليه وسلم لما صبح أهل خيبر	١٥٥
انضح فرجك	٩٦
انضحيه	٩٦
إنكار عائشة أن يكون رسول الله بال قائماً	١١٠
إنما بعثتم ميسرين	٧٢
أنه بال جالساً فدنا منه رجل فقال : تنحى	١١٨

أنه جعله غير طاهر (يعني البصاق) ١٥٦
أنه حرق نخل بني النضير وقطع ٤٧
أنه سئل عن الدم يكون في الثوب ١٥٢
أنه سئل عن الوضوء بعد الغسل ١٧٩
أنه كان إذا وجد دماً في ثوبه فغسله ١٤٠
أنه كان مع رسول الله ليلة الجن ١٥٨
أنه كره البول قائما ١١٦
أنه نزل على عائشة فاحتلم ١٣٣
أنها صلت في ثوب كان فيه دم فبقي أثره ١٤١
أنهم بالوا قياماً ٩٨
إني لأعرف مدينة يقال لها : عمان بنضح البحر ٩٢
البول قائماً أحصن للدبر ١١٨
بينما رجل يمشي بالطريق إذ وجد غصن شوك ١٤٨
تمرة طيبة وماء طهور ١٥٢
تنحى فإن كل بائلة تفيخ ١١٨
تنخم ابن أبي أوفى دماً في صلاته ١٢٤
جفوف الأرض طهورها ٧٩
حتيه ثم اقرصيه بالماء ١٢١
حديث شرب اللبن ١٧٨

حديث القلتين ٧٤
حق على كل مسلم أن يغتسل في كل سبع أيام ٤٤
ذلك داء وليس بشفاء ١٤٥
سألت ابن مسعود: هل كان مع النبي ليلة الجن أحد ؟..... ١٦١
السنة أن تبتعد عنه لئلا يفيح ١٢٠
السواك مطهرة للفم ١٧٠
الشهداء خمسة المطعون والمبطون ١٤٨
طيبوا طرق القرآن ١٦٥
عصر ابن عمر بثرة فخرج منها دم ١٢٥
فدعا بماء فرشه ٨٣
فدعا بماء فنضحه ٩٥
فرض رسول الله زكاة الفطر صاعاً ٤٤
فلم تبكي أو لا تبكي ،فما زالت الملائكة تظله ٤٦
كان عليه السلام إذا دخل عليَّ أول ما يبدأ بالسواك ١٧٠
كان ابن عمر يجعل آخر عمله الوضوء . ١٧٨
كان أبو هريرة لا يرى بالقطرة والقطرتين بأساً ١٢٣
كان سعد بن إبراهيم لا يجيز شهادة من بال قائماً ١١٦
كان يغتسل ثم يتوضأ ١٨٢
كبر كبر ١٧٧

كنا أكثر أهل المدينة مزروعاً ٤٦
كنت أفرك المني من ثوب رسول الله إذا كان يابساً ١٣٤
كنت أفركه من ثوب النبي ثم يصلي فيه ١٣٦
لا تسبخي عنه بدعائك عليه ١٥٤
لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ٤٤
لا يزال والٍ من قريش ٤٣
لقد رأيتني مع النبي وما أزيد على أن أفركه ١٣٣
لو حرم الله قليل الدم لتتبع الناس ما في العروق ١٢٢
لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول ١٤٧
لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك ١٦٧
لولا أن يشق على أمته لأمرهم بالسواك ١٦٨
ما بال رسول الله قائماً قط إلا مرة ١١٣
ما بلت قائماً منذ أسلمت ١١١
مازال رسول الله يأمرنا بالسواك ١٦١
ما كان الله ليجعل فيما حرم شفاء ١٤٥
مروا أبا بكر فليصل بالناس ٤١
ممن رأى فرك المني سعد بن أبي وقاص ١٢٨
من الجفاء أن تبول وأنت قائم ١١٤
من نيح عليه يعذب بما نيح عليه ٤٦

الميت يعذب في القبر بما نيح عليه ٤٦
هو الطهور ماؤه ٧٣
نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها ٢
نهى أن يقيم الرجل أخاه من مقعده ويجلس فيه ٤٦
وضع اليد اليمنى على اليسرى في الصلاة ١٤٧
يستبرئ من بوله ٦٨
يستتر من بوله ٦٨
يغسل بول الجارية وينضح بول الغلام ٩٠

فهرس الرواة

إبراهيم النخعي، أ، خ، ٧، ٩، ١٠، ١١، ١٤، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٦، ٢٩، ٣٥، ٥٠، ٦٩، ٨٠، ٩٠، ١٣٠، ١٣١، ١٥٠، ١٥١، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٨، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٥، ١٩٩، ٢١٢، ٢١٧، أ، ب، ت، ج، ذ، ز

إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة، ١٩٥، ١٩٩

ابنُ أبي أوفى، ١٣٩

ابن أبي شيبة، ٣٦، ٤٩، ٨١، ٨٢، ٨٨، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٩، ١١١، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٤٠، ١٤١، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٧، ١٤٨، ١٥٠، ١٥٩، ١٦١، ١٦٣، ١٦٥، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٧، ١٧٨، ١٩٥، ١٩٦، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٩، ح

ابن أبي عتيق، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩

ابن أبي ليلى، ١٤٨، ١٥٠

ابن إدريس، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٩، ١٢٠، ١٢٥، ١٢٦، ١٩٥

ابن الحنفية، ٨٨، ٨٩

ابن القطان الفاسي، ١٥٨

ابن المبارك، ١٤٣، ١٨١

ابن المنذر، ٧١، ١٠٩، ١١١، ١١٣، ١١٤، ١٢٥، ١٢٨، ١٣١، ١٤٥، ١٤٧، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٨٥، ٢٠٨، ٢٠٩، ز

ابن بطال، ذ، س، ش، ٣، ٤، ٥، ٧، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٥٦، ٥٨، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٦، ٧٨، ٧٩، ٨١، ٨٧، ٩٠، ٩١، ٩٢، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٩، ١٢١، ١٢٣، ١٢٥، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٣، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤١، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٦، ١٥٠، ١٥٢، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٨، ١٦٠، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٦، ١٧٧، ١٨٠، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٥، ١٨٧، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١١، ب

ابن جريج، ١٣٤

ابن حجر، ٢٢، ٣٤، ٣٥، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥،

٥٧، ٦٩، ٧٥، ٧٦، ٧٨، ٨٠، ٨١،
٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠،
٩١، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨،
٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣،
١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨،
١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣،
١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨،
١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣،
١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨،
١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣،
١٣٤، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠،
١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦،
١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢،
١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧،
١٥٩، ١٦٠، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤،
١٦٦، ١٦٧، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤،
١٧٦، ١٧٨، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣،
١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٩،
١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٧،
١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢،
٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨،
٢٠٩، ٢١٠، ت
ابن سيرين، ١١٩، ١٢١، ١٢٢، ١٧٢
ابن عباس، ٦٤، ١٠٧، ١٤٦، ١٤٧،
١٤٨، ١٤٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢،
١٩٢، ١٩٣
ابن عساكر، ٧٤
ابن عمر، ٤٦، ٤٧، ٤٩، ٥٠، ٦٦، ٨٣،
٨٤، ٨٦، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١١٤،
١٢٥، ١٢٦، ١٣٣، ١٤١، ١٥٨،
١٥٩، ١٨٢، ١٨٣، ٢٠٣، ٢٠٤،
٢٠٧، ٢١٠، ٢١٦، ٢١٧
ابن عيينة، ٧٧، ٧٨، ٩١، ١١٣، ١١٤،
١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٧، ١٤٧،
١٤٩، ١٥٠
ابن كثير، ١٠٤، ١٠٥، ذ
ابن لهيعة، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢
ابن مسعود، ٢، ١٢٨، ١٢٩، ١٦٥،
١٦٦، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ٢١٤،
٢١٦
أبو أسامة حماد بن أسامة، ٨٢، ٨٥، ٨٦،
١٢٠ ١٠٢،، ١٠٣، ١١٩، ١٩٢، ت
أبو البَخْتري، ٢٠٧
أبو الربيع الزَّهراني، ١١٦
أبو الزبير محمد بن مسلم، ٧٨
أبو المغيرة عبد القدوس بن الحجاج، ٧٦
أبو بكرالصديق، ٢٦، ٤٩، ٥٨، ١٠٣،
١٣١، ١٣٨، ١٤٠، ٢٠٢
أبو بكر بن مسعر، ١٣١
أبو رافع مولى ابن عمر، ١٨٣
أبو غسان محمد بن مُطرّف، ١١٧
أبو لبيد لمازة، ١٠٤
أبو معاوية محمد بن خازم، ١٦٤، ١٧٥،
١٧٦، ١٨٥، ٢٠٥
أبو نعيم الفضل بن دكين، ٩٨، ١٤٥،
١٦٣، ١٨٨، ١٩٢، ١٩٤، ١٩٦، ز
أبو إسحاق السبيعي، ١٧٤، ١٨٥، ١٩٢،
٢٠٩، ٢١٠١٧٤، ١٩٣،

أبو البَخْتَري، ٢٠٦
أبو حرب بن أبي الأسود، ٩٣، ٩٤، ١٠٠
أبو الزناد، ١٩٠
أبو المغيرة، ٢٥، ٧٥
أبو بكر بن مسعر، ١٣٠
أبو حازم، ١١٦، ١١٧
أبو سلمة بن عبد الرحمن، ١٧١
أبو صالح، ١٦٩
أبو ظبيان، ١١٠، ١١١، ١١٢
أبو عبد الرحمن السلمي عبد الله بن حبيب، ١٨٨
أبو قِلَابة، ٨٧
أبو ليلى الخراساني، ١٨٥
أبو مجلز، ١٧٣
أبو مسعود البدري، ١٦٨
أبو هريرة، ٤٨، ٧٩، ١١٨، ١١٩، ١٣٨، ١٣٩، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٩٠، ١٩١، ٢٠١
أحمد بن حنبل، ٢٥، ٢٧، ٢٨، ٣٢، ٩٦، ٩٩، ١٤٢، ١٩٧، ٢٠٧
أحمد بن موسى بن أبي مريم، ١٧٢
أَرْبدة، ١٩٣
أسد ابن موسى أسد، ١٨٤
إسرائيل، ١٧٤
أسماء، ٢١، ٣٠، ٣١، ٣٥، ٦٢، ٧٥، ٧٦، ٨٤، ٩٧، ٩٩، ١٠١، ١٠٤، ١٠٦، ١٠٧، ١٣٧، ١٣٩، ١٤٠، ١٤٢، ر
إسماعيل الأزرق، ٨٨، ٩٠
إسماعيل ابن عُلَيَّة، ١٧٧، ١٧٨
الأحوص بن المفضل بن غسان، ١٣٠
الأسود بن يزيد، ١٥٥، ٢٠٩، ٢١٠
الأصيلي، ٦٩، ٧٠
الأعرج، ١١٦، ١٩٠
الأعمش سليمان، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٦، ١٧٥، ١٧٦، ١٨٥، ٢٠٥
الأوزاعي، ٣٦، ١٥٢، ١٥٦، ١٥٧
أيوب السختياني، ١٦٠، ٢٠٧
البخاري، أ، أ، ح، ذ، س، ش، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٧، ١٩، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٧٠، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٦،٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨١، ٨٤، ٨٦، ٨٧، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٤، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١٢١، ١٢٣، ١٢٥، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٣، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٦، ١٥٠، ١٥٢، ١٥٤، ١٥٥، ١٦٠، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥،

١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١،
١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٦، ١٧٧،
١٧٩، ١٨٠، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤،
١٨٥، ١٨٧، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢،
١٩٣، ١٩٤، ١٩٧، ١٩٩، ٢٠٢،
٢٠٣، ٢٠٦، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١١، أ،
ب، ث، د، ذ، ز
الترمذي، ٢، ١٧، ٢٦، ٢٩، ٣٤، ٨١،
٨٢، ٨٩، ١٠٠، ١٠٢، ١٢٤، ١٢٧،
١٢٨، ١٣٧، ٢٠٩، ٢١٠، ب
الثوري سفيان، ٣٦، ٦٦، ١٢٩، ١٣٩،
١٤٠، ١٤٧، ١٤٨، ١٦٥، ١٦٦،
١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٩٦، ٢٠٧
الحارث الاعور، ٨٧، ٨٨، ١٠٢، ١٠٣،
١٥٠، ١٨٥، ١٨٦، ١٩٢، ت
الحارث بن عمير، ٨٧، ٨٨
الحازمي، ٤١، ٤٢
الحجاج بن أرطاة١٨٥ ، ١٨٦
الحسن، ٣، ٢٤، ٢٧، ٣٣، ٥٦، ٥٨،
٦٢، ٦٦، ٦٩، ٨٨، ٨٩، ٩٤، ٩٥،
٩٦، ٩٨، ٩٩، ١٠٣، ١٠٥، ١٢٩،
١٣٠، ١٤٣، ١٤٤، ١٦١، ١٦٢،
١٦٩، ١٨٧، ١٨٨، ١٩٠
الحسن بن الفضل بن السمح، ١٨٧
، ١٨٨
الحسن بن عبيد الله النخعي، ١٨٨
الحسين بن حُريث، ٨٢، ٨٥
الحكم بن عُتيبة الكوفي، ١٥١
الحميدي، ٢٥، ١٣٧، ١٥٢، ١٩٤، ث
الخليلي، ٣٩، ١٨٤، ج
الذهبي، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧،
٢٨، ٣٠، ٣٢، ٣٣، ٥٩، ٦٠، ٦١،
٧٢، ٨٠، ٨١، ٩٨، ١١٥، ١٢١،
١٢٢، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٤١،
١٥٠، ١٥٥، ١٥٧، ١٦٦، ١٨٨،
١٨٩، ١٩٧، ٢٠٥، ج
الزبير بن الخريت، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٥
الزَّهراني، ١٦٢
الزهري، ٢٨، ٤٢، ٩١، ٩٢، ٩٩، ١٠٠،
١١٣، ١١٤، ١٣١، ١٤٥، ١٦٩،
١٩١، ١٩٢، ٢٠٨، ر
السيوطي، ١٠، ٣٧، ١٠٤، ١٠٥، ح
العتر، ٤٦، ٤٧، ٤٩
العراقي، ٨
العلاء، ١٦٦
الفضل بن دكين، ١٤٥
الفضلُ بن دَلهم، ٩٥
القاسم بن عبد الرحمن، ٧٦
القاسم بن محمد، ١٩٦
المبارك بن فضالة، ٩٤، ٩٥، ١٤٣
المزي، ١٨، ٢١، ٣٠، ٣٥، ٧٧، ٨٤،
٩٧، ٩٩، ١٠١، ١٠٤، ١٠٦، ١٣٩،
١٤٠، ١٤٢، ١٥٥، ٢٠٠، ٢٠٧، ر
المسيب بن رافع، ١٢٨
المغيرة بن أبي بردة، ٨٠، ٨١
المقدام بن شريح، ١٢٣، ١٢٤
النضر بن شميل، ٧٧، ٧٨

النووي، ١٠، ٣٤، ٣٨، ٤٠، ٤٤، ٥٥، ٥٦، ١٥٣، ز
الوليد بن كثير، ٨٢، ٨٣، ٨٦
أم الحسن، ١٦١
أم سلمة، ٩٢، ٩٤، ٩٥، ٩٦
أبو أمامة، ٧٥، ٧٦، ٢٠١
أنس بن مالك، ٢، ٨٠، ١١٧، ١١٨، ١٧٧، ١٨٠، ٢٠٢، ر
أيوب، ٨٧، ٨٩، ١٢٧، ١٥٩، ١٩٥، ١٩٨، ٢٠٧
بحر بن كَنِيز، ١٨٨، ١٨٩
بشر بن بكر، ١٥٢
بكر بن عبد الله المزني، ١٤١، ١٤٢
عبد الله بن أبي أوفى، ١٣٩
حبيب بن أبي ثابت، ١٤٧، ١٤٨، ١٧٥، ١٧٦
ابن جريج، ٣٦، ٩٩، ١٠٠، ١٢٥، ١٢٦، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٤٧، ١٤٩، ١٥٠، ١٩٦
جابر، ٥٠، ٥٥، ٧٧، ٧٨، ١٧١، ١٧٤، ١٨٥، ١٨٦
جابر بن يزيد الجعفي، ١٧٤
جرير بن حازم، ١٠٢، ١٠٣
جعفر بن عون، ١٠٩، ١١٠، ١١٩، ١٢٢، ١٧٢
حجاج ابن أرطاة، ١٥٠
حجاج ابن المِنْهال، ١٦٠
حسين بن محمد المرُّوذي١١٦ ، ١١٧
حصين بن عبد الرحمن السلمي١١٠، ١١١، ١١٣، ١١٢،١٤٤ ، ١٤٥
حصين بن جندب، ١١٢، ١١٣
حفص بن غياث، ١٧٥
حماد بن سلمة، ٢٨، ٣٦، ٨٥، ٩٨، ٩٩، ١٠٧، ١٠٨، ، ١٢٠، ، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ، ١٥٩، ١٦١، ١٦٥، ١٦٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٩٥، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠١، ٢٠٧، ز
حماد بن أسامة / أبو أسامة،
حماد بن زيد، ١١٤، ١١٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٥٤، ١٦٢،١٥٥، ١٨٢، ١٨٣، ٢٠٧
حماد بن أبي سليمان، ١٥٥، ١٦٦، ١٧٨
حميد، ٥٠، ٩٩، ١٤١، ١٤٢، ١٧٣، ، ٩٨، ٩٩
حميد بن عبد الرحمن، ١٩١، ١٩٢
حَنَشٍ الصنعاني، ١٨٠
حوثرة، ٩٤، ٩٥، ٩٦
داود بن أبي هند، ١٨٣
داود بن الحصين، ١٩٦
ربعي بن حراش، ١٧٧
ربيع المؤذِّن، ١٨٣
رجل من أخوال المحرر بن أبي هريرة، ١١٨
روح بن صلاح، ١٩٥
زائدة بن قدامة، ٤٩، ٨٣، ، ٨٦ ،٨٤، ١٠٦، ١٢٧، ١٨٣، ١٨٤
زكريا بن أبي زائدة، ١٢٧
زهير بن معاوية بن حُديج، ٢١٠

زيد بن وهب، ١٠٩
زيد ين ثابت، ١١٣
سعدُ بنُ إبراهيم، ١٣٠
سعد بن عبادة، ١١٩
سعد بن عبيدة السلمي، ١٩٠
سعيد بن أبي أيوب، ١٩٥
سعيد بن أبي سعيد المقبري، ١٥٦
سعيد بن أبي عروبة، ٩٢، ٩٣،٩٤ ،
١٠١، ١٠٢ ، ١١٩، ١٤٢
سعيد بن جبير، ١٤٧، ١٤٨، ١٨٨،
١٨٩
سعيد بن سلمة، ٨٠، ٨١، ١٦٠
سعيد بن عبد الرحمن بن رقيش الأسدي،
١١٨
سعيد بن عمرو بن سعيد، ١٣١١٣٢
سفيان بن عيينة، ٢٣، ٧٦، ٧٨، ٩٢،
٩٦، ١١٣، ١١٤، ١٢٤، ١٢٨،
١٣١، ١٣٢، ١٣٦، ١٣٧، ١٤٠،
١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٦٦، ١٧٥،
١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٩٠، ١٩١،
١٩٦، ٢٠٠، ٢٠٧
سفيان بن سعيد ا الثوري، ٣٦، ٦٦، ،
١٢٥ ١٢٩، ١٣٩، ١٤٠، ١٤٧، ١٤٨،
١٦٥، ١٦٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩،
١٩٦، ٢٠٧

سلمان الفارسي، ١٧٧، ١٧٩
سَلمة بن كُهيل، ١١٠، ١١١
سليمان بن بلال، ١٩٦، ٢٠٠
سليمان بن داود العَتَكي، ١١٦
سليمان بن طرخان التيمي، ١٤٢ ، ١٤٤
سليمان بن مَهْران الأعمش، ١١٢، ١٦٤
سليمان بن يسار، ١٥٤
سمرة، ١٨٧، ١٨٩
سُمَيٍ مولى أبي بكر بن عبد الرحمن، ١٦٩
سهل بن أبي حَثْمة، ٢٠٢
سهل بن سعد، ١١٥، ١١٦
شُريح ابن هانئ بن يزيد، ١٢٤
شريك، ١، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٨، ١٣٨،
١٣٩، ١٤٥، ١٤٦، ١٩٢، ١٩٣،
٢٠٩، ٢١٠
شعبة، ١٠٢، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٣،
١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٩، ١٥٠،
١٥١، ١٥٢، ١٦٢، ١٧٧، ١٧٨،
١٧٩، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٦، ٢٠٧
شقيق بن سلمة، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧
صفوان بن سليم، ٨٠
عبد الله بن طاوس، ٧٤، ٧٥، ٧٧، ٧٨
طلحة بن عمرو، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥
عاصم بن سليمان الأحول، ٢٠٤،١٦٢
عاصم بن أبي النجود، ١٢٩،١٢٨
عائشة، ٤٩، ٦٣، ٦٦، ١٠٦، ١٢٣،
١٣٧، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣،
١٥٤، ١٦٠، ١٦١، ١٧٥، ١٧٦،
١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧،
١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٧، ٢٠٩،
٢١٤، ٢١٥
عباس بن أبي طالب، ١٧٢

عبد الأعلى، ١٨٤، ٢٠٤، ٢٠٥
عبد الحق الإشبيلي، ٨٧، ١٥٧
عبد الحميد بن سليمان، ١١٦، ١١٧
عبدُ الرحمن بن إسحاق، ٨٠
عبد الرزاق، ٧٤، ٧٥، ٧٧، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩١، ٩٢، ٩٤، ١١٠، ١١١، ١٣١، ١٣٩، ١٤٠، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٦٥، ١٦٦، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٨، د
عبد الصمد بن عبد الوارث، ١٠١، ١٦١
عبد العزيز بن رفيع الباهلي أبوالعوام، ٧٨ ، ٧٧، ١٢٧، ١٢٨
عبد العزيز بن محمد الدراوردي، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٧
عبد العزيز بن مِهْران، ٨٩
عبد القدوس بن الحجاج، ٧٦
عبد الكريم بن أبي المخارق، ١٢٥ ، ١٢٦، ١٢٧، ١٣٢، ١٣٣، ١٦٧
عبد الله الرومي، ١١٤، ١١٥
عبد الله بن أبي بكر، ١٩٥
عبد الله بن دينار، ١١٥
عبد الله بن رجاء، ١٠٦
عبد الله بن عبيد، ٩١، ١٣٣، ١٣٤
عبد الله بن عمر، ٨١، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ١٠٣، ١١٤، ١٢٦، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٨
عبد الله بن عمر العمري، ٢٠٤
عبد الله بن عمرو بن أبي الحجاج، ٩٥، ٩٧
عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر، ١٩٤، ١٩٧
عبد الله بن نُمير، ٩٠، ٨٤، ١١١، ١٢٦، ١٥٩، ١٦٢
عبد الله بن زيد الجرمي،أبو قلابة ٨٩
عبد العزيز بن أبي حازم، ١١٦
عبد الملك بن عمير، ١٤٥، ١٤٦
عبد الوهاب بن عطاء، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ج
عبدة بن سليمان، ٨١، ٨٤، ٩٢
عبيد الله بن عبد الله، ٨١، ٨٥، ٨٦
عبيد الله بن عمر، ١٢٥، ١٢٦، ١٥٩، ١٩٨، ٢٠١
عبيد الله بن عمر العمري، ١٥٩
عبيد بن عمير، ١٣٣، ١٣٤، ١٩٦، ٢٠٠، ٢٠١
عثمان بن أبي سليمان، ١٩٦، ٢٠١
عثمان بن ساج، ١٨٨
عثمان بن مطر، ٩٢، ٩٤
عروة بن الزبير، ١٢١، ١٢٢
عطاء بن السائب، ٤٧، ٧٧، ٩٧، ١٣٣، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٧، ١٤٨، ١٥٠، ١٧٥، ١٧٦، ٢٠٦، ٢٠٧
عطاء بن أبي رباح، ١٤٩ ، ١٧٥
علقمة، ١٦٣، ١٨٣
علي بن أبي طالب، ٩٠، ٩٢، ١٠٠، ١٠٧، ١١٠، ١٨٨، ٢٠٦

علي بن المبارك، ١٦١، ١٦٣
علي بن زيد بن جدعان، ١٨٢
علي بن عبد الله بن جعفر، ١٧٢
علي بن يزيدالألهاني ، ٧٥، ٧٦
عمر بن الخطاب، ٨٤، ٨٥، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٩، ١٢٥، ١٢٦، ١٣١، ١٣٢، ١٨٣، ٢٠٨
عمر بن عبد الرحمن، ١٢١، ١٢٢
عمران بن حدير، ١١٩،١٧٣
عمران بن مسلم، ١٣٨، ١٣٩
عمرة، ٦٣، ١٠٣، ١٥٣
عمرو بن دينار، ٧٧، ٧٨، ٩٧، ٩٩، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١٣٠، ١٤٢، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠
عمرو بن عطية، ١٧٨، ١٧٩
غنيم بن قيس، ٢٠٤، ٢٠٥
غياث بن كلوب، ١٨٧
فاطمة بنت المنذر، ١٠٧
فضيل بن سليمان، ١٨٨، ١٨٩
قَبِيصة بن ذؤيب، ١١٣
قتادة، ٧٤، ٧٥، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ٢٠١
قيس بن الحجّاج، ١٨٠
كريمة ابنة همام، ١٦١، ١٦٣
لاحق بن حميد أبو مجلز، ١٧٣
لِمَازة بن زَبّار، ١٠٣، ١٠٤
ليث بن أبي سليم، ٨٣، ٨٤
مالك، ٢، ١٨، ٣٦، ٥٨، ٦٠، ٦١، ٦٣، ٦٦، ٦٧، ٧١، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٩١، ١٠٦، ١٠٨، ١٠٩، ١١٤، ١١٥، ١١٧، ١١٨، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧٧، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ٢٠٢، ٢٠٨، ر
مجاهد، ٢٧، ٨٣، ٨٤، ٨٦، ١٢٧، ١٣٨، ١٣٩
محمد بن أبي يحيى الأسلمي، ١٢١
محمد بن إسحاق، ٢٩، ٨١، ٨٢، ٨٤، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ث
محمد بن القاسم، ١٣٣، ١٣٤
محمد بن بكير، ٩٩
محمد بن جعفر بن الزبير، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٦
محمد بن خازم أبومعاوية، ١٦٤، ١٧٦، ١٨٥، ٢٠٥
محمد بن خزيمة، ٩٨، ١٠٦
محمد بن ربيعة، ١٣٣، ١٣٤
محمد بن سيرين، ١١٩، ١٧٢
محمد بن عباد بن جعفر، ٨٣، ٨٥، ٨٦
محمد بن عبد الله بن بزيع، ٢٠٤، ٢٠٥
محمد بن عجلان، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧
محمد بن علي بن الحسين الباقر، ١٧٤
محمد بن فضيل، ١٦٦
محمد بن كثير، ٨٣، ٨٦، ٨٧، ١٥٦، ١٥٧
محمد بن مُطرّف، ١١٧
محمد بن يحيى الأزدي، ١٣٣، ١٣٤
مُحيِّصة، ٢٠٢
مرحوم بن عبد العزيز، ٨٨، ٨٩

مزيدة بن جابر، ١٨٦
مسدد بن مسرهد ، ٣٦، ٩٢، ٩٣، ١٠٧، ١٠٨، ١١٨، ١٢٧
مسلم بن إبراهيم، ١٨٨
مصعب بن سعد، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦
مطرف، ١٣١، ١٨٧
مطرِّف ابن طَريف، ١٣٢
مطرف بن سمرة، ١٨٧
معاذ بن معاذ، ١١٨، ١١٩، ١٢٢
معاذ بن هشام، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢
معاذة، ١٦١، ١٦٢
مُعان بن رِفاعة، ٧٥، ٧٦
معاوية بن عمرو، ٨٤، ٨٧
معتمر بن سليمان، ١٤٤، ٢٠٦
معمر بن راشد، ٧٠، ٧٤، ٧٥، ٨٧، ٨٨، ٩٠، ٩١، ٩٧، ١١٠، ١١١، ١١٣، ١١٤، ٢٠٦، ٢٠٨
منصور بن المعتمر، ١٣، ٢٦، ٧٧، ١٣٢، ١٤٥، ١٤٦، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٦٥
مؤمل بن إسماعيل، ١٩٦، ٢٠٠
نافع مولى ابن عمر، ٤٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٥٩، ١٣٣،، ٢٠٣، ٢٠٤
نعيم بن حماد، ١٤٣
هشام الدستوائي، ٩٣، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٢٣، ١٣٦، ١٧٧، ١٧٨
هشام بن عروة، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٢٣، ١٣٧
هشيم بن بشير، ١٢٩، ١٣٠، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٨، ١٥٠، ١٨٥، ١٨٦
همام بن الحارث، ١٥٠، ١٥٢، ١٥٣
واقد، ٩٧، ٩٨
وائل بن حجر، ١٦٤، ١٦٨
وكيع، ٩٥، ٩٧، ٩٨، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٤٧، ١٤٨، ١٥٠، ١٦١، ١٦٣، ١٧٤، ١٨٥، ١٨٦، ز
يحيى بن أبي كثير، ١٧١
يحيى بن إسحاق، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢
يحيى بن سعيد القطان، ١٠٨، ١٢١، ١٣٦، ١٥٢، ١٥٣، ١٧٦
يحيى بن كثير، ٧٧
يحيى بن محمد، ١٦١، ١٦٢
يزيد بن أبي زياد، ١١٠، ١١٢
يزيد بن زريع، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٧، ١٩٨
يزيد بن هارون، ١٠٢، ١٠٣، ١١٩، ١٢٠، ١٧٣
يعقوب بن إبراهيم، ١١٦، ١١٧، س
يونس بن عبيد، ٥٨، ٩٥، ١٢٩، ١٧٤، ١٨٤

فهرس المراجع والمصادر

ـ إبراهيم مصطفى وآخرين،**المعجم الوسيط**، ط ٥، (القاهرة، مجمع اللغة العربية،٢٠١١) .

ـ أحمد ، أحمد بن محمد بن حنبل ، **المسند** ، تحقيق شعيب الأرنؤوط و آخرين ، ط١ (بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ١٤٢١) .

ـ الأثرم ، أحمد بن محمد الأثرم ، **السنن** ، تحقيق عامر حسن صبري ، ط١ (بيروت ، دار البشائر الإسلامية ، ٢٠٠٤) .

ـ الإشبيلي ، أحمد بن فرح ، **مختصر خلافيات البيهقي** ، تحقيق ذياب عقل ، ط١ (الرياض ، مكتبة رشد ، ١٤١٧) .

ـالبخاري ، محمد بن إسماعيل ، **الجامع الصحيح المختصر المسند** ، تحقيق زهير الناصر ، ط١ (جدة ،دار طوق النجاة ، ١٤٢٢) (مصورة عن النسخة السلطانية) .

ـ البزار ، أحمد بن عمرو البزار ، **مسند البزار** ، تحقيق محفوظ الرحمن زين الدين و آخرين ، ط١ (المدينة المنورة ، مكتبة العلوم و الحكم ، ١٩٨٨) .

ـ البغوي ، الحسين بن مسعود الفراء البغوي ، **شرح السنة** ، تحقيق شعيب الأرنؤوط ، ط٢ (بيروت ، المكتب الإسلامي ، ١٤٠٣) .

ـ البقاعي ، علي نايف ، **مناهج المحدثين العامة و الخاصة** ، ط٤ (بيروت ، دار البشائر الإسلامية ، ١٤٣٦) .

ـ ابن بشكوال ، خلف بن عبد الملك بن بشكوال ، **الصلة في تاريخ أئمة الأندلس** ، عني بنشره السيد عزت العطار ، ط٢ (القاهرة ، مكتبة الخانجي ، ١٣٧٤ هـ) .

ـ البوصيري ، أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل ، **إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة** ، تحقيق دار المشكاة ، ط١ (الرياض ،دار الوطن للنشر ،١٤٢٠) .

ـ ابن بطال ، علي بن خلف بن عبد الملك ، **شرح صحيح البخاري** ، تحقيق أبو تميم ياسر بن إبراهيم ، ط٢ (الرياض ، مكتبة الرشد ، ١٤٢٣ هـ) .

ـ البيهقي ، أحمد بن الحسين ، **السنن الكبرى** ، تحقيق محمد عبد القادر عطا ،ط٣ (بيروت ، دار الكتب العلمية ، ١٤٢٤) .

شعب الإيمان ، تحقيق مختار أحمد الندوي ، ط١ (الرياض ، مكتبة الرشد ، ١٤٢٣) .

ـ الترمذي ، محمد بن عيسى بن سورة ، **الجامع الكبير (السنن)** ، تحقيق بشار عواد ، ط١ (بيروت ، دار الغرب الإسلامي ، ١٩٩٨) .

العلل الكبير ، ترتيب أبو طالب القاضي ، تحقيق صبحي السامرائي و آخرين ، ط١ (بيروت ، عالم الكتب ، ١٤٠٩) .

ـ تمام ، تمام بن محمد الرازي ، **الفوائد** ، تحقيق حمدي السلفي ، ط١ (الرياض ، مكتبة الرشد ، ١٤١٢)

ـ ابن الجارود ، عبد الله بن علي بن الجارود ، **المنتقى من السنن المسندة** ، تحقيق عبد الله عمر البارودي ، ط١ (بيروت ، مؤسسة الكتاب الثقافية ، ١٤٠٨ هـ) .

ـ الجزائري ، طاهر بن صالح ، **توجيه الأثر إلى أصول الأثر** ، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة ، ط١ (حلب ، مكتبة المطبوعات الإسلامية ، ١٤١٦) .

ـ ابن الجعد ، علي بن الجعد الجوهري ، **مسند ابن الجعد** ، تحقيق عامر أحمد حيدر ، ط١ (بيروت ، مؤسسة نادر ، ١٤١٠ هـ).

ـ ابن الجوزي ، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي ، **التحقيق في أحاديث الخلاف** ، تحقيق مسعد عبد الحميد السعدي ، ط١ (بيروت ، دار الكتب العلمية ، ١٤١٥ هـ) .

ـ ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، **الجرح و التعديل** ، ط١ (لهند حيدر أباد الدكن ، مجلس دائرة المعارف العثمانية ، ١٣٧١) .

ـ حاجي خليفة ، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي ، **كشف الظنون عن أسامي الكتب و الفنون** ، د.ط (بغداد ، مكتبة المثنى ، ١٩٤١) .

ـ الحارث بن أبي أسامة ، الحارث بن محمد التميمي ، **مسند الحارث (بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث للهيثمي)** ، تحقيق حسين البكري ، ط١ (المدينة المنورة ، مركز خدمة السنة ،١٤١٣) .

ـ ابن حبان ، محمد بن حبان البستي ، **الثقات** ، ط١ (حيدر أباد الدكن الهند ، دائرة المعارف العثمانية ، ١٣٩٣ هـ) .

صحيح ابن حبان ، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان ، تحقيق شعيب الأرنؤوط ، ط١ (بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٨ هـ) .

المجروحين من المحدثين و الضعفاء و المتروكين ، تحقيق محمود إبراهيم زايد ، ط١ (حلب ، دار الوعي ، ١٣٩٦ هـ).

ـ ابن حجر ، أحمد بن علي العسقلاني ، **إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة** ، تحقيق زهير الناصر و آخرين ، ط١ (المدينة المنورة ، مجمع الملك فهد ، ١٤١٥) .

تقريب التهذيب ، تحقيق محمد عوامة ، ط٨ (جدة، دار المنهاج ، ١٤٣٠ هـ) .

التلخيص الخبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير ، ط١ (بيروت ، دار الكتب العلمية ، ١٤١٩ هـ) .

تهذيب التهذيب ، ط١ (الهند ، مطبعة الدائرة المعارف النظامية ١٣٢٦ هـ) .

فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، تحقيق شعيب أرنؤوط و آخرين ،ط١ (بيروت ، دار الرسالة العالمية ٢٠١٣) .

لسان الميزان ، تحقيق دائرة المعارف النظامية ،ط٢ (بيروت ـ مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، ١٣٩٠ هـ) .

المطالبة العالية بزوائد المسانيد الثمانية ، تحقيق مجموعة من الباحثين ، ط١ (الرياض ، دار العاصمة ، ١٤١٩ هـ) .

هدي الساري = (مقدمة) فتح الباري بشرح صحيح البخاري .

النكت على كتاب ابن صلاح ، تحقيق ربيع بن هادي المدخلي ، ط١ (المدينة المنورة، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية ، ١٤٠٤

ـ ابن حزم ، علي بن أحمد ابن حزم الظاهري ، **المحلى بالآثار** ، د.ط (بيروت، دار الفكر ، د.ت) .

ـ الحميدي ، عبد الله بن الزبير ، **المسند** ، تحقيق حسين سليم أسد ، ط١ (دمشق ، دار السقا ، ١٩٩٦) .

ـ ابن خزيمة ،محمد بن إسحاق بن خزيمة، **صحيح ابن خزيمة** ، تحقيق : محمد مصطفى الأعظمي ، ط٣ (بيروت، المكتب الإسلامي ، ١٤٢٤) .

ـ الخطيب ، محمد مجير الخطيب ، **أملية مختصرة في أصول التخريج** ، ط١ (اسطنبول ، دار العلم ، ١٤٢٢) .

ـ الخليلي ، أبو يعلى خليل بن عبد الله ، **الإرشاد في معرفة علماء الحديث** ، تحقيق محمد سعيد إدريس ، ط١ (الرياض ، مكتبة الرشد ، ١٤٠٩) .

ـ أبو داوود سليمان بن الأشعث السجستاني، **سنن أبي داوود** ، تحقيق شعيب الأرنؤوط و آخرين ، ط١ (بيروت ، دار الرسالة العالمية ، ١٤٣٠) .

_ الدار قطني ، علي بن عمر بن أحمد ، **السنن** ، تحقيق شعيب الأرنؤوط ، ط١ (بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ١٤٢٤) .

العلل الواردة في الأحاديث النبوية ، تحقيق محفوظ الرحمن زين الدين ، ط١ (الرياض ، دار طيبة ، ١٤٠٥) .

_ الدارمي ، عبد الله بن عبد الرحمن ، **المسند (السنن)** ، تحقيق حسين أسد ،ط١ (السعودية ، دار المغني للنشر ، ١٤١٢) .

_ الذهبي ، محمد بن أحمد عثمان ، **تاريخ الإسلام** ، تحقيق بشار عواد معروف ، ط١ (بيروت ، دار الغرب الإسلامي ، ٢٠٠٣) .

ميزان الاعتدال ، تحقيق علي البجاوي ، ط١ (بيروت ، دار المعرفة ، ١٣٨٢) .

_ ابن راهويه ، إسحاق بن إبراهيم الحنظلي ، **مسند إسحاق بن راهويه** ،تحقيق عبد الغفور البلوشي ، ط١ (المدينة المنورة _ مكتبة الإيمان ، ١٤١٢) .

_ الزركلي ، خير الدين بن محمود ، **الأعلام** ، ط١٥ (بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٤١٨).

_ السبكي ، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين ، **طبقات الشافعية الكبرى** ، تحقيق محمود الطناحي و عبد الفتاح الحلو ، ط٢ (القاهرة ، دار هجر ، ١٤١٣) .

_ السخاوي ، محمد بن عبد الرحمن ، **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي** ، تحقيق علي حسين علي ، ط١ (مصر ، مكتبة السنة ، ١٤٢٤)

_ ابن سعد ، محمد بن سعد بن منيع ، **الطبقات الكبرى** ، تحقيق إحسان عباس ، ط١ (بيروت ، دار صادر ، ١٩٦٨) .

ـ السهمي ، حمزة بن يوسف الجرجاني ، **سؤالات حمزة بن يوسف السهمي** ، تحقيق موفق بن عبد الله ، ط١ (الرياض ، مكتبة المعارف ، ١٤٠٤) .

ـ السيوطي ، عبد الرحمن بن أبي بكر ، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي** ، تحقيق؟؟؟، د.ط (المدينة المنورة ، دار طيبة ، د.ط) .

ـ الشافعي ، محمد بن إدريس ، **الأم** ، د.ط (بيروت ، دار المعرفة ، ١٤١٠) .

المسند ، (ترتيب سنجر الجاولي) تحقيق ماهر فحل ، ط١ (الكويت ، شركة غراس للنشر ، ١٤٢٥) .

ـ الصقلي ، محمد بن عبد الله ، **الجامع لمسائل المدونة** ، تحقيق مجموعة من الباحثين ، ط١ (مكة ، معهد البحوث العلمية ، ١٤٣٤) .

. ابن الصلاح، **مقدمة ابن الصلاح :علوم الحديث**، ت عتر ، ط١ (دمشق، دار الفكر ، ١٩٨٦)

ـ ابن أبي شيبة ، عبد الله بن محمد العبسي ، **المصنف في الأحاديث و الآثار** ،تحقيق كمال يوسف الحوت ، ط١ (الرياض ، مكتبة الرشد ، ١٤٠٩ هـ).

ـ الصقلي ، محمد بن عبد الله ، **الجامع لمسائل المدونة** ، تحقيق مجموعة من الباحثين ، ط١ (مكة ، معهد البحوث العلمية ، ١٤٣٤) .

. ابن الصلاح، **مقدمة ابن الصلاح :علوم الحديث**، ت نور الدين عتر ، ط١ (دمشق، دار الفكر ، ١٩٨٦)

ـ الطبراني ، سليمان بن أحمد ، **المعجم الكبير** ، تحقيق حمدي السلفي ، ط٢ (القاهرة ، مكتبة ابن تيمية ، ١٤١٥) .

المعجم الأوسط ، تحقيق طارق بن عوض ، و آخر ، د.ط (القاهرة ، دار الحرمين ، د.ت) .

مسند الشاميين ،تحقيق حمدي السلفي ، ط١ (بيروت ،مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٥) .

_ الطبري ، محمد بن جرير ، **جامع البيان في تأويل القرآن (التفسير)** ، تحقيق أحمد شاكر ، ط١ (بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ١٤٢٠) .

_ الطحان ، محمود بن أحمد الطحان ، **تيسير مصطلح الحديث** ، ط١ (الرياض ، مكتبة المعارف ، ١٤٢٥) .

أصول التخريج و دراسة الأسانيد ، ط٢ (بيروت ، دار القرآن الكريم ، ١٣٩٩) .

_ الطحاوي ، أحمد بن محمد بن سلامة ، **شرح مشكل الآثار** ، تحقيق شعيب الأرنؤوط ، ط١ (بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ١٤١٥) .

_ الطيالسي ، أبو داود ، **المسند** ، تحقيق محمد بن عبد المحسن التركي ، ط١ (مصر ، دار هجر ، ١٤١٩) .

_ ابن أبي عاصم، أحمد بن عمرو بن الضحاك الشيباني ، **الآحاد و المثاني** ،تحقيق باسم الجوابرة ، ط١ (الرياض ، دار الراية ، ١٤١١ هـ) .

_ ابن عبد البر ، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري ، **التمهيد لما في الموطأ من المعاني و الأسانيد** ، تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي و آخر ، د.ط (المغرب ، وزارة عموم الأوقاف ، ١٣٨٧) .

_ عبد الحق ، عبد الحق بن عبد الرحمن الإشبيلي ، **الأحكام الوسطى** ، تحقيق حمدي السلفي ، ط١ (الرياض ، مكتبة الرشد ، ١٤١٦) .

_ عبد الرزاق ، عبد الرزاق بن همام الصنعاني ، **المصنف** ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ، ط٢ (بيروت ، المكتب الإسلامي ، ١٤٠٣) .

ـ أبو عبيد ، القاسم بن سلام الهروي ، **الطهور** ، تحقيق مشهور حسن سلمان ، ط١ (جدة ، مكتبة الصحابة ، ١٤١٤) .

غريب الحديث ، تحقيق حسين محمد شرف ، ط١ (القاهرة ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، ١٤٠٤) .

ـ عتر ، نور الدين عتر ، **مناهج المحدثين العامة** ،ط١ (دمشق، دار طيبة،٢٠٠٨)

الإمام البخاري و فقه التراجم في جامعه الصحيح ، د.ط (الكويت ،مجلة الشريعة و الدراسات الإسلامية ، ١٤٠٦) .

ـ ابن عدي ، عبد الله بن عدي الجرجاني ، **الكامل في ضعفاء الرجال** ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود و آخرين ، ط١ (بيروت ، دار الكتب العلمية ، ١٤١٨) .

ـ العراقي ، عبد الرحيم بن الحسين ، **المغني عن حمل الأسفار الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار** ، ط١ (بيروت ، دار ابن حزم ، ١٤٢٦) .

ـ العقيلي ، محمد بن عمرو العقيلي ، **الضعفاء الكبير** ،تحقيق عبد المعطي قلعجي ،ط١ (بيروت ،دار الكتب العلمية ، ١٤٠٤) .

ـ أبو عوانة ، يعقوب بن إسحاق الإسفراييني ، **المسند الصحيح المخرج على صحيح مسلم (المستخرج)** ، تحقيق جماعة من الباحثين ، ط١ (المدينة ، الجامعة الإسلامية ، ١٤٣٥) .

ـ عياض ، عياض بن موسى اليحصبي القاضي ، **ترتيب المدارك و تقريب المسالك** ، تحقيق جماعة ، ط١ (المغرب ، مطبعة فضالة ، ١٩٦٥ و ما بعدها) .

ـ العيني ، محمود بن أحمد ، بدر الدين العيني ،**نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار في شرح معاني الآثار** ، تحقيق أبو تميم ياسر بن إبراهيم ، ط١ (قطر ، وزارة الأوقاف ، ١٤٢٩) .

ـ القسطلاني ، أحمد بن محمد بن أبي بكر ، **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري** ، ط٧ (مصر ، المطبعة الكبرى الأميرية ، ١٣٢٣) .

ـ ابن القصار ، علي بن عمر البغدادي المالكي ، **عيون الأدلة في مسائل الخلاف** ، تحقيق عبد الحميد بن سعد السعدي ، ط١ (الرياض ، مكتبة الملك فهد ، ١٤٢٦) .

ـابن القطان ، علي بن محمد الفاسي ، **بيان الوهم و الإيهام في كتاب الأحكام** ، تحقيق الحسين آيت سعيد ، ط١ (الرياض ، دار طيبة ، ١٤١٨) .

ـ ابن كثير ، إسماعيل بن عمر الدمشقي ، **مسند الفاروق** ، تحقيق إمام علي ، ط١ (الفيوم ، دار الفلاح ، ١٤٣٠) .

ـ ابن الكيال ، بركات بن أحمد ، زين الدين ابن الكيال ،**الكواكب النيرات في معرفة فن الرواة الثقات** ، تحقيق عبد القيوم عبد رب النبي ، ط١ (بيروت ، دار المأمون ، ١٩٨١) .

ـ ابن ماجه ، محمد بن يزيد القزويني ، **سنن ابن ماجه** ، تحقيق شعيب أرنؤوط و آخرين ، ط١ (بيروت ، دار الرسالة العالمية ١٤٣٠) .

ـ مالك ، مالك بن أنس ، **الموطأ (رواية يحيى بن يحيى)** ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، د.ط (بيروت ، دار إحياء التراث العربي ، ١٤٠٦) .

الموطأ (رواية أبي مصعب الزهري) ، تحقيق بشار عواد معروف ، د.ط (بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ١٤١٢) .

ـ المخلص ، محمد بن عبد الرحمن البغدادي المخلص ، **المخلصيات** ، تحقيق نبيل جرار ، ط١ (قطر ، وزارة الأوقاف ، ١٤٢٩) .

ـ المزي ، يوسف بن عبد الرحمن أبو الحجاج ، **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف** ، تحقيق عبد الصمد شرف الدين ، ط٢ (بيروت ، المكتب الإسلامي ، ١٤٠٣) .

تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، تحقيق بشار عواد معروف ، ط١ (بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٠) .

ـ مسلم ، مسلم بن الحجاج النيسابوري ، **الجامع الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل** ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، د.ط (بيروت ،دار إحياء التراث العربي ، د.ت) .

ـ ابن معين ، يحي بن معين ، **تاريخ ابن معين (رواية الدوري)** ، تحقيق أحمد محمد نور سيف ، ط١ (مكة المكرمة ، مركز البحث العلمي ، ١٣٩٩) .

ـ ابن الملقن ، عمر بن علي المصري ، **البدر المنير في تخريج الأحاديث و آثار الواقعة في الشرح الكبير** ، تحقيق مصطفى أبو الغيط وآخران ، ط١ (الرياض ، دار الهجرة ، ١٤٢٥).

ـ المناوي ، عبد الرؤوف بن علي ، **فيض القدير شرح الجامع الصغير** ، ط١ (مصر ، المكتبة التجارية الكبرى ، ١٣٥٦) .

ـ ابن المنذر ، محمد بن إبراهيم ابن المنذر ، **الأوسط في السنن و الإجماع و الاختلاف** ، تحقيق أبو حماد صغير أحمد ، ط١ (الرياض ، دار طيبة ،١٤٠٥) .

ـ ابن ناصر الدين ، محمد بن عبد الله الدمشقي ، **تحفة الإخباري بترجمة البخاري** ، تحقيق محمد بن ناصر العجمي ، ط١ (بيروت ،دار البشائر الإسلامية ،١٤١٣) .

ـ النسائي ، أحمد بن شعيب ، **المجتبى من السنن** ، ط٢ (حلب ، مكتب المطبوعات الإسلامية ، ١٤٠٦) .

السنن الكبرى ، تحقيق حسن عبد المنعم شلبي ، ط١ (بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ١٤٢١) .

ـ أبو نعيم ، أحمد بن عبد الله الأصبهاني ، **حلية الأولياء مطبقات الأصفياء** ، ط١ (مصر ، السعادة ، ١٣٩٤) .

الطب النبوي ، تحقيق مصطفى خضر التركي ، ط١ (بيروت ، دار ابن حزم ، ٢٠٠٦).

ـ النووي ، يحيى بن شرف ، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج** ، ط٢ (بيروت ، دار إحياء التراث العربي ، ١٣٩٢) .

المجموع شرح المهذب ، د.ط (بيروت ، دار الفكر ، د.ت) .

ـ وكيع ، محمد بن خلف بن حيان الملقب وكيع ، **أخبار القضاة** ، تحقيق عبد العزيز المراغي ، ط١ (مصر ، المكتبة التجارية الكبرى) .

ـ أبو يعلى ، أحمد بن علي الموصلي ، **مسند أبي يعلى** ، تحقيق حسين سليم أسد ، ط١ (دمشق ، دار المأمون للتراث ،١٤٠٤) .

المعجم ، تحقيق إرشاد الحق الأثري ، ط١ (فيصل آباد ، إدارة العلوم الأثرية ، ١٤٠٧) .

ـ أبو يوسف ، يعقوب بن إبراهيم الأنصاري ، **الآثار** ، تحقيق أبو الوفا الأفغاني ، د.ط (بيروت ، دار الكتب العلمية ، د.ت) .